الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

المدرسة العليا للتجارة

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث (ل م د) في علوم التسيير

تخصص محاسبة

بعنوان:

واقع وآفاق الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في ظل مبادئ حوكمة الشركات

-دراسة حالة الشركات المدرجة في بورصة الجزائر-

من إعداد الطالبة:

مها أم كلثوم براهيمي

تحت إشراف الأستاذ الدكتور: براق محمد

أستاذ بالمدرسة العليا للتجارة

لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.د/ دحية عبد الحفيظ	أستاذ	المدرسة العليا للتجارة	رئيسا
أ.د/ براق محمد	أستاذ	المدرسة العليا للتجارة	مشرفا ومقررا
د/ وداعي موسى	أستاذ محاضر " أ"	المدرسة العليا للتجارة	ممتحنا
د/تغليسية لمين	أستاذ محاضر " أ"	المدرسة العليا للتجارة	ممتحنا
د/عيادي عبد القادر	أستاذ محاضر " أ"	جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف	ممتحنا
د/ قمان عمر	أستاذ محاضر " أ"	جامعة زيان عاشور بالجلفة	ممتحنا

السنة الجامعية 2019-2020

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

بادئ ذي بدء أحمد الله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه على توفيقه لي لإتمام هذا العمل، والصلاة على النبي المختار سيدنا محمد صلاة تنير دروبنا وعلى آله وصحبه أجمعين.

وعملا بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم "من لم يشكر الناس لم يشكر الله ومن أسدى إليكم معروفا فكافئوه، فإن لم تستطيعوا فادعوا له" يشرفني أن أتقدم بخالص التقدير ووافر الامتنان وهذا قليل في حقه إلى أستاذي الدكتور **براق محمد** الذي تكرم علي بقبوله الاشراف على هذا العمل ، و أشكره على توجيهاته العلمية القيمة وعلى مساعدته لي في العديد من الأمور فأدعو الله أن يجزيه عني خير الجزاء وأن يمده بموفور الصحة والعافية.

الشكر موصول أيضا إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم قراءة هذه الأطروحة ومناقشتها.

كما أتقدم بالشكر أيضا إلى الأساتذة الأفاضل محكمي الاستبيان وأفراد عينة الدراسة على تعاونهم معي واستقبالهم لي وعلى ملاحظاتهم القيمة.

كما أتقدم بالشكر لوالدي على مساندتهما لي طوال مشواري الدراسي حفظهما الله ورعاهما.

إهداء

إلى والدي العزيزين

إلى إخوتي وأخواتي

إلى جدي بارك الله في عمره

إلى جدتي الحبيبتين

إلى أهلي وصديقاتي

إلى كل من علمني حرفا...أساتذتي بلا استثناء

إلى كل من حفظهم قلبي ولم يحفظهم لساني

أهدي هذا العمل.

الفهرس

العنوان	الصفحة
كلمة شكر	
إهداء	
الفهرس	I
قائمة الجداول	IV
قائمة الأشكال	V
قائمة الملاحق	VI
قائمة الاختصارات	VII
الملخص	VIII
مقدمة عامة	أ -ز
الفصل الأول: التأصيل الفكري لحوكمة الشركات	2
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات	3
المطلب الأول: التطور التاريخي لحوكمة الشركات والنظريات المفسرة لها	3
المطلب الثاني: مفهوم حوكمة الشركات والأطراف المرتبطة بها	11
المطلب الثالث: خصائص حوكمة الشركات	13
المبحث الثاني: أساسيات حول حوكمة الشركات	15
المطلب الأول: أبعاد و محددات حوكمة الشركات	15
المطلب الثاني: المقومات الأساسية لحوكمة الشركات	16
المطلب الثالث: أهداف حوكمة الشركات وأهميتها	18
المبحث الثالث: الإطار المؤسسي لحوكمة الشركات	21
المطلب الأول: الجهود الدولية لتفعيل حوكمة الشركات	21
المطلب الثاني: الإطار التشريعي لحوكمة الشركات	31
المطلب الثالث: ممارسات حوكمة الشركات في العالم	32
خلاصة الفصل الأول	39
الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للإفصاح وشفافية المعلومات المحاسبية	41
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للإفصاح المحاسبي	42
المطلب الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي	42
المطلب الثاني: أبعاد قواعد الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية	50

المطلب الثالث: جودة المعلومات المحاسبية وخصائصها النوعية	**59**
المبحث الثاني: شفافية المعلومات المحاسبية	**61**
المطلب الأول: ماهية شفافية المعلومات المحاسبية	**61**
المطلب الثاني: متطلبات شفافية المعلومات المحاسبية وأهميتها وعوامل الاهتمام بها.	**62**
المطلب الثالث: عوائق شرفافية المعلومات المحاسبية ومستوياتها	**65**
المبحث الثالث: علاقة حوكمة الشركات بالإفصاح وشفافية المعلومات المحاسبية	**67**
المطلب الأول: الإفصاح وشفافية المعلومات المحاسبية	**67**
المطلب الثاني: دور الإفصاح وشفافية المعلومات المحاسبية في دعم حوكمة الشركات	**69**
المطلب الثالث: أثر حوكمة الشركات على الإفصاح والشفافية	**71**
خلاصة الفصل الثاني	**75**
الفصل الثالث: الإفصاح المحاسبي الإلكتروني وعلاقته بحوكمة الشركات	**77**
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للإفصاح المحاسبي الإلكتروني	**78**
المطلب الأول: مدخل إلى الإفصاح المحاسبي الإلكتروني	**78**
المطلب الثاني: مزايا ومقومات الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ودوافع تبنيه	**83**
المطلب الثالث: تداعيات الإفصاح المحاسبي الإلكتروني وتحدياته على الممارسة المحاسبية	**86**
المبحث الثاني: لغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL	**90**
المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول لغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL	**90**
المطلب الثاني: خصائص لغة التقارير الموسعة XBRL ومزاياها	**96**
المطلب الثالث: متطلبات نجاح لغة التقارير الموسعة XBRL	**99**
المبحث الثالث: الإفصاح المحاسبي الإلكتروني وحوكمة الشركات	**102**
المطلب الأول: أثر حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي الإلكتروني	**102**
المطلب الثاني: دور الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في دعم حوكمة الشركات	**104**
المطلب الثالث: علاقة الإفصاح المحاسبي الإلكتروني بسوق الأوراق المالية وآفاق تطبيقه في ظل حوكمة الشركات	**106**
خلاصة الفصل الثالث	**109**
الفصل الرابع: دراسة ميدانية حول واقع وآفاق الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر	**111**
المبحث الأول: واقع الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في الشركات المدرجة في	**112**

بورصة الجزائر	
المطلب الأول: تقديم الشركات المدرجة في بورصة الجزائر	**112**
المطلب الثاني: الإطار التشريعي والتنظيمي للإتصال المالي للشركات المدرجة في البورصة	**115**
المطلب الثالث: واقع الإفصاح المحاسبي الإلكتروني للشركات المدرجة في بورصة الجزائر	**118**
المبحث الثاني: منهجية الدراسة الميدانية	**122**
المطلب الأول: مراحل إعداد الإستبيان و تحديد عينة الدراسة	**122**
المطلب الثاني: اختبار صدق وثبات محاور الإستبيان	**123**
المطلب الثالث: الأدوات الإحصائية المستخدمة	**124**
المبحث الثالث: تحليل البيانات واختبار الفرضيات	**125**
المطلب الأول: وصف إجابات عينة الدراسة	**125**
المطلب الثاني: تحليل نتائج الاستبيان	**129**
المطلب الثالث: اختبار الفرضيات	**162**
خلاصة الفصل الرابع	**165**
الخاتمة العامة	**167**
قائمة المراجع	**171**
الملاحق	**182**

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	أوجه الاختلاف والتشابه بين الإفصاح والشفافية.	69
2	محددات الإفصاح المحاسبي الإلكتروني	81
3	استجابة العينة لاستبيان الدراسة	122
4	صدق الاتساق البنائي لمحاور الاستبيان	123
5	معامل الثبات ألفا كرونباخ لمحاور الدراسة.	124
6	مقياس ليكرت الخماسي	125
7	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الفئة التي ينتمون إليها	126
8	المؤهل العلمي لأفراد عينة الدراسة	127
9	سنوات الخبرة المهنية لأفراد عينة الدراسة	128
10	المؤشرات الاحصائية الخاصة بفقرات المحور الأول المتعلق بمبررات تبني الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ولغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL	130
11	نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة الأولى	131
12	نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة الثانية	132
13	نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة الثالثة	133
14	نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة الرابعة	134
15	نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة الخامسة	135
16	نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة السادسة	136
17	نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة السابعة	137
18	المؤشرات الاحصائية الخاصة بفقرات المحور الثاني المتعلق بمدى مساهمة الإفصاح الإلكتروني في دعم الإفصاح المحاسبي لدى الشركات المدرجة في بورصة الجزائر.	138
19	نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة الثامنة	139
20	نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة التاسعة	140
21	نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة العاشرة	141
22	نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة الإحدى عشر	142
23	نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة الثانية عشر	143
24	نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة الثالثة عشر	144
25	نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة الرابعة عشر	145
26	المؤشرات الاحصائية الخاصة بفقرات المحور الثالث المتعلق بمدى مساهمة الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في دعم الشفافية لدى الشركات المدرجة في بورصة الجزائر.	146

27	نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة الخامسة عشر	147
28	نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة السادسة عشر	148
29	نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة السابعة عشر	149
30	نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة الثامنة عشر	150
31	نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة التاسعة عشر.	151
32	نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة العشرين.	152
33	نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة الحادية والعشرين.	153
34	المؤشرات الاحصائية الخاصة بفقرات المحور الثالث المتعلق بآليات تحسين الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في الجزائر.	154
35	نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة الثانية والعشرين.	155
36	نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة الثالثة والعشرين.	156
37	نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة الرابعة والعشرين.	157
38	نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة الخامسة والعشرين.	158
39	نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة السادسة والعشرين.	159
40	نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة السابعة والعشرين.	160
41	نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة الثامنة والعشرين.	161

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	محددات تجذر المسيرين.	9
2	خصائص نظام حوكمة الشركات.	14
3	مقومات حوكمة الشركات.	18
4	مبادئ وأهداف حوكمة الشركات وفق OECD.	26
5	مبادئ حوكمة الشركات وفق الكود الموحد لحوكمة الشركات بإنجلترا.	33
6	معوقات شفافية المعلومات.	66
7	دور الإفصاح والشفافية.	70
8	محددات الإفصاح المحاسبي الإلكتروني.	83
9	آلية عمل لغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL.	94
10	علاقة الإفصاح المحاسبي الإلكتروني بسوق الأوراق المالية	107
11	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المهنة.	126
12	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي.	127
13	توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة المهنية.	128
14	نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة الأولى.	131
15	نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة الثانية.	132
16	نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة الثالثة.	133
17	نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة الرابعة.	134
18	نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة الخامسة.	135
19	نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة السادسة.	136
20	نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة السابعة.	137
21	نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة الثامنة.	139
22	نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة التاسعة.	140
23	نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة العاشرة.	141
24	نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة الإحدى عشر.	142
25	نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة الثانية عشر.	143
26	نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة الثالثة عشر.	144
27	نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة الرابعة عشر.	145
28	نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة الخامسة عشر.	147

29	نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة السادسة عشر.	148
30	نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة السابعة عشر.	149
31	نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة الثامنة عشر.	150
32	نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة التاسعة عشر.	151
33	نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة العشرين.	152
34	نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة الحادية والعشرين	153
35	نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة الثانية والعشرين.	155
36	نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة الثالثة والعشرين.	156
37	نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة الرابعة والعشرين.	157
38	نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة الخامسة والعشرين.	158
39	نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة السادسة والعشرين.	159
40	نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة السابعة والعشرين.	160
41	نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة الثامنة والعشرين.	161

قائمة الملاحق

/	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق الأول	الاستمارة	**I**
الملحق الثاني	النتائج الإحصائية	**VII**
الملحق الثالث	قائمة الأساتذة المحكمين	**XXIV**

قائمة الاختصارات

الاختصار	المصطلح بالإنكليزية	المصطلح بالعربية
AICPA	American Institute of Certified Public Accountants	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين
CIPE	Center for International Private Enterprise	مركز المشروعات الدولية الخاصة
COSOB	Commission d'Organisation et de Surveillance des Opérations de Bourse	لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة
EDGAR	The Electronic Data Gathering, Analysis, and Retrieval system, performs automated	نظام جمع البيانات الإلكترونية وتحليلها واسترجاعها آليا
FASB	Financial Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي
GAAP	Generally Accepted Accounting Principles	المبادئ المحاسبية العمومية المتعارف عليها
HTML	HyperText Markup Language	لغة عرض النص فائق الدقة
IAS	International Accounting Standards	المعايير المحاسبية الدولية
IASB	International Accounting Standards Board	مجلس المعايير المحاسبية الدولية
IDEL	In-Database Entity Linking	في روابط قاعدة البيانات المؤسسة
IFC	International Finance Corporation	مؤسسة التمويل الدولية
IFRS	International Financial Reporting Standards	المعايير الدولية للتقارير المالية
IOSCO	International Organization of Securities Commissions	المنظمة الدولية للهيئات المشرفة على أسواق المال
OECD	*The Organisation for Economic Co-operation and Development*	المنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
PDF	Portable Document Format	نسق المستند المنقول
SEC	*Securities and Exchange Commission*	اللجنة الفدرالية الأمريكية للأوراق المالية والمبادلات
XBRL	eXtensible Business Reporting Language	لغة تقارير الأعمال الموسعة
XML	Extensible Markup Language	لغة الترميز الموسعة

الملخص

نظرا للتطورات السريعة التي شهدها العالم والتوجه نحو التجارة الإلكترونية، ظهر أسلوب جديد من الإفصاح وهو الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ، الذي يقوم على نشر الشركات لمعلوماتها المحاسبية على مواقعها الإلكترونية. وبسبب التطور المستمر لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات، عرف هذا الأسلوب نموا كبيرا ساهم في تسليط الضوء عليه كوسيلة فعالة في تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية و دعم الإفصاح المحاسبي، كما ظهرت لغة رقمية تدعم أمنية المعلومات المنشورة إلكترونيا تسمى لغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL.

وفي هذا الإطار، هدفت الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق الإفصاح الإلكتروني في تحسين الإفصاح والشفافية لدى الشركات المدرجة في بورصة الجزائر وذلك من خلال إجراء دراسة ميدانية قامت أولا على تقييم ممارسات هذه الشركات في نشرها للكشوف المالية إلكترونيا، و كذلك استخدام استبيان تم توجهيه لعينة قدرها 105 من مستخدمي الكشوف المالية. ومن خلال التحليل الإحصائي لأجوبة العينة وباستخدام برنامج SPSS.25، توصلت الدراسة إلى قدرة الإفصاح الإلكتروني على دعم الإفصاح المحاسبي بطريقة فعالة، أما فيما يخص الشفافية فحسب عينة الدراسة فإن الإفصاح الإلكتروني يدعم الشفافية لدى الشركات المدرجة لكن ليس بدرجة كبيرة بسبب مشكل مصداقية المعلومات التي لا يمكن التأكد منها إلا إذا صاحب ذلك ضمانات من بينها تقرير محافظ الحسابات.

كلمات مفتاحية: إفصاح المحاسبي، شفافية، إفصاح إلكتروني، لغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL.

Abstract

Due to the rapid developments in the world and the trend towards e-commerce, a new method of disclosure has emerged called electronic accounting disclosure, which is based on the publication of accounting information on the companies websites. Also due to the continuous development of information and communication technology, this method has witnessed significant growth, which contributed to highlighting it as an effective means in improving the qualitative characteristics of accounting information and supporting accounting disclosure. Furthermore, a digital language that supports the security of electronically published information called the Extensible Business Reporting Language (XBRL) has emerged.

In this context, the study aimed to know the impact of the application of electronic disclosure on improving accounting disclosure and transparency of companies listed on the Algiers Stock Exchange, through a field study based on the first assessment of the practices of these companies in the publication of accounting information electronically, as well as the use of a questionnaire sent to a sample of 105 users of financial statements. Through statistical analysis of sample responses and using the SPSS.25 program, the study has found that electronic disclosure can support the accounting disclosure in an effective way, but in terms of transparency, study's sample see that electronic disclosure supports transparency in the listed companies, but not in hight degree, due to the problem of credibility of information, It cannot be ascertained if there is not garanties, including the report of the Governor of Accounts.

Keywords: Accounting Disclosure, Transparency, Electronic Disclosure, eXtensible Business Reporting Language XBRL.

المقدمة العـــامة

مقدمة عامة

لقد تطلبت مسألة تنظيم العلاقة بين الشركة ومختلف أصحاب المصالح وضع مجموعة من الآليات الهدف منها هو التأثير على أداء الشركة والتي تدخل في إطار ما يسمى بحوكمة الشركات، حيث تعتبر هذه الأخيرة أداة فاعلة من أدوات الإصلاح الاقتصادي، عن طريق تعزيزها للإجراءات الرقابية في الشركة وبالتالي الارتقاء بالممارسات الأخلاقية فيها، والحفاظ على استمراريتها، والرفع من قدرتها على تحقيق أفضل النتائج، فضلا عن دورها الكبير في الحفاظ على حقوق المستثمرين ، والعمل على إرساء الشفافية بأبعادها المختلفة.

والجدير بالملاحظة أن الإفصاح المحاسبي هو مدخل فعال تقوم عليه حوكمة الشركات ، حيث يعتبر من المبادئ المحاسبية التي تهدف الحوكمة من خلاله إلى تمكين مستخدمي المعلومات المحاسبية من أخذ فكرة عن أداء الشركة بصورة صادقة، خاصة إذا تم توفيرها في الوقت المناسب.

وعملا على تدعيم ذلك ، تم تطوير أسلوب جديد هو الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ، الذي يقوم على استخدام الإنترنت في نشر المعلومات المحاسبية الخاصة با لشركات على مواقعها الإلكترونية، خاصة مع التطور المستمر لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات الذي أتاح لهذه الممارسة أن تعرف نموا معتبرا خلال السنوات الأخيرة، وهو الأمر الذي ساهم في دعم الإفصاح المحاسبي وإعطائه بعدا إضافيا باعتباره الآلية التي تؤثر على قرارات المستثمرين الاقتصادية وترشيد ذلك القرار.

تجدر الإشارة، أنه كلما طورت الشركة من أسلوب إفصاحها عن معلوماتها كلما عبر ذلك عن رغبتها في ترك انطباع إيجابي عن كفاءتها، إلى جانب تحسين سمعتها في السوق وإعطاء صورة جيدة عنها من خلال قدرتها على إدارة الأموال بكل أمانة وزيادة حركة تداول أسهما في السوق المالية.

وفي ظل التحديات التي تواجهها بورصة الجزائر في جذب الاستثمارات ، فرضت البورصة على الشركات المدرجة فيها ضرورة الإفصاح عن معلوماتها المحاسبية على مواقعها الإلكترونية، وهذا للسعي نحو تعزيز الثقة والشفافية في المعلومات المقدمة للمستثمرين وإعطائها مصداقية أكبر.

1. أهمية الدراسة

تبرز أهمية البحث من خلال تنامي الحاجة إلى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وتبني مسارات الشفافية في ايصال هذه المعلومات ، حيث يساهم الإفصاح في تعزيز قدرة مستخدمي المعلومات المحاسبية على التعامل مع التغيرات السريعة التي تشهدها المؤسسات الاقتصادية، فضلاً عن مساعدتهم في عملية

اتخاذ القرارات وترشيدها. ومما يضفي مزيدا من الأهمية على هذه الدراسة أنها تسعى إلى معرفة الإفصاح المحاسبي الإلكتروني كممارسة جديدة لإيصال المعلومات المحاسبية.

2. مبررات اختيار موضوع الدراسة

لقد صاحب رغبة الجزائر في تبني المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ الدولي وسعيها الدائم في التوافق مع الممارسات المحاسبية العالمية ، الكثير من الدراسات التي تهدف كلها إلى اقتراح الآليات التي تحقق ذلك، ومنه جاءت الرغبة الشخصية لتناول ممارسة جديدة في المؤسسات الجزائرية وهي نشر كشوفها المالية على موقعها الإلكتروني، وعلاقة ذلك بالحوكمة، ومعرفة وجهة نظر مستخدمي هذه الكشوف حولها.

3. أهداف الدراسة

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الموالية:

-إلقاء الضوء على الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في ظل تنامي هذا الأسلوب في العالم.

-الوقوف على أثر الإفصاح المحاسبي الإلكتروني على المبادئ المحاسبية للحوكمة ، والتعرف على الصعوبات التي تحد وتقلل من تطبيق هذه القواعد بهدف الخروج بتوصيات تساهم في تعزيز وتطوير ثقافة هذا النوع من الإفصاح.

-التعرف على دور الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في وزيادة ثقة المساهمين ومستخدمي ا لكشوف المالية في ظل قواعد الحوكمة.

-معرفة آراء مستخدمي المعلومات المحاسبية التي تتضمنها الكشوف المالية في الجزائر حول ممارسة الإفصاح المحاسبي الإلكتروني.

4. إشكالية الدراسة

تهدف حوكمة الشركات إلى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية المتعلقة بالشركة في الوقت الملائم وبكل شفافية. والإفصاح المحاسبي الإلكتروني هو آلية لتدعيم ذلك عن طريق استعمال الإنترنت في نشر الكشوف المالية والبيانات المتعلقة بال مؤسسات لتكون متاحة لكل المساهمين والأطراف الأخرى بسهولة وسرعة كبيرة.

وعلى ضوء ما تقدم يمكن صياغة السؤال الرئيس لهذا البحث على النحو الموالي:

إلى أي مدى يمكن أن يساهم الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في دعم الإفصاح والشفافية لدى الشركات المدرجة في بورصة الجزائر؟

لمعالجة الإشكالية الرئيسة تم إعادة صياغتها إلى مجموعة الأسئلة الفرعية الموالية:

-فيما تتمثل أهمية الإفصاح المحاسبي الإلكتروني؟

-ماهي مبررات تبني الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ولغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL في البيئة الجزائرية؟

-إلى أي مدى يمكن أن يساهم الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في دعم الإفصاح المحاسبي لدى الشركات المدرجة في بورصة الجزائر؟

-إلى أي مدى يمكن أن يساهم الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في دعم الشفافية لدى الشركات المدرجة في بورصة الجزائر؟

-هل توجد آليات تساهم في تحسين الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في الجزائر؟

5. فرضيات الدراسة

للإجابة على الدراسة تم صياغة الفرضيات الموالية:

1.5. الفرضية العامة

يساهم الإفصاح المحاسبي الإلكتروني إلى حد معين في دعم الإفصاح والشفافية لدى الشركات المدرجة في بورصة الجزائر.

2.5. الفرضيات الفرعية

تتمثل الفرضيات الجزئية التي تتفرع من الفرضية العامة في ما يلي:

-تتضح أهمية الإفصاح المحاسبي الإلكتروني من خلال تأثيره على الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية.

-هناك مبررات عديدة تدفع بالبيئة الجزائرية إلى تبني الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ولغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL.

-يساهم الإفصاح المحاسبي الإلكتروني إلى حد معين في دعم الإفصاح المحاسبي لدى الشركات المدرجة في بورصة الجزائر.

-يساهم الإفصاح المحاسبي الإلكتروني إلى حد معين في دعم الشفافية لدى الشركات المدرجة في بورصة الجزائر.

-هناك آليات تساهم في تحسين الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في الجزائر.

6. منهج الدراسة

تم الإعتماد في إعداد هذا البحث على المنهج الوصفي في الجانب النظري للدراسة، وذلك بالاستعانة بأكبر قدر من المراجع والمقالات والبحوث التي تعالج الموضوع لغرض الربط بين الجوانب المختلفة لحوكمة الشركات و الإفصاح المحاسبي الإلكتروني. أما في الجانب التطبيقي فقد تم استخدام المنهج التحليلي بهدف

تحليل النتائج التي تم التوصل إليها، بالإضافة إلى استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية 25.SPSS لعرض وتحليل إجابات أفراد العينة حول محاور وفقرات الاستبيان الذي تم إعداده بناء على متغيرات الدراسة.

7. حدود الدراسة

لإجراء هذه الدراسة، تم الاقتصار على الشركات المدرجة في بورصة الجزائر، كما تم الاطلاع على مواقعها الإلكترونية لسنتي 2018 و2019 فقط، بالإضافة إلى عدم شمول عينة الدراسة على جميع الفئات المستعملة للمعلومات المحاسبية التي تتضمنها الكشوف المالية.

8. تصميم الدراسة

تحقيقا لأهداف البحث، وللإجابة على الإشكالية المطروحة، سوف يتم تقسيم البحث إلى أربعة فصول كالآتي:

يعرض الفصل الأول الإطار النظري لحوكمة الشركات، بدء بعرض التطور التاريخي للحوكمة وكذلك مفهومها وأهميتها وخصائصها، كما تناول الفصل المقومات الأساسية لحوكمة الشركات ومحدداتها الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى الممارسات العالمية للحوكمة.

يتناول الفصل الثاني الإطار المفاهيمي ل لإفصاح وشفافية المعلومات المحاسبية في ظل حوكمة الشركات، حيث شمل الفصل مفهوم الإفصاح المحاسبي، أهميته وأهدافه وأنواعه، كذلك الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وأهم المعايير المحاسبية الدولية التي تناولت الإفصاح. ثم تناول الفصل شفافية المعلومات المحاسبية من حيث مفهومها، معوقاتها وعلاقتها بالإفصاح المحاسبي وحوكمة الشركات.

يحتوي الفصل الثالث على ا لإفصاح المحاسبي الإلكتروني ولغة تقارير الإعمال الموسعة XBRL وعلاقة ذلك بحوكمة الشركات من الجانب النظري، حيث تم تناول أهم المفاهيم الأساسية للإفصاح الإلكتروني ولغة XBRL، بالإضافة إلى أهمية كليهما و خصائصهما والمنظمات الدولية التي اهتمت بهما.

أما الفصل الرابع فقد تم تخصيصه للدراسة التطبيقية، حيث تناول واقع الإفصاح المحاسبي الإلكتروني لدى الشركات المدرجة في البورصة عن طريق الإطلاع على المواقع الإلكترونية الخاصة بها ، ثم تصميم استبيان موجه لمستخدمي الكشوف المالية والمعلومات المحاسبية الموجودة في الموقع الالكتروني لهذه الشركات لمعرفة دور الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في دعم المبادئ المحاسبية لحوكمة الشركات من وجهة نظرهم.

9. الدراسات السابقة

هناك الكثير من الدراسات العربية والأجنبية التي تطرقت لموضوع الإفصاح المحاسبي عبر الإنترنت، وبناءا على ذلك يمكن إبراز هذه الدراسات كالآتي:

1.9. الدراسات العربية

- **دراسة نشوى شاكر، تحليل وتقييم مدى فعالية الإفصاح المحاسبي عبر الإنترنت مع دراسة تطبيقية،** رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية،2005.

هدفت الدراسة إلى وضع إطار نظري للتعرف على طبيعة الإفصاح عبر الإنترنت وخصائصه المميزة، وأهدافه وخصائصه النوعية، بالإضافة إلى تحليل الدراسات الأكاديمية السابقة، وتأكد من خلالها التنوع ف ي ممارساته على مواقع الشركات فـي كافة دول العالم وعلاقته الوثيقة بالاستثمار. ثم تناولت الدراسة إسهامات الهيئات العلمية والمهنية والهيئات المشرفة على تداول الأوراق المالية ولغة إعداد تقارير الأعمال الموسعة، ثم تم وضع الإطار المقترح لتقييم ممارسات الإفصاح عبر الإنترنت، وتم استخدامه ف ي تقييم ممارساته فـي مصر.

وتوصلت الدراسة إلى أهداف الإفصاح المحاسبي عبر الإنترنت لم تختلف عن تلك التي يهدف إليها الإفصاح المحاسبي التقليدي، ولكن استخدام الانترنت كأداة جديدة للإفصاح المحاسبي أعطى قيمة مضافة للمعلومات المفصح عنها وبفعالية أكبر.

-دراسة محمد سليمان الناغية، مدخل مقترح لقياس مدى تأثير جودة التقرير المالي الإلكتروني على إدارة عملية المراجعة، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، الإسماعيلية، مصر، 2007.

هدفت الدراسة إلى وضع وصياغة إطار مقترح يشتمل على مجموعة من المعايير والمحددات التي تحقق جودة التقرير المالي الإلكتروني، واقترحت ستة معايير لتقييم جودة التقرير المالي الإلكتروني تمثلت في: معيار لتلبية احتياجات المستخدمين من المعلومات، معيار التوافق مع متطلبات بيئة الأعمال المعاصرة، معيار كفاية التأهيل العلمي والمهني، معيار حماية أمن المعلومات، معيار التوافق مع المبادئ والمعايير المحاسبية المتعارف عليها، معيار الاستقلال المهني للمراجع.

توصلت الدراسة إلى أن تكنولوجيا النشر الإلكتروني للتقارير المالية عبر الإنترنت لا تغير الهدف الأساسي من عملية التقرير وهي الإفصاح، ولكنها أكثر نفعا لأصحاب المصالح.

-دراسة عبد المجيد عبد الرحيم، أثر تقنية المعلومات على الفكر و الممارسة المهنية للمحاسبة، رسالة دكتوراه في المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، 2010.

تناولت الدراسة أثر تقنية المعلومات في الفكر والممارسة المهنية للمحاسبة، ومدى استخدام الشركات للإنترنت في الإفصاح عن معلوماتها المالية ومدى توافق محتوى التقارير المالية الإلكترونية للشركات مع قواعد النشر الإلكتروني المقترحة من مجلس معايير المحاسبة الدولية.

توصلت الدراسة إلى أن الإفصاح المحاسبي الإلكتروني يؤدي إلى جودة المعلومات المحاسبية وأن الشركات المسجلة في سوق الخرطوم تلتزم بالقواعد المنظمة للإفصاح المحاسبي الإلكتروني المقترحة من مجلس معايير المحاسبة الدولية.

-نجلاء حسين مصطفى، امكانية استخدام الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في تنشيط كفاءة سوق الخرطوم للأوراق المالية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة أم درمان الإسلامية، 2013.

تناولت الدراسة التطور الهائل الذي أحدثه الإنترنت في مجال نشر تقارير الأعمال بالصوت والصورة والفيديو ووسائل عرض أخرى بين المؤسسة ومستخدمي التقارير المالية بالاعتماد على لغة تقارير الأعمال الموسعة، بالإضافة إلى بيان مدى استخدام هذا الأسلوب وإمكانية استخدامه لتنشيط كفاءة سوق الخرطوم للأوراق المالية.

من أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة هو أن نظام الإفصاح المحاسبي الإلكتروني بلغة تقارير الأعمال الموسعة غير مطبق فعليا، كما أن استخدام الوصلات للربط بين مواقع البنوك وسوق الخرطوم للأوراق المالية يدعم خاصية المقارنة بين البدائل الاستثمارية المختلفة.

2.9.الدراسات الأجنبية

- Khan Tehmina, **Financial reporting disclosure on the internet –an international perspective** -, a thesis submitted in fulfillment of the requirements for the degree of doctor of philosophy, Victoria University, Australia, November 2006.

كان الهدف من هذه الدراسة هو التحقق من ممارسات إعداد التقارير المالية ونشرها عبر الإنترنت بين الشركات على المستوى الدولي، بالإضافة إلى تسليط الضوء على الحد الأدنى من الإفصاح المطلوب من الشركات.

بلغت عينة الدراسة 177 شركة ممثلة في أربع مجموعات هي الفنادق، الشركات التجارية، الشركات متعددة الجنسيات المدرجة في بورصة نيويورك، والشركات متعددة الجنسيات المدرجة في بورصة لندن.

توصلت الدراسة إلى أن 82 شركة لديها تقارير سنوية على موقعها الإلكتروني و 7 شركات لديها نتائج مؤقتة فقط، كما وجدت أن 33 شركة ليس لديها معلومات مالية على مواقعها على شبكة الإنترنت وأن

55 لا تملك أي موقع. وأشارت النتائج إلى أن 67 % فقط من الشركات التي لديها مواقع على شبكة الإنترنت تقوم بنشر إلكتروني للتقارير المالية.

- Li Li, **L'offre d'information volontaire par internet des entreprises françaises**, Thèse de doctorat en Sciences de Gestion, Université Paris Est, 2011.

تناولت هذه الدراسة مقارنة بين الإفصاح المحاسبي التقليدي والإفصاح المحاسبي عبر الإنترنت، كما تناولت الدراسة العوامل المؤثرة على هذه الممارسة ، وخلصت الدراسة إلى أن الإنترنت هي وسيلة فعالة لإيصال المعلومات المحاسبية لمن يحتاجها، كما أن المسيرين يمكنهم استعمالها لتحسين صورة المؤسسة لدى الآخرين.

−Krayyem Al-Hajaya**, Factors affecting internet corporate reporting (ICR) adoption and practices in Jordan**, a thesis submitted in fulfillment of the requirements for the degree of doctor of philosophy, Liverpool John Moores University, November 2014.

هدفت الدراسة أولا إلى اكتشاف أنماط ومقدار التقارير المالية المنشورة على المواقع الإلكترونية للشركات المدرجة في بورصة الأردن. ثانيا، تحديد العوامل المحددة لمختلف هذه الممارسات، و أخيراً التحقق من المحددات المساهمة في الإعتماد أو عدم الإعتماد على الإنترنت في الأردن.

تم إجراء الدراسة على 262 شركة مدرجة في بورصة عمان، وتوصلت إلى أن 69 شركة فقط (26 ٪) تنشر معلوماتها المالية على موقعها الإلكتروني. تم تحديد أربعة عوامل ساهمت في ذلك وهي توازن التكلفة والعائد، والتزام الإدارة، والرغبة في تبني التكنولوجيا، واهتمام مستخدمين المعلومات المالية.

بعد استعراض الدراسات السابقة، يمكن القول أن هذه الدراسة تتميز عنهم في أنها تدرس العلاقة المتبادلة للإفصاح المحاسبي الإلكتروني مع حوكمة الشركات وعرض وجهة نظر مستخدمي المعلومات المحاسبية عن هذه الممارسة، بالإضافة إلى أنها تخص الشركات المدرجة في بورصة الجزائر، أي بيئة جديدة تماما عن تلك التي خصتها الدراسات السابقة.

الفصل الأول:

التأصيل الفكري لحوكمة الشركات

الفصل الأول: التأصيل الفكري لحوكمة الشركات

كان لانهيار أكبر وأهم الشركات في العالم كشركة إنرون و ووردكوم صدى كبير على الاقتصاد العالمي. وكنتيجة لذلك، تمت المطالبة بإيجاد الوسائل الكفيلة لإرجاع الثقة في نفوس المستثمرين وضمان حقوقهم. لهذا حظيت قواعد حوكمة الشركات باهتمام كبير من قبل جميع الفاعلين في الاقتصاد الوطني والعالمي للدور الفعال لها في توفير الجو المناسب للاستثمار، وبناء علاقة واضحة بين أصحاب حقوق الملكية والإدارة.

تهتم حوكمة الشركات بالدرجة الأولى بالعمل على إعطاء صورة صحيحة عن أداء الشركة لترشيد عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية فيها، وكذا وضع القواعد التي تضبط نشاط الشركة بالشكل الذي يجعلها تكتسب ميزة تنافسية على الأمد البعيد، فضلا عن مساهمتها في تحسين دور الأسواق المالية ورفع معدلات الاستثمار فيه وذلك من خلال توفير بيئة مبنية على الثقة والشفافية.

وعليه، سوف يعرض هذا الفصل الجانب النظري لحوكمة الشركات من حيث مفهومها، النظريات التي تفسرها، أهميتها، أهدافها، محدداتها وكذا الآليات التي تعتمد عليها، بالإضافة للجهود الدولية التي عملت على تطوير حوكمة الشركات ونماذج منها.

لذلك، يقسم هذا الفصل إلى المباحث الموالية:

- **الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات؛**
- **أساسيات حول حوكمة الشركات؛**
- **الإطار المؤسسي لحوكمة الشركات.**

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات

أدى سوء التسيير والممارسات الخاطئة للإدارة في أهم الشركات العالمية إلى تعاظم الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات، وعلى إثرها تم صياغة مجموعة من الآليات كوسيلة لضبط العلاقة بين الشركة والأطراف المتصلة بها، وكذا الحرص على زرع جو من الثقة بينهم لضمان استمرارية الشركة وحماية حقوق المساهمين بالدرجة الأساس.

يهدف هذا الفصل للإحاطة بالجانب الفكري لحوكمة الشركات الذي يرتكز على مفهومها، أسباب ظهورها، النظريات التي تعتمد عليها، وكذا مبادئها وآلياتها، بالإضافة إلى مقومات الحوكمة.

المطلب الأول: التطور التاريخي لحوكمة الشركات والنظريات المفسرة لها

صحيح أن حوكمة الشركات لم تتمتع بطابع دولي حتى بداية القرن العشرين، إلا أن البعض يرجح أن جذورها ضاربة منذ القدم، فهناك العديد من الأحداث الاقتصادية المتتالية التي ساهمت في ولادة هذا المفهوم الجديد وجعله من أهم المواضيع التي تطرح في ساحة الأعمال الدولية.

1. التطور التاريخي لحوكمة الشركات وأسباب ظهورها

بدأت حوكمة الشركات تظهر ملامحها بعد أزمة الكساد الكبير عام 1929، بالإضافة إلى أسباب أخرى كان لها دور مشترك في إحياء وإعادة وتطوير حوكمة الشركات، ثم جاءت الهزات الاقتصادية والمالية التي مست دول جنوب شرق آسيا أو النمور الأسيوية والشركات العالمية الأمريكية والتي كان سببها الفساد المحاسبي والإداري.

إلاّ أن الإطار التشريعي للحوكمة يرجع إلى الربع الأخير من القرن العشرين وبالتحديد سنة 1970م أين أدرجت اللجنة الفدرالية الأمريكية للأوراق المالية والمبادلات (SEC) موضوع حوكمة الشركات ضمن خطتها الإصلاحية. وفي سنة 1974، تم تداول مصطلح حوكمة الشركات بدلالته القانونية في حل بعض النزاعات التي حدثت بين الشركات آنذاك[1].

[1] سعيد بوهراوة و حليمة بوكروشة، "**حوكمة المصارف الإسلامية: تجربة البنك المركزي الماليزي**" ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد 02، جوان 2015، ص:1.

لكن عموما يمكن إرجاع ظهور حوكمة الشركات إلى الأسباب الموالية[1]:

- **نظرية الوكالة،** حيث يعتبر الفصل بين الملكية والإدارة من العوامل الأساسية لظهور نظرية الوكالة، كما أن التوسع الكبير الذي عرفته المؤسسات الاقتصادية خصوصا في ظل العولمة والنمو الاقتصادي العالمي المتزايد، اقتضى أن توكل المؤسسات مسؤولية إدارتها إلى مجلس إدارة منتخب، وهذا سبب تعارض المصالح وظهور مشكلة الوكالة بين الأطراف المتعاقدة في المؤسسة(الوكيل والأصيل). فقد يستغل بعض المديرين السلطات الواسعة الممنوحة لهم في تحقيق عوائد خاصة بهم والقيام بأعمال غير أخلاقية ومتنافية مع الأسس القانونية، مثل استمالة المدققين لإعداد التقارير التي يرغب بها المدراء دون الأطراف الأخرى. كما أدى ذلك إلى زيادة الاهتمام بإيجاد قوانين وقواعد تنظم العلاقة بين الأطراف في المؤسسات، و باتت هناك حاجة ماسة لإعادة الثقة والمصداقية في الأسواق المالية وتنشيط الاستثمارات.

-**الفضائح المالية،** حيث أدت الانهيارات المالية والفضائح الإدارية بالمؤسسات العملاقة في العديد من دول العالم- والتي كان لها وما يزال الأثر البالغ على اقتصاديات الدول التي تنتمي لها تلك المؤسسات- إلى دراسة وتحليل الأسباب التي تؤدي إلى ظهور الفساد المالي والإداري والذي يؤدي بطبيعة الحال إلى حدوث تلك الانهيارات والفضائح. ولعل من أهم هذه الفضائح ما حدث لشركة إنرون للطاقة وشركة و ووردكوم للاتصالات والشركة الأوروبية للأغذية بارمالات، والتي تبين فيما بعد أن العيب ليس بمعايير المحاسبة ولكن في السلوكيات المطبقة. ففي قضية إنرون ظهر أن معايير المحاسبة نصت على إتباع آليات معينة إلا أن الشركة لم تتقيد بها بمساعدة من مراجعها الخارجي آرثر أندرسون، الأمر الذي أدى إلى انهيارها. وهذا ما دفع الحكومة الأمريكية إلى إصدار قانون ساربنز أوكسلي في سنة 2002، الذي ألزم المؤسسات المدرجة بالأسواق المالية الأمريكية بالتقيد به وتطبيق جميع بنوده كدعامة لحوكمة المؤسسات والذي أحدث تغيرات جوهرية على بيئة الأعمال بشكل عام وبيئة ومهنة المحاسبة والتدقيق بشكل خاص.

-**العولمة الاقتصادية،** حيث أفرزت هذه الأخيرة معطيات وتغيرات كبيرة جعلت الحوكمة تحتل موقعا متقدما في الاهتمام العالمي، ويأتي في مقدمة تلك المعطيات توسيع دائرة المنافسة بين الشركات وزيادة الخيارات لدى المستثمرين. فقد كان المستثمرون في الماضي يشترون أسهم الشركات المحلية ولا تعترضهم أية معوقات في متابعة ومراقبة أعمال هذه الشركات التي يستثمرون فيها، أما حاليا وفي ظل العولمة فإن أي مستثمر بإمكانه شراء أسهم أية شركة وفي أي مكان من العالم. مما أدى إلى خلق الكثير من الصعوبات في متابعة أعمال وأداء تلك الشركات، ومن هنا تنبع أهمية الدور الذي تلعبه قواعد ومعايير الحوكمة القائمة على

[1] عمر إقبال توفيق المشهداني، "**تدقيق التحكم المؤسسي(حوكمة الشركات) في ظل معايير التدقيق المتعارف عليها" إطار مقترح**"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد 02، 2013، ص: 236.

الصراحة والشفافية والإفصاح الكافي مما يوفر الحماية للمساهمين ولكافة الأطراف ذات الصلة بالمؤسسات الاقتصادية.[1]

2. النظريات المفسرة لحوكمة الشركات

هناك الكثير من النظريات التي ترتكز عليها الحوكمة وتشكل إطارا يُعتمد عليه لتفسير وجودها والأسباب التي جعلت العالم يهتم بها ويوليها هذه الأهمية الكبيرة، وفي ما يلي عرض لأهم هذه النظريات.

1.2. نظرية حقوق الملكية

تبحث نظرية حقوق الملكية عن فهم الوظائف الداخلية للمؤسسات بالاعتماد على مفهوم حق الملكية، وفي هذا السياق يشير أمان Amann أن الهدف من النظرية هو فهم كيف يؤثر حق الملكية على النظام الاقتصادي.[2]

1.1.2.مفهوم حقوق الملكية

قام ألشيان Alchian ودمساتز Demsetz بصياغة الإطار النظري لحقوق الملكية وذلك عام1972، وهي تدخل ضمن نظريات العقود الخاصة بالمنظمات، و إعتمادا على مفهوم حقوق الملكية تساعد هذه النظرية على فهم طبيعة العلاقات داخل المنظمات، مع العلم أن لكل منها هيكلة حقوق ملكية خاصة بها تتجسد في شكل عقود.

تعددت الآراء والمفاهيم حول حقوق الملكية من طرف العديد من الاقتصاديين، حيث اعتبر ألشيان ودمساتز أن ملكية الشيء ينتج عنها مجموعة من الحقوق كحق استعمال الشيء أو بيعه، وأنّ هيكل الحقوق يمكن أن يكون له آثار مهمة في تخصيص الموارد.

بينما رأى كل من فيريبوتن Furubotn وبيجوفيتش Pijovich أن حقوق الملكية لا تشير إلى العلاقات بين الأشخاص والأشياء وإنّما هي علاقات سلوك مقننة بين الأفراد تنشأ من وجود الأشياء واستعمالها" وأنه في هذا الإطار يتمتع صاحب حق الملكية بثلاثة حقوق، وهي حق الاستعمال وهو قدرة الشخص على استعمال الأصل المملوك، وحق التمتع بمنافع الأصل المملوك ، وحق بيع أو تحويل الأصل.[3]

2.1.2.فروض نظرية حقوق الملكية

تقوم نظرية حقوق الملكية على مجموعة من الفرضيات:[4]

---

[1] بشير بن عيشي ويزيد تقرارت، **حوكمة الشركات من منظور محاسبي**، المكتب الجامعي الحديث، الجزائر، 2017، ص ص20-21.

[2] أم خليفة بلبركاني، **آليات الحوكمة في المؤسسة الاقتصادية**، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 3، العدد1،جامعة معسكر، الجزائر، 2014، ص28.

[3] Erik Furubotn et Svetozar Pijovich, **"Property rights and Economic Theory: a Survey of Recent Literature"**, Journal of economic literature, USA, Vol 10, N°4, 1972, pp: 1140.

[4] Simon Yves et Henri Tézenas du Montcel, "**Théorie de la firme et réforme de l'entreprise**", Revue Economique, Paris, vol 28, N°3, 1977, pp: 323- 324.

– يعظم الأعوان الاقتصاديون دالة منفعتهم ويحفزون بالبحث عن مصالحهم مهما كان النظام الاقتصادي الذي ينشطون فيه ومهما كانت حقوق الملكية التي يمتلكونها.

– يتبع كل شخص أهدافه الخاصة مع خضوعه لمجموعة من القيود التي يفرضها عليه هيكل النظام الذي ينشط فيه.

– تعظيم الربح أو الثروة ليس الدافع الوحيد لدالة منفعة العون اقتصادي، حيث تحتوي هذه الدالة من غير العناصر المالية على عناصر غير نقدية كشروط العمل، وأوقات الفراغ أثناء العمل إلى غيرها من الأمور الأخرى.

– تفضيل الشخص تظهر من خلال سلوكه في السوق.

– المعلومة ليست كاملة، وتكاليف المبادلات ليست معدومة.

2.2. نظرية الوكالة

مع تطور الشركات فوّض مالكوها الكثير من السلطات إلى من يتولى تسييرها، و أصبحت عملية فصل الملكية والرقابة قضية هامة في نظرية التنظيم لما نتج عن ذلك من مشاكل عديدة أساسها تضارب المصالح بين المالك والمسير. وكان أول من تناول هذه المسألة الباحثان **بيرل** Berle **ومينز** Means وذلك في سنة 1932.

1.2.2. تعريف نظرية الوكالة

في سنة1976، قام الباحثان ماكلين Meckling وجونسن Jensen بترسيخ الإطار النظري لطبيعة علاقة الوكالة القائمة بين المالكين والمسيرين انطلاقا من تعريفها على أنها "عقد يتعهد بموجبه شخص أو عدة أشخاص(الرئيس) بأن يوكل شخص آخر (العون) ليقوم باسمهم بوظيفة أو عمل معين، وهو ما يتضمن تفويضا للعون سلطة اتخاذ القرار".[1]

حيث يعتبر الرئيس أو كما يسمى بالموكل وهو صاحب رأس المال ومالك المؤسسة بتعيين شخص آخر يسمى بالعون أو الوكيل يملك من المعرفة والخبرة ما يؤهله لإدارة المؤسسة واتخاذ القرار فيها.

تنشأ مشكلة الوكالة نتيجة لعدم تماثل المعلومات بين المساهمين والمسيرين وكذلك اختلاف مصالحهم والسلوك الانتهازي للمسيرين[2]، وتنشأ عن ذلك ثلاثة أنواع من التكاليف يتحملها كلا الطرفين وهي:[3]

–تكاليف الرقابة والتي يتحملها الموكل بهدف مراقبة وضبط سلوك الوكيل.

---

[1]Michael C. Jensen and William H. Meckling, **"theory of the firm: managerial behavior, agency costs and ownership structure**", Journal of Financial Economics,University of Rechester, USA, Vol03, N°04, 1976, p:308.

[2]Olivier Meier, Guillaume Schier,**"Quelle théorie et principes d'action en matières de Gouvernance des associations ?",** Management et Avenir, Paris, N20, 2008, p:185**.**

[3]Michael C. Jensen and William H. Meckling, **Op.cit**, 1976, p:308.

-تكاليف الالتزام يتحملها الوكيل وهي عبارة عن تعهدات في شكل عقود تضمن للمساهمين أنه لن يقوم بأعمال قد تضر بمصالحهم.

-الخسائر المتبقية الناجمة أو تكاليف الفرصة البديلة و التي ويتحملها كلا الطرفين.

تختلف هذه التكاليف من منشأة إلى أخرى كما أن هناك عوامل تؤثر على حجم هذه التكاليف وهي:[1]

- مُيولات المسيرين وسلوكهم؛
- طبيعة تكاليف المراقبة والالتزام؛
- تكاليف تقييم وقياس أداء المسيرين وتكاليف استبدالهم؛
- سوق رأس المال الذي تنشط فيه المؤسسة.

2.2.2. فروض نظرية الوكالة

تقوم نظرية الوكالة على الفرضيات الموالية:[2]

-إن كلا من الموكل والوكيل شخص أو أشخاص يتميزون بالحصافة والوعي، بمعنى أن كلا من الطرفين يعرف مصلحته ولذا يسعى إلى تعظيم منافعه المتوقعة، وهذه المنافع هي التي ستحدد بالتالي تصرفاته وقراراته.

-تأسيسا على ما تقدم، سوف يقوم الوكيل بتعظيم منفعته حتى لو كان ذلك على حساب مصلحة الموكل، من هنا سينشأ نوع من تضارب المصالح بينهما مما يوجب وجود شروط محددة في العقد وذلك بجانب وجود نظام للحوافز في المؤسسة تضمن تقليص فرص حدوث هذا التعارض إلى حدها الأدنى.

-كذلك ومع الاعتراف بظاهرة تضارب المصالح بين الموكل(المساهمين) والوكيل(إدارة الشركة)، إلا أن ذلك يجب أن لا ينفي وجود مصالح مشتركة بينهما تتمحور حول الحرص على استمرارية الشركة ونجاحها. لذلك، يجب تعزيز الجانب الإيجابي وبشكل يعظم منافع الطرفين معا وذلك من خلال تظافر جهودهما المشتركة لتحسين نشاط الشركة.

-مع أن لكل من الموكل والوكيل قدراته الخاصة على فهم المعلومات المحاسبية وغيرها من المعلومات الأخرى ذات العلاقة بنشاط الشركة، إلا أنّ هذه القدرات ليست متكافئة بالضرورة لا بل متفاوتة وتميل الكفة في معظم الحالات لصالح الوكيل أي الإدارة.

---

[1] Michael C. Jensen and William H. Meckling, **Op.cit**, 1976, p:329-330.

[2] محمد مطر، **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية**، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2004، ص:101.

3.2.نظرية تجذر المسيرين

تقترح نظرية تجذر المسيرين إطارا نظري يسمح بالأخذ بعين الاعتبار أهمية المصلحة الشخصية في إدارة الأعمال، حيث جاءت هذه النظرية في صيغتها الأولى من طرف **شليفر** Shleifer و **فيشني** Vishny ، وبالنسبة لهم فإن مسار التجذر يبدأ بتحقيق استثمار خاص، حيث يركز المسيرون على مشاريع لها علاقة مباشرة بنوعية تكوينهم ومجال خبراتهم حتى وإن كان الاستثمار لا يدر أرباح، هذه الاستثمارات سوف تسمح بتخفيض احتمال الاستغناء عنهم من طرف المؤسسة والحصول على أجور مرتفعة و الاستفادة من مجال إدراكهم في اختيار استراتيجية المؤسسة[1].

1.3.2. مفهوم نظرية التجذر

وفقا **لبيجي** Pigé، فإنّ تجذر المسيرين يعكس إرادتهم في التخلص أو التحرر ولو جزئيا من رقابة المستثمرين، من أجل الحصول على منافع شخصية هامة كمكافآت مالية أو عينية، أو هو المسار الذي يُكَوِن من خلاله المسير شبكة علاقات لكي يتحرر ولو جزئيا من وصاية مجلس الإدارة والمستثمرين.[2]

كما يرى كل من **ألكسندر**Alexandre و**باكيروت** Paquerot أن نظرية التجذر تفترض أن الفاعلين في المنظمة يطورون استراتيجيات للحفاظ على مكانهم فيها وإبعاد المنافسين، جاعلين بذلك من إمكانية تغييرهم مكلفا للمنظمة وبذلك يُوسعون من سلطتهم ومساحة إدراكهم.[3]

وعلى هذا الأساس، تُمكِّن استراتيجية التجذر المسير –من خلال شبه العلاقات التي يكونها– من اكتساب رأسمال اجتماعي أي علاقات متنوعة تسمح له بالحفاظ على مكانته في المؤسسة، كما تستفيد المؤسسة بدورها من هذه العلاقات لتحسين أدائها، والرفع من انتاجية عمالها، وزيادة التنسيق الداخلي والخارجي فيها، كما تسمح سياسة التجذر للمسير من التحرر من الرقابة الداخلية إضافة إلى أنَّ هدفه في تحسين أداء المؤسسة سوف يستبدل بأهداف أخرى كالحصول على المكافآت وكل ما يحقق له الرضا[4].

لذلك، يمكن أن تمثل هذه الاستراتيجية أهم وسيلة يستطيع أن يضمن بها المسير مكانته في المؤسسة. وتجدر الإشارة إلا أنّه على الرغم من أنّ هذه النظرية تكمِّل النظريات السابقة، حيث إنّها تنطلق من مشكل واحد وهو نتائج انفصال الملكية عن الإدارة، إلا أنّها لا توافقهم في بعض النقاط كالآليات التي دعت إليها نظرية الوكالة كوسيلة للحد من مشكل تعارض المصالح بين الملاك والمسيرين خاصة هيكل الملكية ومجلس

---

[1] Alain Finet, «G**ouvernement d'Entreprise**», De Boeck Supérieur « Management », Paris, 2005, p:24.
[2] Pigé Benoît, " **Enracinement des dirigeants et Richesse des actionnaires** ", Finance contrôle stratégie, France, vol 1, N°3, septembre 1998, pp:132-134.
[3] Hervé Alexandre et Mathieu paquerot,"**efficacité des structures de contrôle et enracinement des dirigeants**", finance contrôle stratégie, France, N°2, volume 3, juin 2000, p:7.
[4] Pigé. Benoît, **Op Cit**, 1998, pp:135-136.

الإدارة، كما أن ما يميز أيضا هذه النظرية عن باقي النظريات أنها درست سلوك المسير عن تمعن وأخذت بكل الفرضيات التي يمكن أن يلجأ إليها المسير عند فرض رقابة عليه.

2.3.2.محددات التجذر

هناك مجموعة من المحددات التي تؤدي إلى زيادة مستوى التجذر يمكن تمثيلها بالشكل الموالي:

الشكل 1: محددات تجذر المسيرين

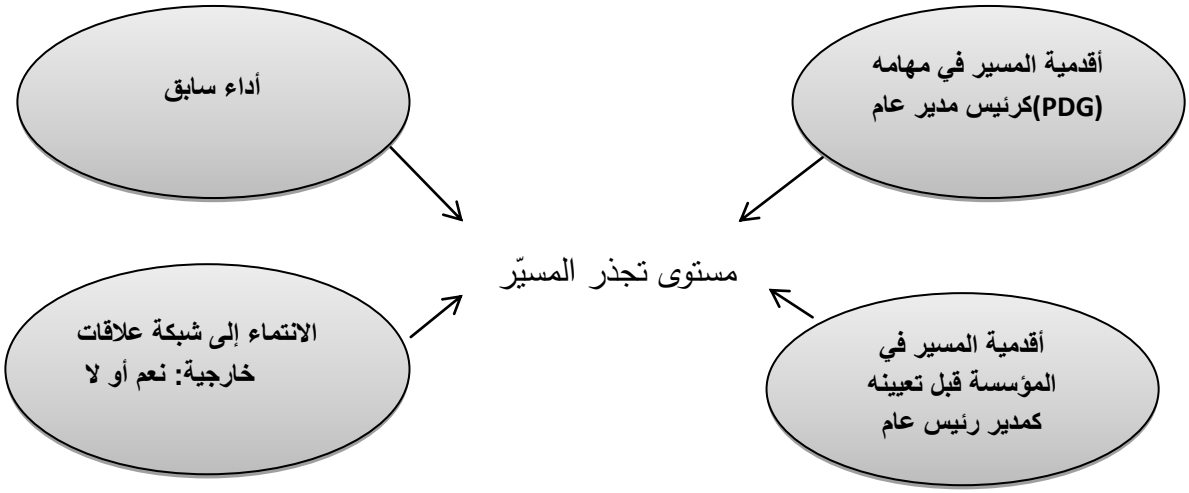

المصدر: **Pigé. Benoît, Op Cit,** 1998, page :137

يحدد الشكل أعلاه المحددات التي يمكن أن تساهم في زيادة مستوى تجذر المسير كشبكة العلاقات التي يكونها المسير خلال مساره العملي في المؤسسة والتي تستفيد منها هذه الأخيرة كذلك وربما أكثر منه. لذلك، فإن الاستغناء عن المسير سوف يسبب خسارة هذه العلاقات وبالتالي عرقلة في سيرورة العمل في المؤسسة، وتجدر الإشارة إلى أنه كلما زادت شبكة علاقاته كلما تجذر في المؤسسة.

عامل آخر يساهم في تجذر المسير وهو أداءه خاصة إن كان جيّدا وهو الهدف الذي يسعى إليه المستثمرون لذلك لا يرون ضرورة لتغيير المسير أو الاستغناء عن خدماته، بل بالعكس يقومون بترقيته ومكافآته أكثر، أما أقدمية المسير قبل تعيينه مديرا رئيسا عام فتشير إلى أدائه وعلاقاته الداخلية ونشاطه خلال سنوات عمله.

وأخيرا أقدمية المسير كرئيس مدير عام فإنه من الصعب جدا الاستغناء عن إطار له رأسمال معرفي وفكري ما يجعله قادرا على حل جميع الصعوبات التي تواجهها الشركة من خلال خبرته وشبكة العلاقات التي كزنها منذ عمله في المؤسسة.

3.3.2.طرق التجذر

قبل تناول الوسائل التي يمكن أن يلجأ إليها المسير للتجذر في المؤسسة، يجب أولا فهم طبيعة سلوكه اتجاه وسائل الرقابة التي يلجأ إليها المساهمون لمراقبته، حيث تفترض هذه النظرية أن سلوك المسير سوف يكون فعالا يعني أنّ له دورا مهما في المؤسسة التي يسيرها ولابد من دراسة الاستراتيجيات التي يلجأ إليها لكي يتخلص من وسائل الرقابة المفروضة عليه وزيادة مساحة إدراكه وتتمثل هذه الوسائل فيما يلي[1]:

– عندما يكون التجذر مخالفا للفعالية

في هذه الحالة، يكون تجذر المسير على حساب مصالح المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى، حيث يلجأ المسير إلى عدة طرق منها:

أولا، الاستثمارات النوعية ويعني ذلك أن استبدال هذا الاستثمار بآخر سوف يسبب خسارة كبيرة يتحملها المساهمون في قيمة أصول المؤسسة وبالتالي سوف يتحمل المساهمون وجود المسيرين الحاليين مقابل أن لا يتحملوا تكاليف.

ثانيا، التلاعب بالمعلومات فهدف المسيرين هنا هو تعظيم دخولهم والتقليل من التهديد الذي يفرضه وجود مسيرين منافسين وذلك عن طريق الاستفادة من المعلومات التي يمتلكونها بالمقارنة مع المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى، لذلك يحاول المسيرون قدر المستطاع اختيار الاستثمارات التي ترتبط مردوديتها بالمعلومات التي يمتلكها المسيرون. وبالتالي، فإنّ الاستغناء عن خدماتهم سوف يسبب خسارة لتلك المعلومات، وبالتالي سوف يؤدي ذلك إلى خسارة الاستثمارات وتحمل تكاليف كبيرة من طرف المستثمرين.

هناك أيضا وسيلة أخرى تتمثل في مراقبة الموارد خاصة الموارد المالية، هنا يعمل المسير على الرفع من رأس المال وزيادة عدد المساهمين حتى يتخلص من رقابة المسامين الحاليين، كذلك نفس الشيء بالنسبة للموارد البشرية التي يمكن أن تكون رأسمال فكري بالنسبة له حيث سهولة حصوله على ميزات استراتيجية تساعد المؤسسة على بلوغ هدفها يساعده على التجذر فيها وجعله عامل إنتاج غير قابل للاستبدال.

– عندما يكون التجذر متوافقا مع الفعالية

رأت مجموعة أخرى أن استراتيجية التجذر ليست خطرا على المساهمين في جميع الأحوال وإنّما هناك حالات يكون فيها متوافقا مع فعالية المؤسسة، يرى أصحاب هذه النظرة أنه بفضل كفاءة المسيرين يتم خلق الثروة، إذن فإن جزء كبير من هذه الثروة مرتبط برأس المال البشري والكفاءة التي يمتلكها المسيرون كما أن الحصص التي يتحصل عليها المسيرون من هذه الثروة سوف تشجعهم على اختيار المشاريع المربحة، كما

[1] Gérard Charreaux, "**Pour une véritable théorie de la latitude managériale et du gouvernement des entreprises** ", Revue française de gestion, France, Vol8, N° 253, 2015, pp:194-195 .

يرى أصحاب هذا الفكر أن الاستثمارات النوعية التي يختارها المسيرون ليست عامل تجذر وإنما هي وسيلة للحفاظ على رأسمال البشري للمسيرين وتقريب أهداف هؤلاء بأهداف المساهمين.

المطلب الثاني: مفهوم حوكمة الشركات والأطراف المرتبطة بها

حوكمة الشركات متعددة الأبعاد منها الاقتصادية والاجتماعية والقانونية وغيرها، لذلك فإن إعطاءها مفهوما محددا صعب نوعا ما، وفي هذا السياق سوف يتم في ما يلي عرض مجموعة من المفاهيم.

1. مفهوم حوكمة الشركات

تجدر الإشارة إلى أن مصطلح الحوكمة المؤسسية هو مصطلح فرض نفسه وأوجد ذاته، والدافع وراء شيوع هذا المفهوم هو تناغمه مع لفظي العولمة والخصخصة اللذين دار حولهما جدل كبير في بداية ظهورهما، ويشير لفظ الحوكمة إلى الترجمة العربية للأصل الانكليزي للكلمة (Gouvernance) الذي توصل إليه مجمع اللغة العربية بعد عدة محاولات لتعريب الكلمة حيث تم استخدام مصطلحات أخرى تعبر عن هذه الكلمة مثل: الإدارة الرشيدة، الإدارة الجيدة، الضبط المؤسسي، الحاكمية المؤسسية، حوكمة الشركات ومصطلحات أخرى، إلا أن الأكثر شيوعا وتداولا هو مصطلح حوكمة الشركات أو الحوكمة المؤسسية[1] و من بين أهم التعاريف التي تناولت هذا المفهوم ما يلي:

وفقا **لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD** " الحوكمة هي مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة و مجلس الإدارة والملاك وأصحاب المصالح، فهي الهيكل الذي من خلاله يتم تحديد أهداف الشركة والوسائل التي تساعد على تحقيقها وضمان مراقبة الأداء والنتائج المحققة"[2].

أما **لجنة كادبيري Cadbury** الصادرة عن سوق لندن للأوراق المالية فتعرف الحوكمة على أنها "مجموعة من أنظمة الرقابة المالية وغير المالية والتي عن طريقها يتم إدارة الشركة وتوجيهها والرقابة على شؤونها"[3].

وحسب **مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE** الحوكمة هي "الإطار الذي تمارس فيه الشركات وجودها وتركز على العلاقات فيما بين الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة، والمساهمين وأصحاب المصالح وواضعي التنظيمات الحكومية، وكيفية التفاعل بين كل هذه الأطراف في الإشراف على عمليات الشركة".[4]

---

[1] علاء فرحان طالب و إيمان شيحان المشهداني، **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2011، ص ص: 23-24.

[2] OCDE (2015), **Principes de gouvernement d'entreprise du G20 et de l'OCDE**, Éditions OCDE, Paris. Disponible sur le site http://www.oecd.org

[3] Kevin Keasey and Steve Thompson, **Corporate Gouvernance: Accountability, Enterprise and International Comparisons**, John Wiley and son, England, 2005, page : 22.

[4] علي عبد الصمد عمر، **حوكمة المؤسسات بين المحاسبة المالية والتدقيق المحاسبي**، دار هومة ، الجزائر، 2017، ص:34.

فيشني Vishny **و شليفر**Shleifer كذلك قدما تعريفا للحوكمة على أنها تشمل كل الآليات التي تضمن لمختلف الملاك عائدا على الاستثمار، مع تفادي حصول المدراء أو كبار المساهمين على ملكية جزء من هذه العوائد بشكل مفرط[1].

أما مفهوم الحوكمة حسب شارو **Charreaux** فكان تضم مجموعة من الآليات التنظيمية التي لها دور في تحديد السلطات والتأثير على قرارات المسيرين.[2]

يعرفها آخر بأنها أنظمة يتم بموجبها إدارة المنشأة والرقابة عليها وفق هيكل يحدد توزيع الحقوق والمسئوليات فيما بين المشاركين مثل مجلس الإدارة والهيئة والمساهمين، ويرسم القواعد والإجراءات المتعلقة باتخاذ القرارات في شؤون المؤسسة.[3]

تعرف كذلك على أنها الإطار العام الذي يجمع قواعد وعلاقات ونظم ومعايير وعمليات تساعد على ممارسة السلطة والتحكم في الشركات.[4]

يقدم هذا المصطلح إجابات لعدة تساؤلات منها كيف يضمن المساهمون ألا تسيء الإدارة استغلال أموالهم؟ وكذلك كيف يتأكد هؤلاء المساهمون بأن الإدارة تسعى إلى تعظيم ربحية أسهم الشركة وقيمتها في الأجل الطويل؟ وما مدى اهتمام الإدارة بالمصالح الأساسية للمجتمع في مجالات الصحة والبيئة؟ وكيف يتمكن حملة الأسهم وأصحاب المصالح من رقابة الإدارة بشكل فعال؟ [5]

وعليه وبناءا على ما جاء في التعاريف السابقة فإنه يمكن الخلاص إلى أن حوكمة الشركات هي مجموعة من الآليات التي تعمل على تسيير الشركة وإدارتها بطريقة تضمن مصالح جميع الأطراف وبأسلوب سليم يساهم في تعظيم قيمتها.

2.الأطراف المرتبطة بحوكمة الشركات

جاءت الحوكمة لتضبط العلاقة بين هؤلاء الأطراف الذين يتوقف عليهم نجاح أو فشل الحوكمة ويمكن تحديدهم على النحو الموالي:[6]

-**المساهمون،** هم الذين يقدمون رأس المال المملوك، وهم وحدهم الذين يمكنهم تعيين أعضاء مجلس الإدارة وفصلهم من خلال الجمعية العامة للمساهمين، كما أن موافقتهم هامة لأنواع معينة من العمليات التي

---

[1]Peter Wirtz, **Les meilleurs pratiques de gouvernance d'entreprise**, Edition la Découverte, Paris, 2008, France, p:09.

[2] Gerrard.Charreaux, **La gouvernance des entreprises**, Ed.Economica, Paris,1997, p:52.

[3]أمين السيد أحمد لطفي، **المراجعة وحوكمة الشركات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، القاهرة، الطبعة الأولى ،2010، ص:133.

[4] حاكم محسن الربيعي و حمد عبد المحسن راضي، **حوكمة البنوك و أثرها في الأداء والمخاطرة**، دار اليازوري، 2012، ص10.

[5]أحمد على خضر، **حوكمة الشركات**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2012، ص ص: 82-83.

[6] **المرجع نفسه**، ص ص:67-68.

يحددها القانون العام أو النظام الأساسي للشركة، مثل زيادة رأس المال أو عمليات الاستحواذ الرئيسية أو التصرف في أصول الشركة؛

-**أعضاء ورئيس مجلس الإدارة،** ينتخبهم المساهمون من خلال الجمعية العامة للشركة ويفوضهم المساهمون بإدارة الشركة فيعتبر رسم السياسة العامة للشركة ورقابة تنفيذها أهم مهام مجلس الإدارة، ويتحدد اختصاصهم وصفاتهم والشروط الواجب توافرها لتعيين وعزلهم وفقا للنظام الأساسي للشركة وفي إطار القانون التنظيمي.

-**المديرون،** يقوم أعضاء مجلس الإدارة بتعيينهم وعزلهم، ويخضعون للمساءلة من أعضاء المجلس في إدارتهم للشركة، بالإضافة للمساءلة عما ارتكبوا من أفعال، ويتمتع المديرون بالسلطة المفوضة لهم من مجلس الإدارة، لإدارة كل أو جزء من الشركة؛

-**أصحاب المصالح،** هم الأشخاص الذين يهتمون بازدهار ونجاح الشركة كالعاملين واتحاد العاملين المساهمين، والدولة، والدائنين، والموردين...الخ. وليس من الضروري أن يكون أصحاب المصالح من بين المساهمين فيها. وعلى الرغم من أن أعضاء مجلس الإدارة لا يخضعون للمساءلة من جانب أي من تلك المجموعات من أصحاب المصالح، فإنهم يجب أن يأخذوا مصالح تلك المجموعات بعين الاعتبار، إذ أن الشركة لا يمكن أن تحقق نجاحا في معظم الأحوال إذا تم تجاهل مصالح تلك المجموعات.

المطلب الثالث: خصائص حوكمة الشركات

تتمتع حوكمة الشركات بجملة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من الأنظمة ويمكن جمعها في النقاط الموالية:[1]

-**الإفصاح والشفافية،** يعتبر الإفصاح الجيد والشفافية في عرض المعلومات المالية وغير المالية أحد المبادئ والأركان الرئيسة التي تقوم عليها الحاكمية في تحقيق الإفصاح والشفافية لاسيما وأنهما من الأساليب الفاعلة لتحقيق مصالح الأطراف المختلفة ذات العلاقة، ويمثلان أحد المؤشرات المهمة للحكم على تطبيق نظام الحاكمية من عدمه داخل الشركات.

-**العدالة والإنصاف،** أي التعبير عن حيادية المسؤولين في الشركات عند قيامهم بتأدية مهامهم واتخاذ القرارات، بحيث يكون أولئك المسؤولين عادلين من وجهة نظر الجهات المتأثرة بتلك القرارات، أما الإنصاف فإنه يعني التجرد والنزاهة في معاملة الأطراف ذات المصالح المشتركة.[2]

---

[1] خضير مجيد علاوي، "**مدى تطبيق قواعد الحوكمة في الشركات العراقية-دراسة تحليلية وتطبيقية على الشركات العامة العراقية**"، **مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية**، المجلد 17، العدد42، 2015، ص ص: 179-180.

[2] فيحاء عبد الله يعقوب و عماد عامر حسين، "**تفعيل مقاييس الأداء المالي على أساس القيمة وانعكاسها على أداء الشركات في ظل الشركات**"، **مجلة دراسات محاسبية ومالية**، المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية، جامعة بغداد، المجلد التاسع، العدد26، 2014، ص:33.

-**المسؤولية**، وتعني المسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في الشركة وفق الصلاحيات المناطة بهم والواجبات المحددة.

-**الاستقلالية**، هي الآلية التي تلغي تضارب المصالح مثل هيمنة رئيس ذي نفوذ على الشركة، أو مساهم كبير على مجلس الإدارة، وهذه الآلية تبدأ من كيفية تشكيل المجالس وتعيين اللجان إلى تعيين مراقب الحسابات بحيث لا تسمح بتأثير أي نفوذ على قرارات مجلس الإدارة وأعمال الشركة.[1]

-**المساءلة**، هي قاعدة تقضي بمحاسبة المسؤولين أو الذين يتخذون القرارات والذين يقومون بتنفيذ الأعمال في الشركة عن تبعات أعمالهم ونتائج قراراتهم، وبمعنى آخر تحمل الجهات المعنية في الشركة تبعات الأعمال المناطة بهم.

-**المسؤولية الاجتماعية**، و تعني الإلتزام الذاتي والقانوني، وعلى الإدارة عند وضع استراتيجيتها أن تأخذ بعين الاعتبار المسؤولية الاجتماعية إلى جانب المسؤولية الاستثمارية لأن المساهمة في تحقيق الرفاهية الاجتماعية وحماية البيئة وتحقيق رضا الزبائن يعزز من مكانة المنظمة في المجتمع.

يحدد الشكل الموالي خصائص نظام حوكمة الشركات وذلك كما يلي:

الشكل2: خصائص نظام حوكمة الشركات

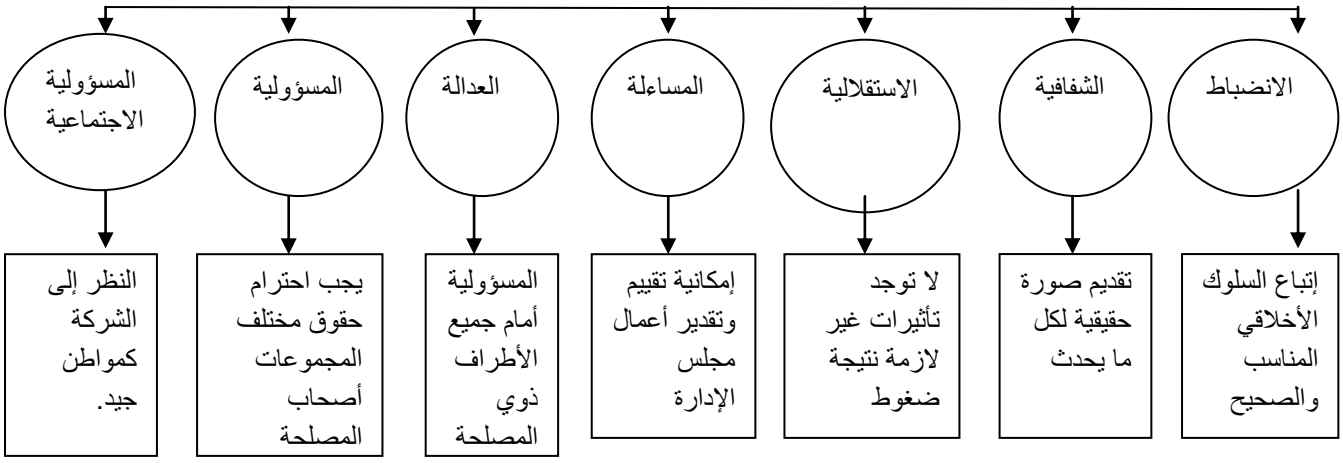

المصدر: سهير إبراهيم الشوملي، **حوكمة الشركات**، دار الإعصار العلمي، الطبعة الأولى، 2016، ص 145.

[1] **المرجع نفسه**، ص ص: 33-34.

المبحث الثاني: أساسيات حول حوكمة الشركات

منذ ظهور مصطلح حوكمة الشركات في العالم، توجهت الأنظار إليه كحل للمشاكل التي تعاني منها الأنظمة الرقابية في الشركة، ونتيجة لذلك وضعت له المنظمات مقومات أساسية يقوم عليها وحددت مجموعة من الظوابط التي لا يجب تجاوزها.

المطلب الأول: أبعاد و محددات حوكمة الشركات

تواجد الحوكمة في العديد من المجالات وأهميتها الكبيرة جعلها متعددة الأبعاد، فنجد أن لها بعدا اقتصاديا وآخر اجتماعيا وكذلك بعدا بيئي وهذا يوضح علاقتها القوية بالمتغيرات التي تحيط بالشركة خلال حياتها.

1.أبعاد حوكمة الشركات

يمكن القول بأن النظرة الشاملة لحوكمة الشركات ليست أحادية البعد وإنما هي ثلاثية الأبعاد وتتمثل بالبعد الاقتصادي من حيث المعلومات المالية وغير المالية، والبعد البيئي من حيث أثر إنتاج السلعة أو بيعها وتقديم الخدمة إلى البيئة، والبعد الاجتماعي من حيث القيم ومستويات السلوك والعلاقات المتبادلة مع أصحاب المصالح المختلفة وليس مع المساهمين فقط على نشاطات الشركة.

كما يمكن تقسيم أبعاد الحوكمة إلى أبعاد داخلية تتكون من مجلس الإدارة، الهيكل التنظيمي، النظم المحاسبية والرقابية، نظم الاتصالات والخدمات، نظم التقنية وقيم الشركة واستراتيجيتها، وأبعاد خارجية تتعلق بالبيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والشفافية في الإفصاح المالي الخارجي والمتمثل بتقديم المعلومات الصحيحة والكاملة عن كل الأطراف ذات العلاقة بما تشتمل عليه التقارير السنوية والسياسات المحاسبية وتقرير التدقيق الخارجي ومقاييس الانجاز، فضلا عن الالتزام بالمعايير الدولية المحاسبية والرقابية والجودة عن طريق القيام بجهود مشتركة لتقليل الاختلافات بين هذه المعايير والعمل على إيجاد التنسيق بينها[1].

2.محددات حوكمة الشركات

باعتبار أن الحوكمة إطار تنظيمي وقانوني قائم بذاته ولديه مقومات، فإن هناك جملة من الضوابط التي يؤدي احترامها لبلوغ الأهداف المنشودة من تطبيق الحوكمة، وعليه يجب على الشركات مراعاتها بشكل جيد حتى لا يؤدي ذلك إلى نتائج عكسية.

---

[1] رافد عبيد النواس، "**أثر حوكمة الشركات على جودة أداء مراقب الحسابات**"، مجلة المحاسب للعلوم المحاسبية والتدقيقية، جامعة جرش، الأردن، المجلد 23، العدد 45، 2016، ص:5.

1.2. المحددات الداخلية

يقصد بالمحددات الداخلية القواعد والأسس التي تحدد الكيفية التي تتخذ بها القرارات، مع تحديد واضح للدور المنوط بكل من الجمعية العمومية، باعتبارها التنظيم الذي يضم حملة الأسهم، ومجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية. كما ينبغي أن تمتد القواعد لكيفية تشكيل واختيار أعضاء المجلس الإدارة وإحلال الأعضاء بآخرين جدد، وعلاقة مجلس بكل من الجمعية العمومية والإدارة العليا المسئولة عن التنفيذ، مع إعطاء اهتمام كاف لربط المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بمستوى أداء الشركة.[1]

2.2. المحددات الخارجية

تتمثل في العوامل ذات الصلة بجاذبية بيئة الأعمال وديناميكيتها ونمط الفرص والتهديدات المتاحة فيها ومنها البيئة القانونية ذات الصلة بالأطر القانونية المنظمة للأعمال مثل قوانين الاستثمار وأسواق المال، المنافسة والاحتكار والإفلاس، قوانين الشركات والبيئة الاقتصادية ممثلة بجاذبية مناخ الاستثمار وفرص النمو وكفاءة الأسواق المالية واستراتيجيات التمويل ومستوى التنافسية في الأسواق فضلا عن كفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية في إحكام الرقابة على أداء المنظمات والأعمال والمؤسسات ذات التنظيم الذاتي التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة مثل عمل الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف العاملين في سوق الأوراق المالية وغيرها[2].

المطلب الثاني: المقومات الأساسية لحوكمة الشركات

الحوكمة هي نظام رقابي فعال لضمان السير الحسن للشركة، ولا يتحقق الهدف المنوط منها إلا إذا توفرت جملة من المقومات وهي على التوالي[3]:

1. الإطار القانوني

هو المسؤول عن تحديد حقوق المساهمين واختصاصات كل طرف من الأطراف الأساسية المعنية بالشركة وبصفة خاصة المؤسسين والجمعية العمومية للمساهمين والمساهم الفرد ومجلس الإدارة ولجانه الرئيسية ومراقب الحسابات، وكذا عقوبات انتهاك هذه الحقوق والتقصير في المسؤوليات وتجاوز تلك الاختصاصات، كما يجب أن يحدد الإطار القانوني للحوكمة الجهة الحكومية المنوط بها مراقبة تطبيق إجراءات الحوكمة، ولا يجب أن يترك نظام الحوكمة بكامله للشركات واعتباره شأنا داخليا لها، لأنه لن يختلف

---

[1] منير إبراهيم هندي، **مدخل في التحليل المالي وتقييم الأداء** ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، القاهرة، 2009، الطبعة الأولى، ص:18.

[2] عبد السلام إبراهيم و فاضل عباس كريم، "**حوكمة الشركات ضرورة استراتيجية لمنظمات الألفية الجديدة/ دراسة تحليلية عن عدد من منظمات صناعة خدمات التأمين العامة**"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، ، العدد 12، 2009، ص:166.

[3] عدنان بن حيدر بن درويش، **حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة**، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 2007، ص:19.

حينئذ عن نظام الرقابة الداخلية ولن يحقق أهداف الحوكمة، فالرقابة الداخلية ليست صمام أمان من الغش والاحتيال في الشركات، خاصة وأنه توجد أدلة على الاتجار بقوانين مراقبة الشركات.

2.الإطار المؤسسي

وهو الإطار الذي يتضمن المؤسسات الحكومية الرقابية المنظمة لعمل الشركات، مثل الهيئة العامة لسوق المال، والرقابة المالية للدولة والبنوك المركزية والهيئات الرقابية والهيئات غير الحكومية السائدة للشركات دون استهداف الربح كالجمعيات المهنية والعلمية المعنية والجمعيات الأهلية المعنية كجمعية حماية المستهلك، وكذلك المؤسسات غير الحكومية الهادفة للربح مثل شركات ومكاتب المحاسبة والمراجعة والمحاماة والتصنيف الائتماني والتحليل المالي وشركات الوساطة في الأوراق المالية وغيرها، ولا يقل دور المؤسسات العلمية كالجامعات أهمية عن دور تلك المؤسسات إذ يقع عليها عبء تطوير نظم الحوكمة ونشر ثقافتها، وينبغي أن تقوم جميع هذه المؤسسات بأدوارها بكفاءة وأمانة ونزاهة وشفافية من أجل صالح الشركات والاقتصاد القومي عامة.

3. الإطار التنظيمي

يتضمن عنصرين هما النظام الأساسي للشركة والهيكل التنظيمي لها موضحا عليه أسماء واختصاصات رئيس وأعضاء ولجان مجلس الإدارة وكذلك أسماء واختصاصات المديرين التنفيذيين.

4.روح الانضباط والجد والاجتهاد

ويكون ذلك عن طريق الحرص على المصلحة العامة للشركة، وتشجيع جميع العاملين فيها على المساهمة الفعّالة بكامل الإمكانات في تحسين أدائها وتعظيم قيمتها بقدر الإمكان من منطلق أن الشركة هي سفينة جميع الأطراف إلى بر الأمان، ومن مصلحة الجميع الحرص على سلامتها والعمل على تحسين قدراتها التنافسية.

يمثل الشكل الموالي أهم مقومات حوكمة الشركات وذلك كما يلي:

الشكل3: مقومات حوكمة الشركات

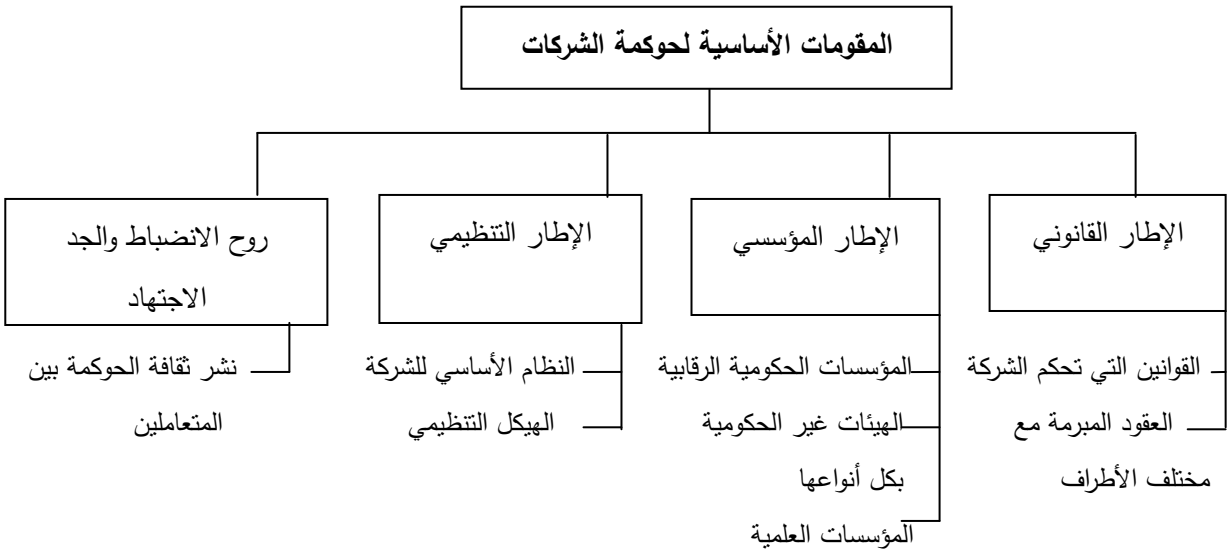

المصدر: تم إعداد الشكل بناء على ما سبق.

المطلب الثالث: أهداف حوكمة الشركات وأهميتها

اكتسبت حوكمة الشركات أهمية كبيرة من خلال النتائج الإيجابية التي رافقت تطبيقها في العديد من الدول، فالحوكمة فضلا على أنها نظام أخلاقي يجب الإلتزام به، هي أيضا آلية مفيدة للشركات حتى تضمن الجو المناسب للعمل وبالتالي ضمان استمراريتها.

1. أهداف حوكمة الشركات

تسعى الحوكمة من خلال قواعدها ومبادئها وآلياتها إلى تحقيق الكثير من الأهداف التي تصب كلها لصالح المساهمين وأصحاب المصالح وضمان استمرارية الشركة في أحسن الظروف، وعموما يمكن جمع هذه الأهداف كالآتي:[1]

1.1. تحسين القدرة التنافسية وزيادة قيمة الشركة

وهي قدرة الشركة على زيادة مردوديتها الاقتصادية بالمقارنة مع منافسيها في الأسواق المحلية والدولية، أي القدرة على ابتكار منتجات يقبل عليها المستهلك تكون مبتكرة وعالية الجودة، بالإضافة إلى سرعة إيصال المنتج والخدمة إلى السوق بأسعار في متناول المستهلك بحيث أن الزبون يمكنه شراء منتجات وخدمات الشركة في أي مكان في العالم. كما يساهم ذلك في زيادة قيمة الشركة من خلال الأرباح المحققة نتيجة لاكتساب أسواق جديدة.

[1] بشير بن عيشي ويزيد تقرارت، **مرجع سبق ذكره**، 2017، ص ص27-31.

2.1.زيادة ثقة المساهمين في أسواق الأوراق المالية

بينت العديد من الدراسات أن هناك علاقة وطيدة بين حوكمة الشركات وثقة المساهمين في شراء الأسهم من سوق الأوراق المالية وكذلك مبلغ العلاوات التي يدفعونها المساهمين، فحسب تقرير قامت به مؤسسة ماكنزي عند إجراء دراسة استطلاعية تشمل عينة من الشركات الدولية المستثمرة في قطاعات مختلفة عام 2000 تبين أن أكثر من 80% من المبحوثين كانوا مستعدين بدفع علاوات لأسهم هذه الشركات وكانوا واثقين أن هذه الشركات تتبع نظام حوكمة مناسب وأنهم يملكون معلومات كافية حول نظام الحوكمة في الشركات التي طرحت أسهمها في سوق الأوراق المالية.

3.1. الحصول على مصادر التمويل المناسبة والتنبؤ بالمخاطر المتوقعة

تهدف حوكمة الشركات تهدف إلى اليقضة في تفادي الفشل المالي الذي قد تواجهه الشركات والتنبؤ به قبل حدوثه واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة في حينها، لما لذلك من آثار لتعثر الشركات أو إفلاسها من آثار خطيرة على الاقتصاد وكل الفئات العاملة فيه والمرتبطة بهذه الشركات.

4.1. تعظيم ربحية الشركات و ثروة الملاك

الربح المحاسبي يعتبر العائد الذي تتحصل عليه الشركة مطروح منه التكاليف الفعلية، و الحوكمة تؤدي إلى تخفيض تكاليف الشركة إلى أقل مستوياتها وتعظيم العوائد باعتبار أن تعظيم الربح له دور بالغ الأهمية في تقييم أداء إدارة الشركة. أما تعظيم ثروة الملاك فهو مستمد من الهدف السابق أي تعظيم ربحية الشركة وإجمالي القيمة السوقية للأسهم العادية. وفي ظل الحوكمة فإن جميع القرارات المالية التي تتخذها الشركة تكون على أساس تعظيم ثروة الملاك.

5.1. تحسين الكفاءة البشرية والاقتصادية للشركات

تساهم الحوكمة في تحسين كفاءة الأداء الاقتصادي للشركة من الناحية الوظيفية المتمثلة في استخدام الموارد المتاحة(الطبيعية، البشرية، الرأسمالية) والتي يمكن قياسها كما ونوعا، فمن حيث قياس هذه الموارد كما يتم استخدام مقاييس ومعدلات تطور الإنتاج في فترات زمنية متتالية عن طريق مؤشرات ومعايير مختلفة واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة. أم القياس النوعي للموارد البشرية فيتعلق بمدى علاقة المديرين التنفيذيين بالرؤساء المباشرين ومدى قدرة الشركة على تدريب كوادرها البشرية.

2.أهمية حوكمة الشركات

استطاعت الحوكمة في الآونة الأخيرة أن تحتل مكانة هامة في العالم، وهذا بطبيعة الحال راجع للدور المنوط بها ومساهمتها في رفع كفاءة الوحدات الاقتصادية التي طبقت مبادئها وقواعدها، ونتيجة لتعدد أبعادها فإن أهميتها سوف تمس العديد من النواحي يمكن إدراكها في ما يلي:

1.2. أهمية حوكمة الشركات من الناحية الاقتصادية

حوكمة الشركات تؤدي لزيادة التنافسية خاصة في ظل العولمة وإزالة الحواجز التجارية وتزايد حركة انتقال رؤوس الأموال، ويتعاظم ذلك الدور في الدول النامية كطريقة لجذب الأموال. فتقوم حوكمة الشركات بحماية أموال تمويل الشركات لعمليات ذات قيمة حقيقية مما يؤدي لزيادة سرعة حركة انتقال رأس المال وتدفقها، كما تساهم في تدعيم الجهاز المصرفي للدولة لزيادة الاستثمارات وتزيد من وضوح معاملات الشركات وشفافيتها، وخاصة في مجال القروض والتمويل البنكي.[1]

كما تساهم الحوكمة في تقليل المخاطر وتحسين الأداء وفرص التطور للأسواق وزيادة القدرة التنافسية للسلع والخدمات وتطوير الإدارة وزيادة الشفافية، وتعمل على زيادة أعداد المستثمرين في البورصات وأسواق المال، فضلا على دورها في زيادة ثقة جمهور المستثمرين في عمليات الخصخصة، وتساعد على تحقيق عائد أفضل للدولة على استثماراتها.[2]

تمثل الحوكمة معايير وممارسات معاصرة لاستثمار الموارد المتاحة للمنظمات بكفاءة وفاعلية، عاكسة بذلك حالة تقدم الإدارة وتطورها من إدارة تقليدية إلى إدارة تتجاوب مع متطلبات أصحاب المصالح وتستعمل الآليات المناسبة لتحقيق الأهداف المرجوة من المنظمة ومشاريعها بشفافية.[3]

2.2.أهمية حوكمة الشركات من الناحية الاجتماعية

تعمل الحوكمة في هذا المحور على التأثير والتأثر بالحياة العامة من حيث الدخول والوظائف وتكوين المدخرات والتقاعد، كما تعمل على مساءلة الشركات على مدى التزامها في تحقيق رفاهية وتقدم المجتمع ودرجة التقيد بالعادات والتقاليد الاجتماعية السائدة.[4]

3.2.أهمية حوكمة الشركات من الناحية القانونية

تقوم حوكمة الشركات من الناحية القانونية بالتأكد من الالتزام بتطبيق الأشكال المختلفة للعقود بين كافة الأطراف المعنية في الشركة، وتعد حجر الزاوية في تنظيم العلاقات التعاقدية بين هؤلاء الأطراف بما يعمل على ضمان حقوق كل طرف منهم، وتقوم بالتغلب على سلبيات تنفيذ التعاقدات التي يمكن أن تنتج

---

[1] أحمد على خضر، **مرجع سبق ذكره**، 2012، ص:186.

[2] أمين السيد أحمد لطفي، **مرجع سبق ذكره**، 2010، ص:136.

[3] مؤيد محمد علي الفضل ونوال حربي راضي، **العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وقيمة الشركة في ضوء نظرية الوكالة**، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق المجلد12، العدد4، 2010، ص:135.

[4] صالح إبراهيم يونس شعباني، **أثر تكامل إدارة الجودة الشاملة مع نظرية القيود في ظل حوكمة الشركات–دراسة استطلاعية في عينة من الشركات الصناعية في نينوي**، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، العدد 94، المجلد الثاني، 2013، ص:222.

من الممارسات السلبية التي تنتهك صيغ العقود المبرمة أو القوانين والقرارات والنظم الأساسية المنظمة للشركة.[1]

المبحث الثالث: الإطار المؤسسي لحوكمة الشركات

مع تعاظم أهمية الحوكمة في اقتصاديات الدول ظهرت الكثير من الجهود لتنظيمها عن طريق إصدار مبادئ مختلفة لحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى وضمان الممارسات السليمة في الشركات ومن أهم هذه المنظمات نجد: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي.

المطلب الأول: الجهود الدولية لتفعيل حوكمة الشركات

صاحب ظهور مصطلح حوكمة الشركات اهتمام دولي كبير، حيث اعتبرها الكثير المنفذ الذي سوف يمكن الجميع من ضمان إدارة جيدة للشركات. لذلك ظهرت العديد من المنظمات التي أخذت على عاتقها مسؤولية إصدار القوانين والتقارير وحث الدول على جعل الحوكمة ممارسة دولية سائدة بينها لضمان عدم حدوث أزمات مالية أخرى وتحقيق استقرار اقتصادي بينها.

1. المنظمات الدولية ومبادئ حوكمة الشركات

تعرف مبادئ حوكمة الشركات على أنها:" مجموعة الأسس والممارسات التي تطبق بصفة خاصة على الشركات التي تمتلك قاعدة عريضة من المستثمرين وتتضمن الحقوق والواجبات لكافة المتعاملين مع الشركة مثل مجلس الإدارة، المساهمين، الدائنين، البنوك، الموردين وغيرها وتظهر من خلال النظم واللوائح الداخلية المطبقة بالشركة والتي تحكم اتخاذ أي قرار قد يؤثر على مصلحة الشركة أو المساهمين بها".[2]

1.1. منظمة التعاون الاقتصادي والتنميةOECD

أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام 1999 مبادئ حوكمة الشركات والتي تستند إلى مجموعة من التجارب والمبادرات الوطنية للدول الأعضاء، كما تهدف هذه المبادئ إلى مساعدة حكومات الدول الأعضاء وكذلك الدول غير الأعضاء في المنظمة لتنظيم وتحسين القوانين والتنظيمات لنظام حوكمة الشركات وتوفير تلك الإرشادات لأسواق الأوراق المالية والمستثمرين والشركات، وخاصة التي يتم تداول أسهمها في البورصات، والتأكد من ارتكاز هذه الشركات على مبادئ صلبة لضمان عدم انهيارها وما يتبع ذلك من انهيارات لاقتصاديات وإضرابات في المجتمعات، وكذلك تسري تلك المبادئ على الشركات غير المقيدة بجدول التداول وكذلك الشركات العائلية لتحسين أدائها لجذب رؤوس الأموال والاستثمارات المختلفة للبلاد[3].

---

[1] أحمد على خضر، **مرجع سبق ذكره**، 2012، ص:88.

[2] خضير مجيد العلاوي، **مرجع سبق ذكره**، 2015، ص:178.

[3] أحمد علي الخضر، **مرجع سبق ذكره**، 2012، ص:107-108.

تتميز مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن حوكمة الشركات بعدد من الخصائص أهمها[1]:

-أنّها ليست ملزمة بل هي بمثابة نقاط مرجعية.

-أنّها دائمة التطور بطبيعتها، في ضوء التغيرات التي تطرأ على الظروف المحيطة.

-أنّها لا توصي بنموذج وحيد سليم لحوكمة الشركات، ولكنها توصي ببعض الأساليب المشتركة التي يمكن أن يستوعبها أي نموذج في أي دولة.

-أنّها تترك للحكومات وأطراف السوق حرية تطبيق هذه المبادئ، مع الأخذ في الاعتبار التكلفة والعائد.

لقد طرأ على مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية العديد من التغييرات وذلك منذ سنة 1999 حيث كان عددها خمسة مبادئ، ثم تم تعديلها وإضافة مبدأ جديد ليصبح عددها ستة مبادئ والتي تتمثل في ما يلي:[2]

1.1.1. ضمان وجود إطار عام وفعال لحوكمة الشركات

يهتم إطار الحوكمة بالدرجة الأولى على ضمان سلامة الأسواق المالية وشفافيتها من خلال مجموعة من الآليات والتي يمكن ايجازها فيما يلي:

- ينبغي أن يعزز إطار الحوكمة شفافية وفعالية الأسواق لتنسجم مع قواعد القانون والتعبير بشكل واضح عن تقسيم المسؤوليات بين مختلف السلطات التنفيذية والتنظيمية والإشرافية.

-ينبغي أن يتطور إطار الحوكمة مع الأخذ بالاعتبار تأثيره على الأداء الاقتصادي الكلي وعلى نزاهة السوق والدوافع التي يحدثها للمشاركين في السوق وتعزيز الأسواق الشفافة والفعالة.

-ينبغي أن تنسجم المتطلبات التنظيمية والقانونية التي تؤثر على تطبيقات الحوكمة في صلاحيات الاختصاص مع قواعد القانون والشفافية وإمكانية التنفيذ.

-ينبغي أن يكون تقسيم المسؤوليات بين مختلف السلطات ضمن نطاق الصلاحية ويعبر عنه بوضوح وأن يضمن خدمة المصلحة العامة.

-ينبغي أن تمتلك السلطات التنفيذية والتنظيمية والإشرافية الصلاحية والنزاهة والموارد لتنفيذ واجباتها بأسلوب مهني وموضوعي، والأكثر من ذلك يجب أن تكون قراراتها شفافة وواضحة و في وقتها المحدد.

---

[1] **المرجع نفسه**، ص:109.

[2] **المعهد الأوروبي لحوكمة الشركات، فرنسا، مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** ، النسخة العربية، 2004، متوفر على الموقع http://www.ecgi.org.

2.1.1. حقوق المساهمين والمهام الرئيسة للملكية

ينبغي أن يحمي ويسهل إطار حوكمة الشركات حقوق المساهمين كما يلي:

-حماية طرق تسجيل الملكية، ونقل أو تحويل الحصص، و الحصول على معلومات مادية ولها علاقة بشركة المساهمة على أساس منظم وفي الوقت المناسب، والمشاركة والتصويت في الجمعيات العامة للمساهمين، و انتخاب أعضاء المجلس وإزالة عضويتهم، والمشاركة في أرباح الشركة.

-ينبغي أن يمتلك المساهمون الحق في المشاركة وأن يتم إبلاغهم على نحو كافي بالقرارات المتعلقة بتغيرات الشراكة الأساسية كالتعديلات في الوضع القانوني أو في مواد الشركة أو في وثائق الحكم المماثلة للشركة، والترخيص بالحصص الإضافية، والصفقات التجارية غير الاعتيادية مثل عمليات الاندماج وبيع حصص وأصول الشركة.

-يجب أن تتم الصفقات بأسعار واضحة وشفافة وفي ظل ظروف عادلة بطريقة تحمي حقوق كل المساهمين بمختلف أصنافهم.

-ينبغي أن يفصح المساهمون المؤسساتيون عن سياستهم الخاصة بحوكمة الشركات وكذا الإجراءات التي يتخذونها لاستعمال حقوقهم في التصويت.

3.1.1. المعاملة العادلة للمساهمين

تشكل المعاملة العادلة للمساهمين من مفاتيح نجاح علاقة الشركة بهم وبالتالي ضمان ثقتهم في كل القرارات التي يمكن أن تتخذها الإدارة، ويمكن أن يتحقق ذلك عن طريق الحرص على ما يلي:

-ينبغي أن يضمن إطار الحوكمة معاملة عادلة لجميع المساهمين بما في ذلك صغار حملة الأسهم والمساهمين الأجانب، كما يجب أن يتمتع بفرصة حصولهم على تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم، كما ينبغي أن يتم معاملة المساهمين الذين ينتمون لنفس الفئة على نحو متساوي وأن يتمتعوا بنفس الحقوق.

-يجب أن تتم حماية حملة صغار الأسهم من أعمال سوء الاستخدام من خلال رقابة أعمال المساهمين بشكل مباشر أو غير مباشر ويجب أن تكون هنالك وسائل فعالة للتعويض.

-يجب على أعضاء مجلس الإدارة الإفصاح عن المصالح أو الصفقات التجارية أو أي مسألة لها علاقة بالشركة.

4.1.1. دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات

يؤدي الاهتمام بأصحاب المصالح على تحسين سمعة الشركة وبالتالي يعطيها هذا ميزة تنافسية قوية مقارنة بشركات أخرى لا تولي أي حرص على علاقاتها بمتعامليها، ولكي يتحقق ذلك لا بد من:

– اعتراف إطار حوكمة الشركات بحقوق أصحاب المصالح التي نص عليها القانون أو الاتفاقيات المتبادلة وتشجيع التعاون الفعّال بين الشركات وأصحاب المصالح في تكوين الثروة وفرص العمل واستدامة المشاريع السليمة ماليا.

– يجب أن يتمتع أصحاب المصالح بفرصة الحصول على تعويضات في حالة انتهاك حقوقهم؛ وسهولة وصولهم إلى المعلومات المتعلقة بالشركة بطريقة كافية وموثوقة ومنتظمة وفي الوقت المناسب.

– ينبغي أن يملك أصحاب المصالح القدرة على إيصال آرائهم واهتماماتهم بشأن الممارسات غير القانونية أو غير الأخلاقية إلى مجلس الإدارة دون مساس بحقوقهم.

– ينبغي أن يكتمل إطار حوكمة الشركات بتنظيم فعال لتنفيذ حقوق الدائنين.

5.1.1. الإفصاح والشفافية

في إطار الإفصاح والشفافية هناك شروط يجب احترامها لكي يضمن ذلك التطبيق السليم للحوكمة، يمكن عرضها في النقاط الموالية:

– ينبغي أن يكفل إطار الحوكمة الإفصاح الدقيق وفي الوقت المناسب بشأن جميع المسائل الجوهرية المتعلقة بالشركة، بما في ذلك الوضع المالي والأداء والملكية وإدارة وحوكمة الشركة، وينبغي الإفصاح عن النتائج المالية والتشغيلية للشركة؛ وأهداف الشركة؛ وحق المشاركة في رأس مال الشركة وحقوق التصويت؛ وسياسات التعويض والمكافآت الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين ومعلومات عنهم وكذا مؤهلاتهم العلمية؛ والصفقات التجارية المنجزة من الأطراف المرتبط بالشركة؛ وهياكل ومحتوى أي سياسة متعلقة بحوكمة الشركات.

– يجب أن يتم إعداد المعلومات المالية والإفصاح عنها استنادا إلى معايير الجودة العالمية للمحاسبة والإفصاح المالي وغير المالي.

– يجب أن ينفذ تدقيق سنوي من طرف مدقق مستقل وكفؤ ومؤهل، من أجل توفير تأكيد موضوعي وخارجي لمجلس الإدارة والمساهمين بأن البيانات المالية تمثل وعلى نحو عادل الوضع المالي للشركة.

– يجب أن يكون المدققين مسؤولين وملزمين بالتحلي بشروط ممارسة المهنة وأن يقوموا بكامل واجباتهم في مراجعة حسابات الشركة.

– ينبغي توفير قنوات لنشر المعلومات المالية بطريقة تمكن مستخدميها من الوصول إليها في الوقت والتكلفة المناسبين.

– يجب أن يكتمل إطار الحوكمة بطريقة تسمح للمحللين والوسطاء الماليين بتحليل وتقدير النتائج المالية وتقيم المشورات المتعلقة بقرارات المساهمين باستقلالية بعيدا أن تعارض في المصالح.

6.1.1. مسؤولية مجلس الإدارة

تتضح مسؤولية مجلس الإدارة من خلال مجموعة من الممارسات التي يجب عليه إتباعها والتي تتمثل فيما يلي:

-يجب على إطار حوكمة الشركات ضمان قيام مجلس إدارة الشركة بالتوجيه الاستراتيجي للشركة، ومراقبة فعالة للإدارة ومسائلة المجلس أمام الشركة المساهمين.

-ينبغي أن يعمل أعضاء مجلس الإدارة بإخلاص وجد واهتمام مناسب لخدمة مصالح الشركة والمساهمين؛ وعليه أن يلتزم بمعايير أخلاقية عالية وأن يأخذ بالحسبان مصالح أصحاب المصالح.

-على المجلس أن يقوم بمراجعة وتوجيه استراتيجية الشركة وسياسة المخاطر والموازنات السنوية وخطط العمل ووضع أهداف الأداء ومراقبة التنفيذ والأداء المشترك والإشراف على نفقات رأس المال الأساسية والاقتناءات وبيع الاستثمارات أو الأصول.

-مراقبة فعالة لممارسات حوكمة الشركات وإجراء تغييرات عند الحاجة لذلك؛

-اختيار وتعويض ومراقبة واستبدال المديرين التنفيذيين ومتابعة خطط التعاقب الوظيفي ووضع تعويضاتهم مع مصالح الشركة والمساهمين طويلة الأجل.

-ضمان عملية شفافة ورسمية تتعلق بتسمية واختيار وانتخاب أعضاء المجلس؛ ومعالجة حالات تعرض المصالح بين أعضاء مجلس الإدارة والإدارة والمساهمين كاستخدام موجودات الشركة وسوء استخدامها.

-ضمان نزاهة الأنظمة المحاسبية وأنظمة إعداد التقارير المالية للشركة ووضع أنظمة مناسبة للرقابة خصوصا أنظمة إدارة المخاطر والرقابة المالية والتشغيلية والتوافق مع القانون والمعايير ذات العلاقة والإشراف على عمليات الاتصال والإفصاح.

يمثل الشكل الموالي مبادئ وأهداف حوكمة الشركات وفق OECD كما يلي:

الشكل4: مبادئ وأهداف حوكمة الشركات وفق OECD

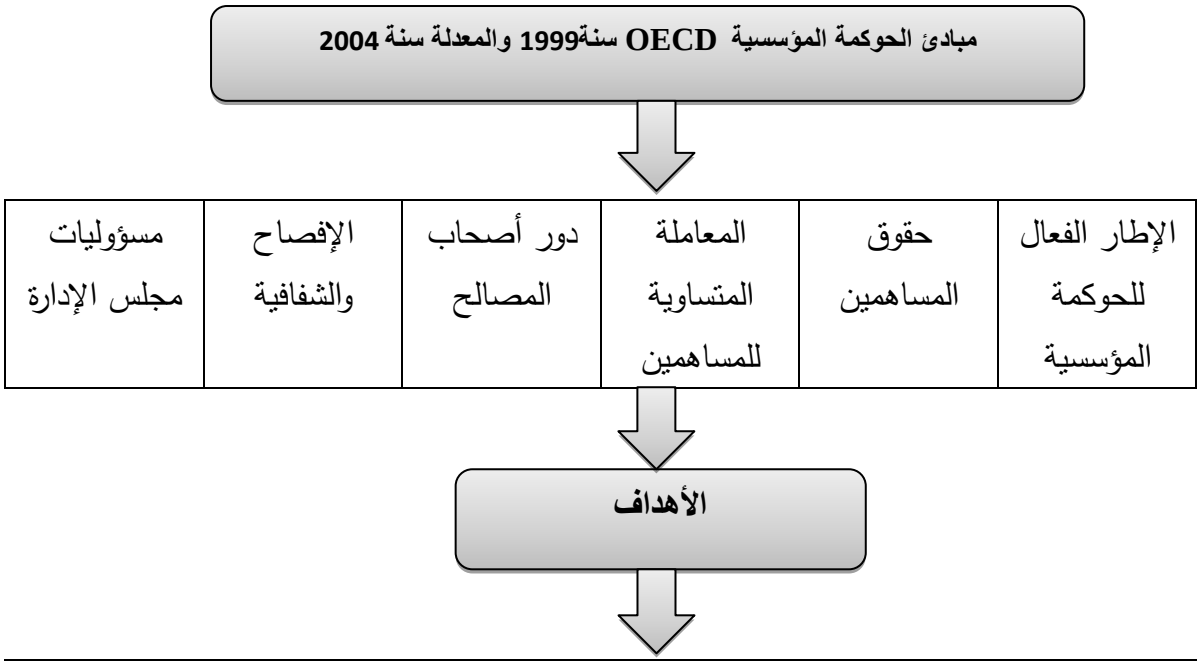

المصدر: علاء فرحان طالب و إيمان شيحان المشهداني، **مرجع سبق ذكره**، 2011، ص:45.

2.1. مبادئ مؤسسة التمويل الدولية IFC في مجال حوكمة الشركات

وضعت مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي في عام 2003 قواعد ومعايير عامة تراها أساسية لدعم الحوكمة في المؤسسات على أنواعها، سواء كانت مالية أو غير مالية، وذلك على مستويات أربعة، جاءت كما يلي[1]:

- الممارسات المقبولة للحكم الجيد.
- خطوات إضافية لضمان الحكم الجيد والجديد.
- إسهامات أساسية لتحسين الحكم الجيد محليا.
- القيادة.

[1] أمال عياري و أبو بكر خوالد، **تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية-دراسة حالة الجزائر** الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 06-07 ماي 2012، ص:6.

3.1.البنك الدولي

وضع البنك الدولي خططا تنموية لتشجع دائما الدول النامية على تبني أفضل الممارسات الدولية خاصة في مجال حوكمة الشركات، حيث يعطيها الدعم المناسب على المستوى المحلي أو الإقليمي والعالمي للقيام بالإصلاحات القانونية والتشريعية التي من شأنها أن تسهل ذلك وفي ما يلي شرح لذلك:[1]

على المستوى المحلي دعم البنك دعم البنك مجموعة من التقييمات التي قامت بها الدول بنفسها ولنفسها لتحديد نقاط القوة والضعف بخصوص حوكمة الشركات والهدف من التقييم دعم الإصلاح التشريعي وفي الوقت ذاته تبني الأعمال التطوعية من القطاع الخاص وهو الأمر الذي يتفق وإطار البنك الدولي للتنمية الشاملة الذي يؤكد على الإدارة الجيدة للشركات كعامل أساسي في التنمية. ويؤكد الإطار العام على أهمية القطاع الخاص(المحلي والأجنبي) كأحد العناصر الأساسية في عملية التنمية وهو ما يدعو أيضا إلى اشتراك الأطراف المعنية في وضع وتنفيذ استراتيجية شاملة للإصلاح.

وعلى المستوى الإقليمي اشترك البنك الدولي مع بعض الوكالات الدولية الأخرى في رعاية مجموعة من حلقات النقاش التي تخاطب المسئولين الحكوميين والمشرعين والمنظمين والشركات المحلية والأجنبية والمستثمرين ووكالات التصنيف للمساعدة على الوصول لرأي يتفق عليه بالإجماع بخصوص الإصلاح.

وأما على المستوى العالمي فقد عمل البنك مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتوسيع دائرة قواعد إدارة الشركات خارج نطاق دول المنظمة. وقد وقع البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مذكرة تفاهم في الحادي والعشرين من يونيو 1999 وذلك لرعاية المنتدى الدولي لقواعد حوكمة وإدارة الشركات، وكان الهدف الرئيسي للمنتدى هو مساعدة الدول ذات الدخول المنخفضة والمتوسطة على تحسين المعايير التي تستخدمها لإدارة الشركات بتبني روح المغامرة في مجال الأعمال والمساءلة وتشجيع العدل والشفافية وتحمل المسؤولية.

وأكد البنك الدولي على أهمية أن تتضمن قواعد وأسس إدارة الشركات نظم الإعسار وحقوق الدائنين التي تتضمن مجموعة من القواعد المنصوص عليها مسبقا والمؤسسات التي تعمل في مجال الإعسار وتوزيع وعمليات التصفية أو إعادة التأهيل التي تنتج عن ذلك الشركة المعسرة وتوزيع النتائج المالية بين الأطراف المعنية، إلى جانب الشفافية في نظم المحاسبة والمراجعة.

[1] أمين السيد أحمد لطفي، **مرجع سبق ذكره**، 2010، ص ص:174-176.

4.1. صندوق النقد الدولي

اهتم كذلك صندوق النقد الدولي بأهمية شفافية السياسات المالية والنقدية للدول وفي هذا السياق قام بإصدار قانونين هما:[1]

1.4.1. قانون السياسات المالية

حيث يؤكد على تطبيق المدونة القانونية بموجبها يجب أن تكون مسؤوليات الحكومة واضحة كما يجب توفير المعلومات الخاصة بالأنشطة الحكومية للمواطنين، ويجب عند قيام بإعداد الميزانية وتنفيذها وتقديم تقارير عنها أن يتم ذلك بطريقة واضحة، ويجب أن تتبع المعلومات المالية معايير الجودة المتفق عليها، وان تخضع لنظام تأكيد النزاهة. وتذكر المدونة ما الذي يجب على الحكومة أن تقوم به لتحقيق هذه الأهداف فيما يتعلق بالأسس والوسائل، وتؤكد المدونة القانونية للسياسات المالية على أربعة موضوعات هامة:

-وضوح الأدوار والمسؤوليات بين القطاع العام و/أو الهيئات التابعة له في قطاع العام وسائر قطاعات الاقتصاد.

-توفير المعلومات الكاملة للمواطنين حول الأنشطة المالية للحكومة وفي الوقت المناسب.

-الإفصاح عن السياسة المالية وإعداد الميزانية بطريقة تسهل تحليل السياسات وتشجع المساءلة.

-تأكيد النزاهة حيث يجب أن تتوافق البيانات المالية مع معايير الجودة ويجب أن تخضع للفحص المستقل.

2.4.1. قانون الممارسات الجيدة عن شفافية السياسات المالية والنقدية

يقوم هذا القانون على مبدأ تعرف المواطنين على أهداف السياسة المالية والنقدية وأدواتها، إضافة إلى إلزام الحكومة نفسها بها لكي هذه السياسات أكثر فعالية، أيضا خضوع البنوك المركزية والهيئات المالية للمسائلة خاصة عندما تعطي السلطات النقدية والمالية درجة عالية من الاستقلالية، وقد تم وضع هذا القانون في سياق تطوير المعايير وقواعد الإفصاح العلني للجماهير وإجراءات الشفافية في البنوك التجارية وشركات السندات وشركات التأمين والبنوك المركزية.

2.التقارير الدولية الخاصة بحوكمة الشركات

في إطار حوكمة الشركات تم إصدار العديد من التقارير و التي كانت نتيجة لأحداث وظروف اقتصادية متتالية ومن أهمها نذكر ما يلي:[2]

1.2. تقرير كاد باري Cadbury

في سنة 1999، تم تشكيل لجنة لإعداد هذا التقرير أشرف على ذلك مجلس التقارير المالية وبورصة لندن لتحديد الملامح المالية لحوكمة الشركات، وكانت الأسباب الرئيسة لتكوين اللجان هو المستوى المتدني

---

[1] أمين السيد أحمد لطفي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص:177-178.

[2] ربيع خلف و عادل منصور فاضل، أثر **تطبيق حوكمة الشركات على كفاءة الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية** ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، العراق، العدد 47، 2016، ص:58-60.

للثقة في معايير التقرير المالي، ومسؤولية المراجعين (لجان المراجعة) التي يجب أن تضمن توافر نظم للرقابة تعمل على قياس المخاطر التي تواجه الشركة، ويركز التقرير على مجموعة من الركائز الأساسية:

-الشفافية في الكشف عن معلومات الشركة والإفصاح عن بياناتها ضمن الحدود التنافسية لها، والتي تعمل على تعزيز الثقة وتقليل التعارض بين الإدارة والأطراف ذات العلاقة.

-نزاهة التقارير المالية الصادرة لتعكس الأداء المالي والسوقي الصادق للشركة ومدققي التقارير المالية.

-العدالة بين حملة الأسهم، وخاصة الأقلية من حملة الأسهم.

-المساءلة وهي مسؤولية مجلس الإدارة بتزويد المعلومات الصحيحة لحملة الأسهم، وإشراكهم في عملية تحسين الأداء.

2.2. تقرير بيتر داي (Peter Dey)

تشكلت اللجنة التي أعدت التقرير عام 1993، وبتوجيه من المعهد الكندي للمحاسبين والقانونيين، وبورصة تورنتو للأوراق المالية في كندا ونشر عام 1994، وركز التقرير على أربعة عشر توصية منها:

-مسؤوليات الهيئات الرقابية وتموينها، ولجان المراجعة، ومسؤوليات الرقابة الداخلية.

-تواجد الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة بما لا يقل عن 50% من أعضاء المجلس.

-إضافة قيمة لأصول الشركة، وعدم الإسراف في زيادة رؤوس أموال الشركات على حساب الموجودات مما يجعل الشركة تتحمل التزامات أكبر من مركزها المالي.

-اختيار المدراء التنفيذيين من ذوي الكفاءة في إدارة التخطيط الاستراتيجي للشركة والسوق وإدارة المخاطر واختيار مؤشر أسعار الأسهم بما يتناسب وحجم الشركة.

3.2. تقرير هامبيل (Hampel)

جاء ليعيد نظام الحوكمة في المملكة المتحدة من خلال شمول التقريرين السابقين، وتم تشكيله عام 1995 وبتوجيهات من بورصة لندن للأوراق المالية وبتمويل من اتحاد الصناعيين البريطانيين، وتضمن التقرير سبعة فصول هي حوكمة الشركات، تفعيل الحوكمة لمواجهة المخاطر، ومكافآت المدراء، ودور المدراء في إدارة الشركات، وحصول المساهمين على معلومات صادقة، المحاسبة والمراجعة، الملخص والتوصيات لأداء الشركات المالي والسوقي.

4.2. تقرير ساربنز أوكسلي (Sarbanes & Oxley)

استجابة للأزمات التي حدثت في العديد من الشركات الأمريكية، وخاصة بعد حالة الإفلاس التي أصابت شركتي إنرون للطاقة ووردكوم للاتصال، تم إصدار قانون الإصلاح المحاسبي للشركات العامة

وحماية المستثمر عام 2002 أو ما يسمى بقانون ساربنز أوكسلي Sarbanes-Oxley(SOX) ، يتضمن هذا القانون جملة من الأهداف تمثلت في:[1]

-الشفافية في تقديم المعلومات المالية، حيث تتحقق الشفافية بدراسة القوائم المالية السنوية والأولوية قبل اعتمادها ونشرها بغرض التوصل إلى قناعة بأنها لا تتضمن أي عبارات أو بيانات غير صحيحة وأن تكون ذات أهمية نسبية والتأكد من أنه لم يحذف من القوائم أي بيانات أو معلومات أو مبالغ من شأنها أن تجعل من هذه القوائم مضللة.

-التحقق من صحة وكفاءة نظام الرقابة الداخلية في الشركة ومدى فاعليته في الحد من عمليات الغش والأخطاء واكتشافها فور وقوعها وقدرتها على القيام بتنفيذ الأنشطة الرقابية بطريقة تمكن من التحقق من جودة تنفيذ هذه الأنشطة والثبات في تنفيذها.

-دراسة السياسات المحاسبية التي تتبناها الشركة، وأي تغيير في هذه السياسات المتبعة، والأخذ بعين الاعتبار مدى ملائمة هذه السياسات لطبيعة عمل الشركة وأثرها على المركز المالي ونتائج أعمالها؛الإشراف على عمليات التقصي والبحث عن الغش والأخطاء التي من شأنها أن تحدث في الشركة.

-دراسة التقارير والملاحظات التي يقدمها المحاسب القانوني والأخذ بالآراء الواردة فيها.

-التحقق من استقلالية مدققي الحسابات الداخليين ووضع نظام للتدقيق الداخلي في الشركة ونطاق الفحص والتقارير الصادرة عنها.

-تقديم اقتراحات من شأنها تأكيد الاستقلالية لمدققي الحسابات الداخليين والرفع من كفاءة ما يقومون به من الأعمال.

-اتخاذ التدابير اللازمة في حالة مخالفة إحدى الشركات للأنظمة والقوانين حيث تفرض أشد العقوبات على المدراء والرؤساء وفرض إجراءات صارمة على جميع الخدمات المقدمة من المدققين.

[1] علي حسين الدوغجي و أسامة عبد المنعم سيد علي، **دور قانون ساربنز-أوكسلي في رفع كفاءة مهنة التدقيق الخارجي**، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامع المستنصرية، العراق، العدد 36، 2011، ص ص:17-18

المطلب الثاني: الإطار التشريعي لحوكمة الشركات

يضم هذا الإطار كل التشريعات التي تنظم عمل الشركات وتضمن سيرورة المعاملات وتحدد حقوق وواجبات الأطراف المتعاقدة مع الشركة، كما يضم المؤسسات التي تعنى بذلك، ولابد منها لكي تتمتع الحوكمة بالطابع الذي يجعلها أسلوبا لابد منه في إدارة الشركات، ونذكر هنا أهم ما جاء فيها:[1]

1. **حقوق الملكية وقانون العقود**

أي نظام فعال خاص بحقوق الملكية لابد من أن يحدد من يملك ماذا وكيف يمكن التصرف في الملكية، إذ يجب حماية الملاك من نزع ملكيتهم دون أن يكون لذلك إجراءات محددة، ويجب أن تحدد القوانين الشخصية القانونية للشركات وأن تسمح بإنشاء شركات المساهمة ذات المسؤولية المحدودة للملاك ويجب أن تضمن القوانين مضمون العقود.

2. **نظم قضائية مستقلة وسيادة القانون**

النظام القضائي القوي والمستقل والذي يتمتع بالشفافية هو أساس فرض القواعد وحل النزاعات، فيجب أن تقوم المحاكم بحل المنازعات بسرعة وبشكل ثابت ومنطقي وعادل، كما أن سيادة القانون تتطلب قيام الحكومات بخدمة الصالح العام لا المصالح الخاصة، ويجب أن يمد القانون مظلة حمايته لتشمل كل المواطنين على حد سواء وألا تكون الحكومة فوق القانون.

3. حرية الدخول للأسواق

يجب أن تكون الأسواق مفتوحة وتسمح بالتنافس ودخول شركات جديدة، ويجب إزالة كل العوائق التي تمنع ذلك بما فيها العوائق الإدارية والاحتكارات الحكومية، ويجب إصدار قوانين تمنع الاحتكار مع تنفيذ هذه القوانين ويجب استبعاد أية معاملات تفضيلية سواء كانت في شكل دعم أو حصص أو إعفاءات ضريبية.

4. إصلاح الإدارات الحكومية والهياكل التنظيمية

لابد أن يكون لدى موظفي الحكومة المعرفة والقدرة وأعلى درجات النزاهة وأن تكون للهيئات التنظيمية قواعد واضحة بشأن تضارب المصالح وأن تكون حدود صلاحيتها واضحة تماما، ويجب تبسيط اللوائح باستبعاد القواعد والقوانين المكررة والمتضاربة.

5. حرية تداول المعلومات

يجب أن تتمتع سياسات الحكومة بالشفافية ولا تحجب أية معلومات اقتصادية، كما يجب أن يتمكن رجال الأعمال والإعلام والمجتمع المدني من التعبير عن آرائهم وأن يشاركوا في كل المعلومات بحرية.

---

[1] مركز المشروعات الدولية الخاصة، **حوكمة الشركات في الدول الناشئة**، مصر، 2005، ص: 8.

المطلب الثالث: ممارسات حوكمة الشركات في العالم

بعد انتشار مفهوم حوكمة الشركات بين دول العالم، عمدت كل منها إلى إصدار العديد من القوانين والتنظيمات والتقارير سعيا منها إلى جعله ممارسة شائعة بين الشركات لكي ينعكس ايجابا على القطاعات الأخرى.

لذلك، هذا المطلب هو عرض لتجارب بعد الدول في ممارستها لحوكمة الشركات وفي طريقة تجسيدها لهذا المفهوم على أرض الواقع.

1. ممارسات الحوكمة في الدول الغربية

تعتبر نماذج الحوكمة في الدول الغربية الإطار الذي تعتمد عليه باقي الدول في تبنيها للحوكمة، لأن حدوث الأزمات المالية والاقتصادية فيها جعلها هي السباقة لتطبيق مبادئ الحوكمة، ونجد من أبرز هذه الدول أمريكا والمملكة المتحدة وفرنسا.

1.1. ممارسات الحوكمة في المملكة المتحدة

كانت التسعينات البداية الأولى لمفهوم حوكمة الشركات في المملكة المتحدة وقد أسفر عنه صدور تقرير كادبيري الذي يعتبر حتى الآن من أهم التقارير التي تناولت مفهوم حوكمة الشركات في العالم، وفي أكتوبر1993، ظهر تقرير ريتمان Rittman الذي أوصى بأنه يجب على الشركات المقيدة بالبورصة أن يتضمن تقريرها تقرير عن نظم الرقابة الداخلية التي تقوم الشركة بتطبيقه للمحافظة على أصول الشركة.

في عام 1995، ظهر تقرير باري الأخضر Green bury وفي نفس العام صدر تحت إشراف بورصة الأوراق المالية بلندن تقرير هامبيل، وفي عام 1998، ظهر الكود الموحد والذي اشتمل على جميع التوصيات التي تضمنتها التقارير السابقة له، وأصبح هذا الكود من ضمن متطلبات القيد في بورصة الأوراق المالية بلندن، في عام 2003، تم تعديل هذا الكود ليشتمل على أفضل الممارسات لحوكمة الشركات في ضوء الانهيارات المالية التي حدثت في الولايات المتحدة في 2002.[1]

يمثل الشكل الموالي مبادئ حوكمة الشركات وفق الكود الموحد لحوكمة الشركات بإنكلترا:

[1] خولة عبد الحميد محمد، **دور حوكمة الشركات في إرساء الأسس العلمية لعمل شركات المساهمة في العراق** ، الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، العراق، العدد 25، 2012، ص63.

الشكل5: مبادئ حوكمة الشركات وفق الكود الموحد لحوكمة الشركات بإنكلترا.

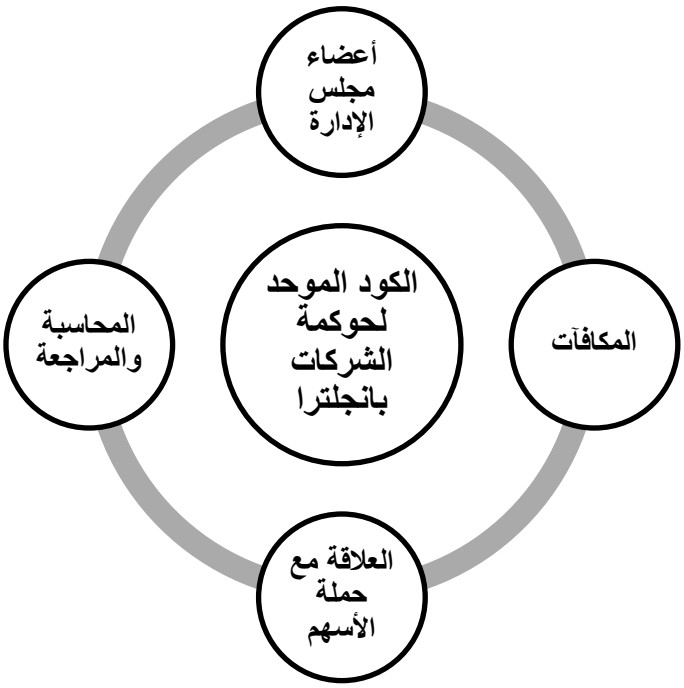

المصدر: أمال عياري و أبو بكر خوالد، **مرجع سبق ذكره**، 2012، ص:6.

2.1. ممارسات الحوكمة في الولايات المتحدة الأمريكية

ظهرت أول الإجراءات لقواعد الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية المتحدة في أواخر السبعينات من القرن العشرين، وكانت دلالة على الانتقال من حركة الدمج المختلط في الستينات إلى عمليات الشراء و الاستحواذ بين الشركات، ونتيجة لذلك أصدرت المائدة المستديرة للشركات تقريرا في جانفي 1978 بعنوان دور وتكوين مجلس الإدارة وكان التقرير بمثابة استجابة مبكرة لتصرفات الشركات العدوانية.

جاء التقرير كمحاولة لسن تشريع يحد من عمليات الشراء والاستحواذ العدوانية. وتحول تقرير المائدة المستديرة للشركات برئاسة أوستين الرئيس التنفيذي لشركة كوكاكولا ليصبح دعوى لإضفاء الشرعية على القوة الخاصة وتنفيذ القابلية للمحاسبة، ومنذ ذلك الحين كان هناك ارتفاع ملحوظ في عدد إجراءات القواعد الجيدة لإدارة الشركات في الولايات المتحدة بما في ذلك بيان شركة تيا كريف TIAA-CREF وهو بيان سياسة قواعد إدارة الشركات: إجراءات القواعد الجيدة للحوكمة ولإدارة الشركات في جميع أنحاء العالم1993.

في 1992، قام كايبرز CQIPERS مع لجنة مراقبة عمليات البورصة الأمريكية بفرض إصلاحات تخص مكافآت المديرين التنفيذيين، ومنذ ذلك الحين تم تكوين عدة لجان في الولايات المتحدة وصدرت عدة تقارير كان منها تقرير اللجنة الوطنية بشأن الاحتيال والتدليس في التقارير المالية وتقوية مهنة المراجع،

وتقري إلى مكتب المراجعة العامة والمجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA من المجلس الاستشاري لاستقلال المحاسبة وتقرير لجنة بلوريبون1999 لتحسين فاعلية لجان محاسبة الشركات. [1]

3.1. ممارسات الحوكمة في فرنسا

توجد عوامل عديدة جعلت أطراف السوق أكثر اهتماما بقواعد الحوكمة وإدارة الشركات في فرنسا، ومن أبرز تلك العوامل هي زيادة وجود المساهمين الأجانب وظهور مفهوم صناديق المعاشات في فرنسا والرغبة في تحديث سوق المال بباريس، وفي عام 1995، قام المجلس الوطني لأصحاب الأعمال الفرنسيين والجمهورية الفرنسية للمنشآت الخاصة بإنشاء لجنة قواعد إدارة الشركات برئاسة فينو (Vienot) رئيس الجمعية العمومية. وفي عام 1996، قام مجلس الشيوخ بالتحقيق ودراسة قواعد حوكمة الشركات وترتب على ذلك صدور تقرير ماريتي الذي اشتمل على مقترحات بإحداث تغيرا قانونية غطت مجموعة من الموضوعات يرتبط بعضها بشؤون حوكمة الشركات.[2]

2. ممارسات الحوكمة في الدول العربية

بالإضافة إلى تأخر اهتمام الدول العربية بحوكمة الشركات مقارنة بالدول الغربية، يلاحظ أيضا أن هناك تفاوت كبير بين الدول العربية نفسها في تطبيق الحوكمة، حيث تعتبر السعودية ومصر من الدول الرائدة في هذا المجال من خلال العدد الكبير للملتقيات التي تعقد في السنة وكذلك القوانين والتقارير التي تفرضها كل حكومة على شركاتها، فيما تعتبر الدول العربية الأخرى مازالت تحاول أن تفعل من آليات الحوكمة من خلال الاستفادة من تجارب الدول التي وجدت أثارا ايجابية لقوانينها على الاقتصاد الوطني.

1.2. ممارسات الحوكمة في مصر

لقد بدأ الاهتمام بحوكمة الشركات في مصر منذ عام 2001 وذلك بإجراء العديد من الدراسات من خلال البنك الدولي بالتعاون مع وزارة التجارة الخارجية والمركز المصري للدراسات الاقتصادية وهيئة سوق المال وبورصتي القاهرة والإسكندرية وغيرهم من الهيئات وقد نتج عن ذلك إصدار أربعة تقارير، الأول في سبتمبر عام 2001 والذي اهتم بتقييم معايير الحوكمة في مصر في ضوء مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والثاني في أوت عام 2002 والذي اهتم بتقييم معايير الحوكمة في مصر فيما يتعلق بممارسات المحاسبة والمراجعة، والثالث في أفريل عام 2003، والرابع في مارس عام 2004 واللذان اهتما بمدى تطبيق معايير الحوكمة في البيئة الاقتصادية المصرية.[3]

---

[1] أمين السيد أحمد لطفي، **مرجع سبق ذكره**، 2010، ص ص: 153-155

[2] خولة عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره**، 2012، ص:64.

[3] سامح محمد رضا، **دور لجان المراجعة كأحد دعائم الحوكمة في تحسين جودة التقارير المالية –دراسة تطبيقية على شركات الأدوية المصرية–، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، المجلّد 7، العدد1، 2011، ص:50.

اهتمت الحكومة المصرية من خلال وزارة الاستثمار ومركز المديرين و الهيئة العامة لسوق المال بتفعيل تطبيق قواعد ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة للمؤسسات في جمهورية مصر، حيث أصدر وزير الاستثمار في أكتوبر 2005 بصفته رئيس مجلس أمناء مركز المديرين دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية والذي عُدِّل في فيفري 2011، ويتكون هذا الدليل من تسع مجموعات تنقسم كل مجموعة إلى مجموعة مبادئ شارحة كيفية تطبيق وتحقيق الغرض من كل مجموعة وكذلك تقييم مدى نجاح المؤسسة في التطبيق، وجاءت هذه المجموعات كالآتي: نطاق تطبيق هذه القواعد، والجمعية، و مجلس الإدارة، و إدارة المراجعة الخارجية، ومراقب الحسابات، ولجنة المراجعة، والإفصاح عن السياسات الاجتماعية، وقواعد تجنب تعارض المصالح، وقواعد الحوكمة بالنسبة للشركات الأخرى.

في سنة 2016، تم إصدار نسخة محدثة تحت عنوان" الدليل المصري لحوكمة الشركات"، وفي نوفمبر2006، أصدرت الهيئة العامة لأسوق المال المصرية بيانا تعهدت فيه بالالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات الصادرة عن وزارة الاستثمار في أكتوبر 2005 والعمل على إدخالها حيز التنفيذ اعتبارا من أول يناير 2007، وقد أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال قرار رقم 11 سنة 2007 بشأن القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات العاملة في سوق الأوراق المالية وغير المقيدة في البورصة والمستمد من دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية وضرورة التزام المؤسسات بها كأحد متطلبات استمرار الترخيص لمزاولة النشاط وتمثلت هذه القواعد في مجلس إدارة الشركات، والجمعيات العامة، والشفافية والإفصاح، ونظم الرقابة والمراجعة الداخلية، ومراقب الحسابات، والجزاءات الخاصة بالشركات.[1]

وفي 2015، تم تعديل هذه القواعد التنفيذية وذلك للتسيير على هذه الشركات في عدد من جوانب التزامها بالحوكمة، وبموجب التعديلات سيقتصر الالتزام بشأن اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة على لجنة المراجعة، وتلتزم فقط الشركات التي يزيد رأسمالها عن 50 مليون جنيه أو تزيد قيمة الأصول التي تديرها عن 500 مليون جنيه أو تنفيذها عن 500 مليون جنيه سنويا بتشكيل لجنة مخاطر، هذا ويجوز تشكيل لجنة واحدة يشمل نطاق عملها المراجعة والمخاطر.[2]

2.2. ممارسات الحوكمة في الأردن

يمثل قانون الشركات والأنظمة الصادرة بموجبه وقانون هيئة الأوراق المالية وقانون البنوك وقانون تنظيم أعمال التأمين اللبنة الأساسية في هيكل حوكمة الشركات في الأردن، وقد اتخذت حكومة المملكة الأردنية خطوات نحو السير باتجاه حوكمة الشركات، والاهتمام بقواعدها وتطبيقاتها، حيث تم تشكيل فريق

---

[1] مركز المشروعات الدولية الخاصة، **دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات**، مصر، أكتوبر2005، ص:5.

[2] اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، **حوكمة الشركات الفرص والتحديات**، النشرة الإلكترونية الفصلية، دبي، العدد 11، 2015، ص:11.

وطني من مستشارين للقيام بدراسة لتقييم البيئة التشريعية ومدى فاعلية القوانين الأردنية في تطبيق معايير حوكمة الشركات وتقييم هذه القواعد التي تؤدي إلى تطبيق سليم لقواعد حوكمة الشركات في الأردن، وخلصت هذه الدراسة لمجموعة من النتائج التي تتضمن نقاط الضعف والقوة.[1]

وضعت هيئة الأوراق المالية الأردنية قواعد لحوكمة شركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان وبدأ العمل بها من 2009، وأعلنت فيه عن المعايير واجب توفرها في مدققي الحسابات المؤهلين لتدقيق حسابات الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة وإشرافها وقيدهم بالسجل الخاص بذلك، كما أكدت على ضرورة اقتران تعيين مكتب التدقيق باسم مدقق الحسابات المجاز كشخص طبيعي مع بين رقم إجازته والذي سيتولى عملية التدقيق وذلك حسب قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية المؤقت رقم 73 لسنة 2003.[2]

3.2. ممارسات الحوكمة في السعودية

تعتبر السعودية من الدول العربية الأكثر تقدما في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات، حيث تم إصدار العديد من القرارات واللوائح كان الهدف منها هو نشر الوعي بثقافة حوكمة الشركات.

كما قامت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين إصدار مشروع معيار المراجعة الداخلية وقواعد السلوك المهني والقواعد المنظمة لعمل لجان المراجعة بشركات المساهمة، ثم تم إصدار قرارين وزاريين أولهما في سنة 2002 يلزم المديرين الرئيسين في الشركة بتقديم إقرار يؤكدون بموجبه أن القوائم المالية لا تتضمن أي معلومات غير صحيحة، أما القرار الثاني صدر في 2004 ونصت الفقرة الثانية منه على تأسيس وحدات للرقابة الداخلية مشمولة برقابة الديوان وذلك لحماية المال العام.[3]

وفي سنة 2006، قامت هيئة السوق المالية بإصدار لائحة حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية به خمسة أبواب و 19 مادة منها ماهو إلزامي وأخرى استرشادية و تمثلت أبواب اللائحة في العناصر الموالية:[4]

-**الباب الأول بعنوان أحكام تمهيدية**، حيث يضم مادتين يوضحان تعريفا باللائحة ونطاق تطبيقها وتعريف لأهم المصطلحات الواردة في اللائحة.

---

[1] مظفر جابر الراوي، **تطبيق معايير الحوكمة وأثرها القانوني في ضمان حقوق أقلية المساهمين في شركات المساهمة-المملكة الأردنية الهاشمية نموذجا-، دفاتر السياسة والقانون**، العدد الحادي عشر، جوان2014، ص:191.

[2] اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، **مرجع سبق ذكره**، 2015، ص:11.

[3] عوض من سلامة الرحيلي، "**لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات**"، **الاقتصاد والإدارة**، **جامعة الملك عبد العزيز**،السعودية، العدد 1، 2008، ص ص: 189-191.

[4] هيئة السوق المالية، **لائحة حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية**، أم القرى، السعودية، 24 نوفمبر 2006م.

-**الباب الثاني بعنوان حقوق المساهمين والجمعية العامة** ، وضم خمسة مواد تتعلق بحقوق المساهمين وتسهيل ممارستهم لهذه الحقوق وحصولهم على المعلومات التي يحتاجونها.

-**الباب الثالث بعنوان الإفصاح والشفافية،** ويضم مادتين حول السياسات والإجراءات المتعلقة بالإفصاح والإفصاح في تقرير مجلس الإدارة.

-**الباب الرابع بعنوان مجلس الإدارة،** ويضم تسعة مواد تناولت تكوين مجلس الإدارة وكذا اللجان التابعة له واستقلاليتها، وكل ما يتعلق بجدول أعمال المجلس واجتماعاته.

-**الباب الخامس بعنوان أحكام ختامية** وتتعلق بنفاذ اللائحة منذ تاريخ نشرها.

4.2. ممارسات الحوكمة في فلسطين

تَشَارك القطاعان العام والخاص من أجل تحسين الفرص الاقتصادية والعمل على إيجاد مناخ استثماري أفضل، وظهرت نتائج هذه العلاقة التشاركية الإيجابية في إعلان" اللجنة الوطنية الفلسطينية للحوكمة" والفريق الفني الفلسطيني لحوكمة الشركات" عن صدور أول مدونة فلسطينية لحوكمة الشركات في 12 نوفمبر 2009. قاد تلك الجهود هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، ومركز المشروعات الدولية الخاصة وذلك بدعم من شركاء دوليين ومحليين.

تحتوي مدونة الحوكمة على قواعد إلزامية وأخرى اختيارية، وتقوم الهيئات الرقابية كهيئة سوق رأس المال وسلطة النقد ومراقب الشركات، بمتابعة مدى التزام شركات المساهمة العامة بتطبيق القواعد الإلزامية التي وردت ضمن القوانين المعمول بها والأنظمة والتعليمات الصادرة عن هذه الهيئات والتي تتراوح بين قواعد الإفصاح والبيانات المالية ومواعيدها الإلزامية من قبل الشركات، أما فيما يتعلق بالقواعد الاختيارية للحوكمة فلا يزال الإلتزام بها أقل من المتوسط لحداثة موضوع الحوكمة في فلسطين.[1]

5.2. تجربة الجزائر في تطبيق حوكمة الشركات

بذلت الجزائر جهودا معتبرة في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات، حيث قامت بإصدار قوانين ومراسيم لجذب الاستثمارات الأجنبية والانفتاح على الاقتصاد العالمي لضمان اقتصاد جيد. ففي 2007 انعقد أول مؤتمر دولي حول الحكم الراشد في المؤسسات وجاءت فكرة إعداد ميثاق حول الحكم الراشد في المؤسسات.

وفي سنة 2009 أصدر ميثاق الحكم الراشد الذي جاء بمجموعة من المبادئ التي تعزز موضوع الحوكمة في الشركات وكانت مبسطة ومفهومة لتطبيقها على أرضية الواقع، حيث كانت معظم المبادئ التي جاءت بها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومع الاتجاه نحو اقتصاد السوق تسعى الجزائر إلى السماح

[1] معهد الحوكمة الفلسطيني، **نشرة دورية متخصصة بقضايا الحوكمة في المنشآت والمؤسسات الاقتصادية بعنوان الحوكمة في فلسطين** ، فلسطين، العدد 1، ص2، 2013.

والحرية ومنح الفرصة لتنشيط القطاع الخاص والاهتمام بالخوصصة والبحث عن جدائل أخرى غير المحروقات مما يدعم ويعزز نظام حوكمة الشركات.[1]

جاء ميثاق الحكم الراشد لمعالجة مجموعة من المشاكل الخاصة بالحوكمة التي تعاني منها الشركات الجزائرية لا سيما ما يلي:[2]

-عدم وجود علاقة مبنية على الثقة بين الشركات والبنوك.

-تتميز أغلب الشركات في الجزائر بطابعها العائلي مما يشكل عائق في جذب المستثمرين الخارجيين.

-علاقة الحذر لدى الشركات الجزائرية من الإدارة الجبائية.

-وجود نزاعات داخلية بين المساهمين وعدم تفعيل دور الجمعية العامة في تحديد الواجبات والحقوق الخاصة بالمساهمين.

-مشكل توضيح العلاقة بين المساهمين والمسيرين غير المساهمين في عملية التسيير.

-التركيز المبالغ فيه للمسؤوليات وما ينتج عن ذلك من أزمات داخلية لدى الفريق التنفيذي أو بين هذا الأخير والمساهمين.

[1] بشير بن عيشي ويزيد تقرارت، **مرجع سبق ذكره**، 2017، ص119.
[2] **ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر**، إصدار 2009، ص ص 24-25.

خلاصة الفصل الأول

تأتي أهمية حوكمة الشركات في كونها أحد متطلبات الإدارة الناجحة و وسيلة للتأكد من دقة وحسن أداء الشركات بما يضمن تحقيق أهدافها دون مساس بمصالح الأطراف المرتبطة بها، فضلا عن دورها في توفير مناخ جيد للاستثمارات المحلية والأجنبية، وذلك بواسطة آلياتها الداخلية والخارجية التي تهدف إلى ضبط سلوك المديرين.

والجدير بالملاحظة، أنّ بروز هذا الموضوع جاء كنتيجة للأزمات المالية والاقتصادية المتتالية التي عرفها العالم، والتي كان لها نتائج وخيمة كان سببها الفساد وسوء الإدارة، حيث عمدت فيه هذه الأخيرة إلى تضليل المساهمين عن الوضع الحقيقي للشركة، وبذلك أصبح الاتصاف بحوكمة جيدة هو في حد ذاته ميزة تنافسية تساعد الشركة على جذب رؤوس الأموال.

ومن أجل إبراز حتمية الحوكمة في الشركات قامت العديد من المنظمات الدولية، أهمها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، إلى تبني هذا المفهوم وقاموا بصياغة مجموعة من المبادئ التي على أساسها يمكن ضمان الأداء الجيد للإدارة وعدم انحرافها عن هدف تعظيم قيمة الشركة.

الفصل الثاني:

الإطار المفاهيمي للإفصاح

وشفافية المعلومات المحاسبية

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للإفصاح وشفافية المعلومات المحاسبية

يعتبر الإفصاح المحاسبي الأداة الرئيسة لتوفير المعلومات المحاسبية التي يحتاجها مستخدمو الكشوف المالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية، والأزمات المالية التي شهدها العالم أكدت على أهميته خاصة وأن السبب الأول لوقوعها هو نقص الإفصاح و شفافية المعلومات المحاسبية ، وعدم احترام المبادئ المحاسبية المنصوص عليها والتي نتج عنها اهتزاز ثقة المساهمين.

لقد تغيرت وجهة نظر الباحثين اتجاه الإفصاح المحاسبي، وهذا راجع بطبيعة الحال إلى التحول الذي شهدته المحاسبة من حيث الهدف والأدوات المستعملة فيها للقياس وعرض المعلومات المالية، وأضحى الإفصاح من أهم المواضيع التي تعالج فيها، لما له من أثر على الكثير من الأطراف وعليه يتوقف نشاط المؤسسة، ذلك لأنه همزة الوصل التي تربط بينها وبين متعامليها الاقتصاديين.

يتضمن هذا الفصل المباحث الموالية:

- **الإطار المفاهيمي للإفصاح المحاسبي؛**
- **شفافية المعلومات المحاسبية؛**
- **علاقة حوكمة الشركات بالإفصاح والشفافية.**

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للإفصاح المحاسبي

عرف الإفصاح المحاسبي تحولا كبيرا من حيث أهميته وطريقته في عرض المعلومات المحاسبية المتعلقة بالمؤسسة الاقتصادية، و لأنه منذ البداية الأداة الأولى لإيصال المعلومات للأطراف ذات العلاقة والوسيلة الهامة التي يعتمد عليها الجميع، تم الحرص على تطويره بطريقة تجعله يعكس صورة صادقة عن أداء المؤسسة في تسيير نشاطها وتلبية احتياجات الأطراف أصحاب العلاقة خاصة في ظل التغيرات التي تشهدها اقتصاديات دول العالم.

المطلب الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي

للإفصاح المحاسبي دور هام في تقليص فجوة المعلومات التي يمكن أن تنشأ بين المسيرين والمساهمين بالدرجة الأولى ثم باقي المتعاملين، كما أن الإفصاح المحاسبي يقوم على مبدأ تقديم المعلومة المحاسبية لمن يحتاجها بغرض ترشيد عملية اتخاذ القرار، وهذا عن طريق الكشوف المالية التي تعبر عن المركز المالي للمؤسسة ووضعيتها المالية بالإضافة إلى الملحق الذي يتضمن معلومات مكملة تساعد على فهم أوضح لعناصر الكشوف المالية.

1. التطور التاريخي لمفهوم الإفصاح المحاسبي

كان الإفصاح وليد الانفصال بين الملكية والإدارة والذي أوجد بعدا بين المساهمين الذين يمتلكون المشروع، وبين الأرقام المحاسبية التي تمثل مركز المشروع المالي ونتائج أعماله خلال فترة معينة، لذا كان لابد من تصوير ميزانية المشروع وطباعتها ونشرها لإتاحة الفرصة لهؤلاء المساهمين للاطلاع على المركز المالي، ونتائج أعمال المشروع من ربح أو خسارة.[1]

ويمكن إيجاز نشأة وتطور الإفصاح عبر التاريخ بأربع حقب . ففي الحقبة التاريخية الأولى، كانت معظم الوحدات الاقتصادية شركات فردية وشركات أشخاص. وبالتالي، فإن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في تلك الفترة لم يكن مطلوبا لأن تلك المعلومات كانت بمثابة أسرار شخصية يحتفظ بها المالك.

أما الحقبة التاريخية الثانية وعند تزايد عدد وحجم شركات الأشخاص وتباين العلاقات بين الشركاء أصبح الإفصاح المحاسبي اختياريا يهدف إلى تقنين العلاقة بين المدير والمالك من ناحية وباقي الملاك من ناحية أخرى. أما الحقبة التاريخية الثالثة والتي تتميز بظهور شركات الأموال وانفصال الإدارة عن الملكية وكذلك تزايد اعتماد الشركات على أموال جمهور المستثمرين أصبح الإفصاح المحاسبي إجباريا على جميع الشركات.

---

[1] حسين القاضي ومأمون حمدان، **نظرية المحاسبة**، جامعة دمشق، 2013، ص 279.

أما الحقبة التاريخية الرابعة فتتمثل في ظهور الإفصاح الإعلامي والذي يمكن أن يعرف بأنه ذلك النوع من الإفصاح الذي يركز على توفير أية معلومة ملائمة للمستخدمين بغض النظر عن موضوعيتها وكذلك يتسع ليشمل أية معلومات ملائمة والتي قد تكون ناتجة من التقدير والاجتهاد الشخصي.[1]

تاريخ الإفصاح يشير إلى أن المدخل المهني أو المعياري هو الذي عمل على صياغته، كما هو في الوقت الحاضر، هذا المدخل الذي تمثل في إصرار المنظمات المهنية وأهمها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين American Institute of Certified Public Accountants(AICPA)على إلزام إدارة الشركة في إتباع المبادئ المحاسبية المقبولة عموما، والمحافظة على حرية الإدارة في المناورة تحت مظلة هذه المبادئ، على أن تفصح الإدارة عن وضع المشروع الاقتصادي من خلال الكشوف المالية وما يرتبط بها من كشوف مرحلية وملاحظات وتفسيرات تلعب دورا في حماية المساهم العادي من التضليل.[2]

2. مفهوم الإفصاح المحاسبي

تجدر الإشارة إلى أنه هناك اختلاف في وجهات النظر حول ا لإفصاح عن المعلومات، وينبع هذا الاختلاف أساسا من اختلاف مصالح الأطراف ذات العلاقة والذي ينعكس على الزاوية التي ينظر من خلالها كل طرف نحو المشكلة، ومن هنا يصبح من الصعب توفير مفهوم عام وموحد للإفصاح المحاسبي يضمن توفير مستوى الإفصاح الذي يحقق لكل طرف من هذه الأطراف رغباته الكاملة في هذا المجال.[3] لذلك يمكن أن يأخذ الإفصاح المحاسبي التعاريف الموالية على سبيل المثال لا الحصر:

هو " اتباع سياسة الوضوح الكامل وإظهار جميع الحقائق المالية المهمة التي تعتمد عليها الأطراف المهتمة بالمشروع".[4]

يعرف كذلك على أنه إعلام متخذي القرارات بالمعلومات المهمة سواء كانت هذه المعلومات في الكشوف المالية أو في الإيضاحات المرفقة بهدف ترشيد عملية اتخاذ القرارات، كما يعني عرض المعلومات المهمة للأطراف المستفيدة كالمستثمرين والدائنين وغيرهم بطريقة سهلة ومفهومه تساعد في التنبؤ بمقدرة المؤسسة على تحقيق أرباح في المستقبل.[5]

يقصد بالإفصاح كذلك الكشف والإظهار عن النتائج المحاسبية في الكشوف المالية، ويتطلب الإفصاح المفاضلة بين أمرين متعارضين من أجل تحديد نوعية وكمية المعلومات المفصح عنها وهما الإفصاح عن

---

[1] بكر إبراهيم محمود، الإفصاح الإعلامي وأثره على وظيفة القياس المحاسبي، **مجلة الإدارة والاقتصاد**، كلية الإدارة والاقتصاد-قسم المحاسبة-، الجامعة المستنصرية، العراق، 2008،العدد 71، ص 7.

[2] حسين القاضي و مأمون حمدان، **مرجع سبق ذكره**، 2013، ص 280.

[3] وليد ناجي الحيالي، **نظرية المحاسبة**، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، الجزء الثاني، 2007، ص369.

[4] طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية**، الاسكندرية، القاهرة، الدار الجامعية، 2005، ص49.

[5] أيمن عبد الله أبو بكر، **نظرية المحاسبة(مدخل معاصر)**، دار الكتاب الجامعي، الإمارات، الطبعة الأولى، 2016، ص141.

قدر كاف من التفاصيل المختلفة التي يكون من شأنها ترشيد مستخدمي الكشوف المالية، واختصار المعلومات حتى يتيسر فهمها مع الأخذ في الاعتبار تكلفة إعداد هذه المعلومات.[1]

وعليه فإن الإفصاح المحاسبي هو العملية التي تتطلب عرض المعلومات المحاسبية الخاصة بالمؤسسة والكشف عنها كما هي لجميع الأطراف ذات العلاقة لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم.

3. العوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبي

الجدير بالملاحظة أن الإفصاح المحاسبي تؤثر فيه مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وهو الأمر الذي أدى إلى اختلاف مفاهيمه وهي كالآتي:

1.3. العوامل الاقتصادية

يتأثر الإفصاح المحاسبي بالبيئة الاقتصادية المحيطة وبدرجة النمو الاقتصادي وأدوات السياسة المالية والنقدية والمؤشرات الاقتصادية العامة، والإفصاح المحاسبي يختلف في نطاقه وأهدافه في النظم الاشتراكية عنها في النظم الرأسمالية، ويرجع ذلك إلى اختلاف تطور أسواق رأس المال ونوع الشركات وطبيعة ملكية الأسهم فيها والتي تعطي الحافز إلى الإفصاح الاختياري.[2]

2.3. العوامل الثقافية والاجتماعية

تعبر البيئة الثقافية والاجتماعية عن النظام الأسري والتعليم والديانة السائدة في المجتمع وهذه العوامل لها أثر كبير في تقييم مدى ملاءمة المعلومات لمستخدميها، حيث يعتبر كل فرد في المجتمع له نظامه الخاص بتقييم الاستراتيجيات والبدائل المتاحة لها، وهذا التقييم يبين فكرة المجتمع عن الرفاهية والأولويات المختلفة في اختيار البدائل التي تتأثر بالقيم الثقافية والاجتماعية السائدة مما يؤثر بالتبعية على مفهوم الإفصاح ونطاقه.[3]

3.3. العوامل السياسية

تؤثر طبيعة النظام السياسي وخصوصا درجة الوعي بالحاجة إلى الرقابة على النشاط الاقتصادي وتأثير الرأي العام على الإفصاح، ولقد ثبت تعاظم البعد السياسي في عالم المحاسبة من خلال اقتراح المعايير المحاسبية الخاصة بوظيفتي القياس والإفصاح، وبات واضحا ما تحتاج إليه المهنة من ضرورة أن

---

[1] أحمد محمد أبو شمالة، **معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص65

[2] صالح سليمان عيد، "الأبعاد البيئية وأثرها على اختلاف النماذج المحاسبية الدولية"، **مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين**، كلية التجارة، جامعة القاهرة، المجلد 30، العدد40، 1990، ص248.

[3] سامي يوسف كمال محمد، **الإفصاح المحاسبي عن الصكوك المالية الإسلامية وأثره على ترويجها**، رسالة ماجستير منشورة في المحاسبة، كلية التجارة-قسم المحاسبة-، جامعة بنها، القاهرة، 2001، ص3.

تأخذ البعد السياسي الذي له أثر على مختلف القرارات المحاسبية على محمل الجد حتى يكون الأداء المهني متوافقا مع الظروف الحالية.[1]

4. أهمية الإفصاح المحاسبي

يرجع تزايد أهمية الإفصاح المحاسبي إلى التحول التاريخي الذي حدث لوظيفة المحاسبة حيث تحولت من نظام لمسك الدفاتر إلى نظام للمعلومات غايته الأساسية توفير المعلومات المناسبة لصنع القرارات، ولكي تقوم المحاسبة بوظيفتها الجديدة ارتقى شأن بعض المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، كما صاحب هذا التطور أيضا انفتاح المحاسبة على فروع أخرى كالنظرية الحديثة للمعلومات التي قدمت لها الكثير من المفاهيم والأدوات التي عززت من أهمية دور مبدأ الإفصاح. [2] وتكمن أهمية الإفصاح المحاسبي في أنه يحقق الكثير من المزايا للمؤسسة ولمتعامليها ويمكن ذكر أهم هذه المزايا في ما يلي:[3]

- أن الكشوف المالية هي المصدر المهم إن لم يكن الوحيد للعديد من المستخدمين للحصول على المعلومات المهمة حول المؤسسة وبالتالي حتى تكون الكشوف المالية مفيدة وتحظى بثقة المستخدمين وتلبي احتياجاتهم لابد من أن يتم إعدادها وعرضها بطريقة منتظمة ومقبولة بين جميع الطوائف التي لها مصالح بالمؤسسة.

- زيادة الثقة في الكشوف المالية من خلال مراجعتها بواسطة مراجع محايد، وهو ما ساهم في ظهور الإفصاح المحاسبي وزيادة أهميتها.

- ازدادت أهمية الإفصاح بازدياد حاجة شركات المساهمة في التمويل عن طريق المؤسسات الاقتصادية، فأصبح الإفصاح المحاسبي يعد شرطا أساسيا لتأسيس وإدارة الأداء المالي الكفء.

- للإفصاح المحاسبي دور هام في تحقيق آلية المؤسسات؛ من حيث تحرير القيمة بين درجة الشفافية والعائد الذي تحققه هذه المؤسسات.

- تنبع أهمية الإفصاح المحاسبي للمشروعات في إسهامه في زيادة منفعة المعلومات المالية، من خلال تقليل المخاطر المالية واكتشاف الأخطاء والالتزام بالإجراءات والأساليب الموضوعة.

---

[1] **المرجع نفسه**، ص4.

[2] محمد مطر، **مرجع سبق ذكره**، 2004، ص332.

[3] فارس بن يدير وآخرون، **واقع الإلتزام بمتطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية في الجزائر – دراسة لعينة من الشركات البترولية في الجزائر –**، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بالتنسيق مع مخبر التطبيقات الكمية في العلوم الاقتصادية والمالية بجامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد02، 2016، ص226.

5. أهداف الإفصاح المحاسبي

يهدف الإفصاح المحاسبي بالدرجة الأولى إلى توفير المعلومات المحاسبية التي تخص العمليات التي تقوم بها الإدارة في إطار النشاط الدائم للمؤسسة وهذا للتأكد من بلوغ الأهداف المرسومة، وكذا أخذ فكرة واضحة بالأرقام عن النتائج التي وصلت إليها المؤسسة لأخذ القرارات المناسبة.

كما يهدف الإفصاح إلى عرض الكشوف المالية إلى المستثمرين بصورة خالية من التشويش والتضليل ومعرفة المركز المالي للمؤسسة، ومعرفة الوضعية المالية لها من الناحية الاستثمارية و مدى جدوى الاستثمار فيها، بالإضافة إلى سرد جميع المعلومات التي يجب أن تتضمنها الكشوف المالية للمؤسسة حتى تكون مفيدة لمن يستخدمونها، ومن أهداف الإفصاح أيضا توضيح طبيعة المعلومات التي يجب أن تحتويها الكشوف المالية والتي يحتاجها المستخدمون لهذه الكشوف بصفة أساسية.[1]

6. مستويات الإفصاح المحاسبي

انعكس اهتمام الجميع بالإفصاح المحاسبي نحو التوسع فيه، حيث تعددت مجالاته وظهرت له أنواع كثيرة، لكنها كلها تصب نحو هدف واحد وهو توفير جو من الثقة بين المتعاملين وتزويدهم بمعلومات مختلفة.

ويمكن تقسيم الإفصاح المحاسبي حسب عدة معايير إلى أنواع مختلفة تتمثل فيما يلي:

1.6. الغرض من الإفصاح

يقسم الإفصاح المحاسبي حسب هذا المعيار إلى نوعين:[2]

1.1.6.الإفصاح الوقائي

وهو الإفصاح الذي يهدف إلى الكشف عن مختلف المعلومات المحاسبية التي تعبر عن الوضعية المالية للمؤسسة وأدائها الاقتصادي وتتمثل في النقاط الموالية:

- السياسة المحاسبية.
- التغير في السياسة المحاسبية.
- تصحيح الأخطاء في الكشوف المالية.
- المكاسب والخسائر المحتملة.
- الالتزامات المالية.
- الأحداث اللاحقة.

---

[1] أيمن عبد الله أبو بكر، **مرجع سبق ذكره**، 2016، ص144.
[2] علي عبد الصمد عمر، **مرجع سبق ذكره**، 2017، ص ص181-182.

2.1.6. الإفصاح التثقيفي

ظهر هذا النوع مع تزايد أهمية خاصية ملاءمة المعلومات المحاسبية، كالإفصاح عن مكونات الأصول الثابتة والمخزون السلعي والإفصاح عن سياسة الإدارة المتبعة الخاصة بتوزيع الأرباح والهياكل التمويلية للمؤسسة. ويمتاز هذا النوع من الإفصاح بالتركيز على المعلومات المالية وغير المالية معا ومن بين أهم المعلومات التي يمكن الإفصاح عنها وفق هذا النوع نجد ما يلي:

- معلومات عن أثر التغير في الأسعار، التنبؤات المالية، الكشوف القطاعية، الكشوف المالية المرحلية.
- مكونات الأصول الثابتة والمتداولة وقيمتها العادلة، الطرق المتبعة في تقييم العملات الأجنبية.
- السياسات المتبعة في تكوين الاحتياطات والمخصصات وتوزيع الأرباح.
- معلومات عن الآثار الاجتماعية لنشاط المشروع.

2.6.إلزامية الإفصاح

من حيث الطابع الإلزامي للإفصاح المحاسبي فإنه يمكن التمييز بين نوعين، هما الإفصاح الإجباري الذي يقوم على الإفصاح عن مجموعة من المعلومات التي تكون إجبارية على جميع المؤسسات والتي تعتبر كحد أدنى يجب إيصالها للأطراف ذات العلاقة في القوائم المالية، هذا النوع تنظمه مجموعة من الهيئات والمنظمات المهنية، لكن في بعض الأحيان لا يمكن للإفصاح الإجباري أن يلبي حاجة وتوقعات المساهمين خصوصا. لذلك، ظهر النوع الثاني وهو الإفصاح الاختياري الذي يتمثل في إضافة معلومات وبيانات مالية وغير مالية لا تكون إجبارية ويكون الهدف منها زيادة ثقة المساهمين وتحسين صورة المؤسسة لدى متعامليها.[1]

3.6. حجم المعلومات المفصح عنها

في إطار حجم المعلومات التي يتوجب على المؤسسة الإفصاح عنها نشأ ما يعرف أكاديميا ومهنيا أربع مستويات للإفصاح تتمثل في ما يلي:[2]

-**الإفصاح العادل**، الذي يقضي بأن قرار مستوى الإفصاح يجب أن يقوم على التساوي والعدل، إلا أنه يصعب تحديد مقياس محدد للعدل لصعوبة تحديد المستفيد وتحديد سلوكه ونماذج اتخاذ القرار ومن ثم تبقى فكرة الإفصاح العادل فكرة نظرية قد يستحيل تطبيقها على أرض الواقع.

---

[1]Tatiana Popova and others, **Mandatory Disclosure and its impact on the Company Value**, International Business Research, Canadian Center of Science and Education, Vol 6, No5, 2013, page2.

[2]عبد الرحمن الحميد، **نظرية المحاسبة**، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، الطبعة الأولى، 2009، ص591.

- **الإفصاح الكامل**، الذي ينقل مستوى الإفصاح إلى مستوى أعلى، بحيث يتم العمل تشريعيا وتطبيقيا على الإفصاح عن كافة المعلومات المؤثرة على مالية الوحدة المحاسبية وألا يتدخل المشرع في تحديد كمية ونوعية تلك المعلومات.

- **الإفصاح الكافي**، والذي يعني تحديد المعلومات الكافية للمستفيد من قبل المشرع ويلزم تطبيقها ويحدد فيها الحد الأدنى من المعلومات، وفي ظل صعوبة تحديد مستوى الإفصاح في أي مجتمع يلزم تحديد حد أدنى للإفصاح عنه.

- **الإفصاح المثالي** ، ويعني تحديد مستوى الإفصاح الذي من خلاله يخدم كافة الأطراف بما لا يضر بالوحدة المحاسبية ذاتها، لكن يعاب على هذا النوع صعوبة تطبيقه عمليا لصعوبة تحديد تلك النقطة التي تتلاقى فيها مصالح كافة الأطراف بعدالة تامة.

7. مقومات الإفصاح المحاسبي

يقوم الإفصاح المحاسبي على مجموعة من المقومات والتي يمكن إجمالها في ما يلي:[1]

1.7. تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية

من أهم مستخدمي المعلومات المحاسبية نجد الملاك الحاليون والمحتملون والدائنون، والمحللون الماليون، والموظفون، والجهات الحكومية، ثم الجهات التي تهتم بالشؤون الاجتماعية إلى غيرها من الجهات، وتحديدها له أهمية كبيرة، لأن ذلك يسبق الغرض من استخدام هذه المعلومات، كما أن تحديد هذه الجهات سيساعد أيضا في تحديد الخواص الواجب توفرها في تلك المعلومات من وجهة نظر تلك الجهات من حيث المحتوى والشكل وكذلك مراعاة كفاءاتهم في فهم تلك المعلومات.

2.7. أغراض استخدام المعلومات المحاسبية

يرتبط الغرض من المعلومة المحاسبية بخاصية الملاءمة التي تقوم على مدى الاستفادة منها في اتخاذ قرار معين، لذلك لابد من تحديد الغرض الذي تستخدم فيه المعلومة قبل تحديد ملاءمتها.

3.7. طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها

تتمثل المعلومات التي يجب الإفصاح عنها حاليا، في البيانات المالية المحتواة في الكشوف المالية التقليدية وهي: قائمة المركز المالي (الميزانية)، وقائم الدخل(حساب النتائج)، ثم قائمة التدفقات النقدية(جدول تدفقات الخزينة)، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية(جدول تغيرات رؤوس الأموال)، هذا إضافة إلى معلومات أساسية أخرى تعتبر ضرورية تعرض في الملاحظات المرفقة بالكشوف المالية(الملحق).

---

[1] محمد مطر، **مرجع سبق ذكره**، 2004، ص ص: 373-340

يتطلب الإفصاح عن هذه المعلومات الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من المبادئ أهمها مفهوم الصفقة السوقية، التكلفة التاريخية، الأهمية النسبية، ومفهوم الحيطة والحذر. مع أن الكثير من الباحثين يرون أن خاصية الملاءمة هي المعيار الرئيسي التي يتمحور حوله الإفصاح فضلا على أن هذه الخاصية وسعت من نطاق الإفصاح المرغوب في الكشوف المالية المنشورة من زوايا متعددة مثل: استعمال الاحتمالات لقياس عناصر معينة كالديون المشكوك في تحصيلها، الإفصاح عن القيمة التاريخية للأصل إلى جانب قيمته الاستبدالية، الإفصاح عن معلومات جديدة كبيانات المحاسبة الاجتماعية، الإفصاح عن التنبؤات والتوقعات المالية مع مدى المخاطرة حول تلك التنبؤات، الإفصاح عن الآثار تغير الأسعار...الخ.

4.7. أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية

يتطلب الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات فيها بطرق يسهل فهمها، كما يتطلب أيضا ترتيب وتنظيم المعلومات فيها بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية بحيث يمكن للمستخدم قراءتها بيسر وسهولة، لذلك يجب عرض المعلومات المحاسبية في مكان لا يصعب الاهتداء إليه.

8. العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح المحاسبي

إن الإفصاح المحاسبي عن المعلومات بالكشوف المالية عملية ليست عشوائية، بل توجد مجموعة من العوامل أو المحددات التي تؤثر على ذلك وأهمها:[1]

1.8. نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم

في كل دولة لابد أن تعطي المؤسسات اهتماما خاصا في كشوفها المالية لتلبية احتياجات المستخدمين الرئيسيين والذين لهم مصالح مباشرة أو غير مباشرة في تلك المؤسسات، ولاشك في أن نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم تختلف من دولة لأخرى باختلاف طبيعة ونوعية النظام الاقتصادي والسياسي السائد في كل دولة.

2.8. الجهات المسؤولة عن وضع المعايير

الجهات المنظمة والمسؤولة عن تطوير وتنظيم وإصدار معايير الإفصاح تختلف باختلاف مداخل التنظيم المحاسبي المعتمد بكل دولة.

[1] جودي محمد رمزي، **اهتمام لجنة معايير المحاسبة الدولية بالإفصاح المحاسبي كمدخل لحوكمة الشركات**، الملتقى الوطني بعنوان حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بسكرة يومي 6و7 ماي 2012، ص09.

3.8. المنظمات والمؤسسات الدولية

تعتبر المنظمات والمؤسسات الدولية من الأطراف المؤثرة على عملية الإفصاح وتؤثر فيه بدرجة متفاوتة ومن أمثلة هذه المنظمات نجد الجمعية الاقتصادية الأوروبية، منظمة الأمم المتحدة، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومجلس المعايير المحاسبية الدولية.

المطلب الثاني: أبعاد قواعد الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية

حرصت المنظمات المهنية على إصدار العديد من المعايير المحاسبية سعيا منها إلى إرساء مبادئ متعارف عليها ومعمول بها في كل دول العالم وحتى تكون هناك لغة محاسبية مشتركة بين الجميع.

1. الإفصاح المحاسبي في ظل المعايير المحاسبية الدولية

لقد أخذ مجلس المعايير المحاسبية الدولية International Accounting Standards Board (IASB) على عاتقه مهمة توحيد الممارسات المحاسبية عالميا، حيث قام المجلس طوال السنوات السابقة على إعداد العديد من المعايير المحاسبية ومراقبة تطبيقها على مستوى الشركات.

يشير مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى أن أكثر من 100 دولة حول العالم قد بدأت في تطبيق معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards (IAS) و International Financial Reporting Standards (IFRS) وبالأخص دول الإتحاد الأوروبي، وهونج كونج وأستراليا وماليزيا وباكستان والهند وبعض دول الخليج العربي و وروسيا و دول افريقية متعددة وسنغافورة وتركيا وغيرها.[1]

1.1. مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB

تم إنشاء مجلس المعايير المحاسبية الدولية في 2001 كمنظمة دولية خاصة في مكان لجنة المعايير المحاسبية الدولية التي أنشأت في 1973، حيث يحرص المجلس على إعداد وإصدار معايير محاسبية دولية تساعد على عرض الكشوف المالية بطريقة موحدة بين دول العالم وتسمى هذه المعايير بالمعايير الدولية للتقارير المالية IFRS بعد أن كانت تسمى بالمعايير المحاسبية الدولية IAS وذلك قبل 01أفريل2001، يهدف هذا المجلس إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تتمثل فيما يلي:[2]

- تطوير معايير محاسبية دولية ذات جودة عالية، تكون مفهومة تجعل المعلومات المحاسبية أكثر شفافية وذات جودة وقابلة للمقارنة لمساعدة مستخدميها على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية.
- ترقية الاستعمال والاستخدام المنتظم لهذه المعايير.
- العمل على تقارب المعايير المحاسبية الوطنية والمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS.

---

[1] عبد الرحمن الحميد، **مرجع سبق ذكره**، 2009، ص595.

[2] www.focusifrs.com/menu_gauche/normes_et_interpretations/que_sont_les_ias_ifrs/preface_des_normes, consulté le 09/03/2018 à 18 :09

2.1. المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية للتقارير المالية المتعلقة بالإفصاح المحاسبي

أعطى مجلس المعايير المحاسبية الدولية أهمية كبيرة للإفصاح المحاسبي وأصدر عدة معايير تعالج الأسس التي يجب أن يقوم عليها سواء تعلق ذلك بالمعلومات المحاسبية التي يجب أن تتضمنها الكشوف المالية، أو السياسات المحاسبية أو إيضاحات إضافية يجب أن تفصح عنها المؤسسة.

يمكن تصنيف المعايير المرتبطة بوظيفة الإفصاح فيما يلي:[1]

- المعيار المحاسبي الدولي رقم 01 "عرض القوائم المالية".
- معيار المحاسبة الدولي رقم (7) "جدول تدفقات الخزينة".
- معيار المحاسبة الدولي رقم (8) " الطرق المحاسبية، التغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء".
- معيار المحاسبة الدولي رقم (10) "الأحداث اللاحقة بعد تاريخ الميزانية".
- معيار المحاسبة الدولي رقم (24) "الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة".
- معيار المحاسبة الدولي رقم (27) "الكشوف المالية الموحدة".
- معيار المحاسبة الدولي رقم (29) "التقرير المالي في الدول ذات التضخم المرتفع".
- معيار المحاسبة الدولي رقم (33) "تصيب السهم من الأرباح".
- معيار المحاسبة الدولي رقم (34) "التقارير المالية المرحلية".
- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 07 "الأدوات المالية: "إفصاحات".
- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 08 "القطاعات التشغيلية"

وفي ما يلي تفصيل لكل معيار من المعايير السابقة من حيث متطلبات الإفصاح التي يجب أن تتضمنها الكشوف المالية:

1.2.1.المعيار المحاسبي الدولي رقم 01 "عرض القوائم المالية"

تمثلت متطلبات الإفصاح حسب المعيار الدولي رقم 1 في ما يلي:[2]

- الإفصاح عن الكشوف المالية بالإضافة إلى الإيضاحات المرفقة بها.
- تطبيق المعايير المحاسبية الدولية عند إعداد الكشوف المالية، ولا يجوز للإدارة مخالفة هذه المعايير إلا إذا ساهم هذا في المحافظة على عدالة الكشوف المالية ولابد من الإفصاح عن ذلك.
- تقديم إفصاحات إضافية عندما تكون المتطلبات في معايير المحاسبة الدولية غير كافية لتمكين المستخدمين من فهم تأثير عمليات أو أحداث معينة على المركز المالي والأداء المالي للمؤسسة.

---

[1] أحمد محمد أبو شمالة، **مرجع سبق ذكره**، 2010، ص 26.

[2] https://www.ifrs.org, consulté le 23 janvier 2019, à 15:00. Voir le document http://eifrs.ifrs.org/eifrs/bnstandards/en/IAS1.pdf

- الالتزام بإتباع السياسات المحاسبية المستخدمة من قبل المؤسسة وكذا وحدة القياس التي استخدمت لإعداد الكشوف المالية.

- عند إعداد الكشوف المالية يجب على الإدارة إجراء الإفصاح على أن ذلك تم على أساس مبدأ الاستمرارية ما لم يكن هناك نية لدى الإدارة في تصفية المؤسسة أو التوقف عن ممارسة النشاط لأنه يجب الإفصاح عن هذه الحقيقة وعن الأساس الذي تم بموجبه إعداد الكشوف المالية.

- عندما يتم تعديل أو تصنيف بند من بنود الكشوف المالية يجب الإفصاح عن طبيعة ومبلغ وسبب أي إعادة تصنيف أو عن سبب عدم إعادة التصنيف وطبيعة التغييرات التي كانت ستتم لو أن المبالغ تم إعادة تصنيفها.

- يجب تقديم الكشوف المالية سنويا" على الأقل، وفي الحالات الاستثنائية التي يتغير فيها التاريخ يجب على المؤسسة أن تفصح عن سبب ذلك.

2.2.1.المعيار المحاسبي الدولي رقم07 " جدول تدفقات الخزينة"

يتمثل الهدف الأول من هذا المعيار في إلزام الشركات بتوفير المعلومات المتعلقة بالتغيرات التاريخية النقدية وما يعادلها بواسطة جدول تدفقات الخزينة خلال فترة زمنية معينة، وتصنف هذه التدفقات إلى تدفقات من الأنشطة التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية. كما يحدد هذا المعيار طرق الإفصاح عن هذه التدفقات حسب طريقتين هما الطريقة المباشرة التي يتم فيها حساب صافي التدفقات النقدية بعرض الأنواع الرئيسة لإجمالي المقبوضات النقدية وإجمالي المدفوعات حسب نوع الأنشطة، والطريقة غير المباشرة التي تركز على الفروق بين الربح المحاسبي والمبلغ الصافي للتدفقات النقدية.[1] لذلك يجب الإفصاح عما يلي:[2]

1.2.2.1. بالنسبة للأنشطة التشغيلية

تتمثل المعلومات التي تخص الأنشطة التشغيلية والتي يجب الإفصاح عنها فيما يلي:

- المقبوضات النقدية من بيع السلع وتقديم الخدمات.
- المقبوضات النقدية من حقوق الملكية، والرسوم، والعمولات، وغيرها من الإيرادات.
- المدفوعات النقدية لموردي السلع والخدمات.
- المدفوعات النقدية إلى ونيابة عن الموظفين.
- المدفوعات النقدية أو المبالغ المستردة من ضريبة الدخل، ما لم يمكن التعرف عليه خصيصا لتحديد الأنشطة التمويلية والاستثمارية.

---

[1] صالح مرزاقة و فتيحة بوهرين، **المعيار المحاسبي الدولي رقم 07: قائمة التدفقات النقدية**، **مجلة الاقتصاد والمجتمع**، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، الجزائر، العدد6، 2010، ص87.

[2] مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: مادة **تدريبية للمعايير الدولة لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم**، 9 جويلية2009، ص ص10-13، متوفر على الموقعhttp://www.ascajordan.org، تاريخ الإطلاع 2018/07/11 على الساعة20:13.

- المقبوضات والمدفوعات النقدية من الاستثمارات والقروض وغيرها من العقود المبرمة لأغراض التعامل والتداول.

2.2.2.1. بالنسبة للأنشطة الاستثمارية

تتمثل المعلومات التي تخص الأنشطة الاستثمارية والتي يجب الإفصاح عنها فيما يلي:

- المدفوعات النقدية لشراء الممتلكات والمصانع والمعدات، والأصول غير المادية وغيرها من الأصول غير الجارية.

- المقبوضات النقدية من بيع الممتلكات والمصانع والمعدات، وغير المادية وغيرها من الأصول طويلة الأجل.

- المدفوعات النقدية من شراء أو بيع الأسهم أو سندات الدين من المنشآت الأخرى والحصص من المشاريع المشتركة.

- القروض المقدمة للأطراف الأخرى.

- المقبوضات النقدية من سداد القروض المقدمة إلى الأطراف الأخرى.

- المدفوعات النقدية للعقود المستقبلية، والعقود الآجلة، وعقود الخيارات وعقود المبادلة، باستثناء إبرام العقود للتعامل أو التداول، أو يتم تصنيف المدفوعات باعتبارها أنشطة تمويلية.

- المقبوضات النقدية للعقود المستقبلية، والعقود الآجلة، وعقود الخيارات وعقود المبادلة، باستثناء إبرام العقود للتعامل أو التداول، أو يتم تصنيف المقبوضات لاعتبارها أنشطة تمويلية.

3.2.2.1. بالنسبة للتدفقات التمويلية

تتمثل المعلومات التي تخص الأنشطة التمويلية والتي يجب الإفصاح عنها فيما يلي:

- العائدات النقدية للمالكين عن إصدار الأسهم أو أدوات الملكية الأخرى.

- المدفوعات النقدية للمالكين لشراء أو استرجاع أسهم المؤسسة.

- العائدات النقدية الناتجة عن إصدار الأوراق المالية، والقروض، والملاحظات، والمسندات، والرهانات العقارية وغيرها من القروض القصيرة وطويلة الأجل.

- السداد النقدي للمبالغ المقترضة.

- المدفوعات النقدية من قبل المستأجر لخفض الالتزامات المستحق المتعلقة بالتأجير التمويلي.

3.2.1. المعيار المحاسبي الدولي رقم 08" الطرق المحاسبية، التغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء"

يجب على مستخدمي الكشوف المالية أن يكونوا قادرين على مقارنة الكشوف المالية لعدد من الفترات الزمنية للمؤسسة، والتعرف على اتجاهات موقفها المالي وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية، ومن ثم يكون من الضروري تطبيق نفس السياسات المحاسبية في هذه الفترات الزمنية المختلفة، إلا أنّه عند الإفصاح عن السياسات المحاسبية يجب أخذ بعض الاعتبارات أهمها:[1]

- الالتزام بالفرضيات والمبادئ المحاسبية الأساسية.

- الإفصاح عن أهم السياسات المحاسبية المستخدمة باعتبار أن الإفصاح عنها جزء مكمل للكشوف المالية ويجب الإفصاح عنها في مكان واحد.

- لا يمكن تبرير أية معالجة محاسبية خاطئة لعناصر الكشوف المالية وذلك بحجة أنه تم الإفصاح عن هذه المخالفة.

- يجب الإفصاح عن أي تغيير في السياسات المحاسبية المستخدمة من قبل المؤسسة وعن الأسباب التي أدت إلى هذا التغيير.

- في حالة إذا تم تغيير في السياسات المحاسبية وكان لهذا التغيير أثر على نتائج المؤسسة خلال الفترة المالية أو الفترات اللاحقة، فإنه يجب الإفصاح عن هذا التغيير وتحديده كميا.

- لدى إعداد الكشوف المالية يجب إظهار الأرقام المقارنة السابقة.

أما ما يجب تبيانه في الإفصاح عن السياسات المالية في الملحق المتمم للكشوف المالية فهو ما يلي:

- أسس القياس المستخدمة في إعداد الكشوف المالية.

- كل سياسة محاسبية محددة لازمة لفهم أوضح للكشوف المالية.

هناك معلومات أخرى مكملة يجب الإفصاح عنها تتمثل فيما يلي:

- يجب الإفصاح عن العناصر غير العادية، ويجب الإفصاح في حساب النتائج عن الدخل الناتج من العمليات العادية للمؤسسة بصورة منفصلة عن المداخيل غير العادية، والأثر المتراكم للتغير في السياسات المحاسبية، والجزء المحمل لمصاريف الفترة المحاسبية، ومصروف الإيجار الخاص بالأصول المستأجرة، والمكاسب أو الخسائر المحققة من بيع استثمارات طويلة الأجل...الخ .[2]

---

[1] أحمد قايد نور الدين و سعيدي عبد الحليم، **مدى التزام المؤسسات في الجزائر بمتطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي-دراسة عينة من المؤسسات**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد13، 2015، ص 202-203.

[2] محمد مطر، **مرجع سبق ذكره**، 2004، ص 360.

- **بالنسبة للميزانية**، يجب الإفصاح عن قيمة الإنشاءات قيد الانجاز والجزء المحصل كدفعات عن الانجاز والتأمينات المدفوعة على حساب العقود، القيمة السوقية للاستثمارات المتداولة إذا لم تكن متداولة بقيمتها السوقية، القيم العادلة للاستثمارات في العقارات التي تتم المحاسبة عنها كاستثمارات طويلة الأجل إذا لم تكن مدرجة بقيمتها العادلة.

- كما يجب الإفصاح عن الالتزامات الطارئة وطبيعة هذه الالتزامات وشروطها، الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية، السياسة المتبعة في تخصيص إيرادات العقد وأي تغيير بحدث فيها، الطريقة المتبعة في إعادة تقييم الممتلكات والمنشآت في حالة إدراجها في الميزانية بالقيم المعاد تقييمها بها والتاريخ، طرق التقييم الإحصائي المستعملة في حساب تكاليف المعاشات التقاعدية وكذلك الافتراضات التي بنى عليها التقييم وأي تغيير يحدث في هذه الطرق، السياسة الحكومية المتبعة للمنح الحكومية، أسماء ووصف شركات المجموعة والطريقة المحاسبية المتبعة في المحاسبة عن الاستثمارات التابعة أو الزميلة، المعاملات التي تتم مع الأطراف ذات العلاقة... الخ.

4.2.1. المعيار الدولي رقم 10" الأحداث اللاحقة بعد تاريخ الميزانية"

يعالج هذا المعيار أهم النقاط التي تتمحور حول المعالجة المحاسبية والإفصاح عن الأحداث اللاحقة التي تحدث بين تاريخ إعداد الكشوف المالية وتاريخ إصدارها والتي تؤثر على المعلومات الواردة في هذه الكشوف وتتطلب ضرورة تعديلها. يقسم هذا المعيار هذه الأحداث إلى نوعين، أحداث تستوجب التعديل في الكشوف المالية وأحداث لا تستوجب ذلك وإنما يجب الإفصاح عنها في الملحق.

حدد هذا المعيار المعلومات الناتجة عن هذه الأحداث التي يجب الإفصاح عنها والتي تتمثل في ما يلي:[1]

– تاريخ إصدار الكشوف المالية والجهة التي أمرت بذلك واعتمدتها، واسم الأطراف التي تتمتع بسلطة تعديل المعلومات المالية بعد إصدارها؛

– الإفصاح عن الأحداث التي بالرغم من أنها لا تتطلب التعديل إلا أنها جوهرية و تؤثر على قدرة المستخدمين في اتخاذ القرارات الاقتصادية، حيث ينبغي الكشف عن طبيعة الحدث و تقدير الأثر المالي لهذا الحدث أو التنبيه إلى عدم القدرة على ذلك.

– يجب تحديث المعلومات المفصح عنها في الكشوف المالية التي تم إعدادها في ظل وجود معلومات جديدة تخص هذه الإفصاحات.

[1] Hennie Van Greuning and others, **International Financial Reporting**, The Word Bank Washington, Sixth Edition, 2010, page 324.

5.2.1. المعيار الدولي رقم 24" الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة"

الهدف من هذا المعيار هو ضمان أن تحتوي ال كشوف المالية للمؤسسة على الإفصاحات اللازمة لجذب الانتباه نحو إمكانية أن يكون مركزها المالي وأرباحها أو خسائرها قد تأثرت بوجود الأطراف ذات العلاقة، وبالمعاملات والأرصدة الم تعلقة بهذه الجهات. فعلى سبيل المثال تقوم بعض المنشآت عادة بتنفيذ بعض أنشطتها من خلال شركة تابعة أو مشروعات مشتركة أو شركات شقيقة، وفي هذه الحالات فإن قابلية المنشأة للتأثير على القرارات المالية والتنفيذية للشركة المستثمر فيها يكون من خلال السيطرة أو السيطرة المشتركة أو التأثير الهام، لذلك فإن الإفصاح عن تلك العلاقات سيجعل الحالة أكثر وضوحا لدى المستفيدين من الكشوف المالية.

كما أن للمعاملات بين الأطراف ذوي العلاقة أحياناً تأثير على الربح أو الخسارة والمركز المالي للمؤسسة، فعلى سبيل المثال تقوم بعض الم ؤسسات ببيع بعض منتجاتها إلى الشركة القابضة بالتكلفة، وهذا لا يتم مع شركات أخرى، وقد تتأثر نتائج أعمال المؤسسة بمجرد وجود علاقة مع الأطراف ذوي العلاقة حتى ولو لم تحدث معاملات مباشرة معها، مثل حالة سيطرة شركة قابضة (ذات العلاق ة) على شركة تابعة كان للمؤسسة علاقة معينة مع تلك الشركة التابعة ، لذلك فإن الإفصاح عن تلك العلاقات سيجعل الحالة أكثر وضوحا لدى المستفيدين من الكشوف المالية حيث يتم توضيح الفرص والمخاطر التي تواجه المؤسسة.[1]

6.2.1. المعيار الدولي رقم27 "القوائم المالية المجمعة والموحدة"

الهدف الأساسي لهذا المعيار هو تحديد متى تدعى الشركة بالشركة الأم وكذا تنظيم المعلومات المالية لشركات المجموعة الواحدة، يطبق هذا المعيار في إعداد وعرض الكشوف المالية المجمعة لمجموعة من المؤسسات التي تقع تحت سيطرة الشركة الأم، يطبق هذا المعيار أيضاً في المحاسبة عن الاستثمارات في شركات تابعة أو في المؤسسات التي تخضع لسيطرة مشتركة أو في الشركات الشقيقة في حالة اختيار المؤسسة لعرض كشوف مالية مستقلة.

وفقا لهذا المعيار يجب الإفصاح في الكشوف المالية المجمعة عما يلي:[2]

- طبيعة العلاقة بين الشركة الأم و الشركة التابعة عندما لا تمتلك الشركة الأم بشكل مباشر أو غير مباشر أكثر من 50% من حق التصويت؛
- أسباب عدم اعتبار الملكية سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة من خلال شركات تابعة أخرى لنسبة تزيد عن 50% من حق التصويت أو حق التصويت المرتقب أنها تمثل سيطرة؛

---

[1] المعيار الحاسبي الدولي رقم 24"**الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة**"، متوفر على الموقع http://eifrs.ifrs.org/eifrs/bnstandards/en/IAS24.pdf تم الاطلاع عليه في 2018/08/15.

[2] المعيار الدولي رقم27 **"القوائم المالية المجمعة والموحدة"** متوفر على الموقع http://eifrs.ifrs.org/eifrs/bnstandards/en/IAS27.pdf تم الاطلاع عليه يوم 2018/08/22

- تاريخ إصدار الكشوف المالية للشركة التابعة عند استخدامها لإعداد الكشوف المالية المجمعة و عندما يختلف هذا التاريخ أو تكون هذه الكشوف عن فترة مختلفة عن تواريخ الشركة الأم وأسباب استخدام تواريخ أو فترات إصدار مختلفة.

- طبيعة ومدى القيود الهامة والجوهرية على قدرة الشركات التابعة لتحويل الأموال إلى الشركة الأم في صورة أرباح نقدية أو القدرة على سداد القروض أو التسبيقات.

- جدول يوضح آثار أي تغييرات في حصة ملكية الشركة الأم في شركة تابعة لم ينتج عنها فقدان السيطرة؛ وفي حالة فقدان السيطرة، يتم الاعتراف بالربح أو الخسارة.

وفي حالة عدم تقديم الشركة الأم لكشوف مالية مجمعة ينبغي أن تفصح هذه الكشوف المالية المستقلة عما يلي:

- أنه تم ممارسة حق الإعفاء من نشر الكشوف المالية المجمعة؛ والإفصاح عن اسم ومقر الشركة أو الدولة التي تم فيها تأسيس الشركة والتي صدرت فيها كشوف مالية مجمعة طبقاً للمعايير المعترف بها.

- قائمة بأهم الشركات التابعة والشركات التي تخضع لسيطرة مشتركة والشركات الشقيقة مع اسم ودولة الشركة أو الدولة المقر ونسبة حصة الملكية ونسبة حق التصويت.

- بالنسبة للحصص غير الخاضعة للسيطرة فإنه يجب الإفصاح عنها في الميزانية المالية المجمعة.

7.2.1.المعيار الدولي رقم29 "التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع"

يخص هذا المعيار الشركات التي تنشط في اقتصاد يعاني من معدلات عالية من التضخم، حيث يوضح إعادة عرض والإفصاح عن الكشوف المالية بطريقة تعبر عن الأحداث الاقتصادية بالقيمة الحالية للعملة باستخدام التغيير في مؤشر الأسعار العام، وبالتالي تمكين مستخدمي الكشوف المالية من الحصول على معلومات محاسبية تعكس الظروف الاقتصادية الحقيقية لتلك الشركات.

يجب أن تفصح الشركة كذلك فيما إذا كانت المعلومات المالية قد أعدت على أساس التكلفة التاريخية أو التكلفة الحالية.[1]

8.2.1.المعيار الدولي رقم33 "تصيب السهم من الأربح"

يعالج هذا المعيار طريقة حساب وعرض نصيب السهم من الأرباح، حيث يتم تطبيقه من طرف الشركة التي يتم تداول أسهمها العادية أو العادية المحتملة وحتى تلك التي لا يتم تداول أسهمها لكنها اختارت أن تفصح عن ربحية السهم حسب قواعد هذا المعيار، ووفقا لذلك يجب الإفصاح عن المعلومات الآتية:[2]

[1] https://www.ifrs.org, consulté le 23 Septembre 2018, à 15:00. Voir le document http://eifrs.ifrs.org/eifrs/bnstandards/en/IAS29.pdf

[2] https://www.ifrs.org, consulté le 23Septembre 2018, à 16:35. Voir le document http://eifrs.ifrs.org/eifrs/bnstandards/en/IAS33.pdf

- المبالغ المستخدمة كبسط في احتساب ربحية السهم الأساسية و المخففة، وتسوية تلك القيم مع صافي الربح أو الخسارة للفترة.

- المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المستخدم كمقام في احتساب ربحية السهم الأساسية والمخففة وتسوية تلك المقامات مع بعضها البعض.

- وصف لأية أدوات مالية أخرى (بما في ذلك الأسهم المحتملة القابلة للإصدار) والتي يمكن أن تخفف الأرباح الأساسية للسهم الواحد في المستقبل و لم يتم تضمينه في حساب الأرباح المخففة للسهم.

- وصف المعاملات التي تخص الأسهم العادية التي تحدث بعد إعداد كشوفها المالية والتي يمكن أن تغير في حساب ربحية السهم بشكل كبير.

9.2.1. المعيار الدولي رقم34 "التقارير المالية المرحلية"

التقارير المالية المرحلية هي مجموعة كاملة أو مختصرة من المعلومات المالية لفترة تقل عن سنة مالية، والمعيار الدولي رقم 34 حدد الحد الأدنى لمحتوى هذه التقارير، كما حدد أيضًا مبادئ الاعتراف والقياس المحاسبية التي يجب إتباعها في إعداد هذه التقارير.

يتمثل الحد الأدنى للمعلومات المالية التي يجب الإفصاح عنها في ميزانية مالية مختصرة، حساب نتائج مختصر، جدول تدفقات خزينة مختصر، جدول تغيرات حقوق الملكية مختصر، والملاحق، بالإضافة إلى نفس الكشوف المالية المذكورة لكن لفترة مالية سابقة حتى تسهل عملية المقارنة، حيث تتعامل الكشوف المرحلية مع التغييرات منذ نهاية فترة الكشوف السنوية الأخيرة، كذلك في حالة تغيير السياسة المحاسبية يستوجب من الشركة أن تفصح عن ذلك.[1]

10.2.1.معيار التقرير المالي الدولي رقم 07 "الأدوات المالية: "إفصاحات"

حسب هذا المعيار على الشركات أن تفصح في كشوفها المالية عن معلومات تمكن مستخدميها من تقييم:

- أهمية الأدوات المالية للوضع المالي للشركة وأدائها.

- طبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية التي تتعرض لها الشركة خلال الفترة وفي نهاية فترة إعداد القوائم المالية، وكيفية إدارة لتلك المخاطر.

ينطبق المعيار الدولي للتقارير المالية 7 على جميع الكيانات، بما في ذلك الكيانات التي لديها عدد قليل من الأدوات المالية وتلك التي لديها العديد من الأدوات المالية.[2]

---

[1] https://www.ifrs.org, consulté le 24 Septembre 2018, à 08:30. Voir le document http://eifrs.ifrs.org/eifrs/bnstandards/en/IAS34.pdf

[2] https://www.ifrs.org, consulté le 24 Septembre 2018, à 09:50.voir le document http://eifrs.ifrs.org/eifrs/bnstandards/en/IFRS7.pdf

11.2.1.المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 08 "القطاعات التشغيلية"

وفقا لهذا المعيار فإنه يجب على الشركة أن تفصح عن معلومات تمكن مستخدمي كشوفها المالية من تقويم طبيعة أنشطة ا لأعمال التي تقوم بها وآثارها المالية والبيئة الاقتصادية التي تنشط فيها . ويخص هذا المعيار كل من الشركات التي تعد كشوف مالية منفصلة أو موحدة.

يجب الإفصاح كذلك عن المعلومات الآتية:[1]

- معلومات عن ربح أو خسارة القطاع المحققة، بما في ذلك الإيرادات والمصروفات المحددة المدرجة في ربح أو خسارة القطاع المحققة، وأصول القطاع، والتزامات القطاع، وأساس القياس.

- تسوية مجاميع إيرادات القطاع، و ربح أو خسارة القطاع المحققة، وأصول القطاع ، والتزامات القطاع و البنود الأخرى ذات الأهمية النسبية مع المبالغ المقابلة لها في الشركة،

- تسوية المبالغ في الميزانية المالية للقطاعات التي يتم التقرير عنها مع الم بلغ في الميزانية المالية للشركة مطلوبة مع التواريخ و إعادة عرض معلومات الفترات السابقة.

-العوامل المستخدمة لتحديد قطاعات الشركة التي يتم التقرير عنها بما في ذلك أساس التنظيم، وأنواع المنتجات والخدمات الخاصة بالقطاع.

المطلب الثالث: جودة المعلومات المحاسبية وخصائصها النوعية

حتى تؤدي المعلومة المحاسبية دورها كأداة لاتخاذ القرار يجب عليها أن تمتاز بالجودة، فالمعلومة المحاسبية تعتبر من الوسائل المهمة التي تساعد على معرفة المركز المالي وقدرة المؤسسة على توليد التدفقات المالية المستقبلية وبالتالي كلما تحسنت جودتها كلما كانت التقديرات التي تبنى على أساسها صحيحة.

1.مفهوم جودة المعلومات المحاسبية

هي مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها الكشوف المالية وما تحققه من منفعة، ولتحقيق ذلك يجب أن تخلوا من التحريف أو التضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يحقق الهدف من استخدامها.[2]

وتتمثل هذه المعايير في ما يلي:[3]

---

[1] https://www.ifrs.org, consulté le 24 Septembre 2018, à 11:20. Voir le document http://eifrs.ifrs.org/eifrs/bnstandards/en/IFRS8.pdf

[2] الغالي بوخروبة و بلقاسم دواح، **مساهمة حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية والإفصاح المحاسبي-حالة شركات التأمينات-، مجلة اقتصاديات المال والأعمال**، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، معهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، ميلة، العدد السادس، جوان 2018، ص 335.

[3] فاطمة الزهراء رقايقية، **مساهمة التدقيق في رفع جودة المعلومات المالية في ظل حوكمة الشركات-دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية-، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية**، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ورقلة، العدد01، ديسمبر 2014، ص55.

- **المعايير القانونية**، والتي من خلالها يتم فرض وسن تشريعات تتعلق بكيفية عمل مختلف المؤسسات، مع توفير نظام فعال يقوم بضبط وإحكام الأداء في المؤسسة، وذلك بما يتوافق مع المتطلبات القانونية.

- **المعايير الرقابية**، من خلال وجود معايير خاصة بعملية الرقابة من شأنها تدعيم حوكمة الشركات، وذلك من خلال تحديد أدوار ومسؤوليات كل مصلحة من التدقيق وأجهزة الرقابة المالية والإدارية.

- **المعايير المهنية**، على اعتبار أن أغلب المؤسسات المهنية والمجالس المحاسبية قد توجهت إلى إصدار معايير عديدة، بغية ضبط أداء العملية المحاسبية وبالتالي توفير وضبط الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وهذا من أجل إبراز مفهوم المسائلة المحاسبية والتي تتفق مع أسلوب حوكمة الشركات.

- **المعايير الفنية**، لكي تتحقق جودة المعلومات المحاسبية فإن توفر هذه المعايير سيكون له أثر كبير في إحكام وضبط الجودة، مما يؤدي إلى تطوير وتفعيل دور الجهات التنظيمية للحوكمة.

2. الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

لكي تصبح المعلومة المحاسبية مفيدة لمستخدميها يجب أن تتمتع بالخصائص الموالية:[1]

1.2. الملاءمة

يمكن تعريف الملاءمة بأنها قدرة المعلومات على التأثير في القرار المتخذ من جانب مستخدميها وذلك بصدد تنبؤات عن نتائج الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية أو تأكيد أو تصحيح قرارات وتوقعات سابقة. ولكي تكون المعلومة ملائمة يجب أن تتوفر فيها خصائص مهمة منها التوقيت الملائم أي أن تصل المعلومة في الوقت المناسب، كذلك يجب أن تعطي المعلومة لمتخذ القرار القدرة على التنبؤ بالمستقبل.

2.2.الموثوقية

هي خاصية المعلومات في التأكيد بأن المعلومات خالية من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة وأنها تمثل بصدق ما تزعم تمثيله.

3.2.القابلية للمقارنة

تعني هذه الخاصية امكانية مقارنة الكشوف المالية لفترة معينة مع القوائم المالية لفترة أوفي فترات أخرى سابقة لنفس المؤسسة أو مقارنتها مع الكشوف المالية لمؤسسات أخرى، ويجب في هذه الحالة تطبيق مبدأ الثبات والاتساق حتى تكون عملية المقارنة دقيقة، وتفيد هذه الخاصية في أغراض اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار والتمويل وتقييم الأداء والمركز المالي للمؤسسة.

[1] عطا الله الحسبان، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار اليازوري العلمية، الأردن، 2013، ص ص 27-28.

4.2.القابلية للفهم

تفترض هذه الخاصية أنه لدى مستخدمي المعلومات المحاسبية مستوى معقول من المعرفة في الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبة، كما يجب أن تكون المعلومات المحاسبية معروضة بشكل سهل وواضح.

المبحث الثاني: شفافية المعلومات المحاسبية

تعتبر الشفافية من المطالب الواجب توفرها في كل الميادين بما فيها المحاسبة، لأنها ذلك المعيار الرقابي الشاهد على مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها الكشوف المالية للمؤسسة، كما أن جودة هذه المعلومات لا تكتمل إلا بالتأكد من أن هناك شفافية في إيصالها للأطراف ذوي العلاقة.

المطلب الأول: ماهية شفافية المعلومات المحاسبية

تأخذ الشفافية أبعاد مختلفة لتداخلها في مجالات مختلفة، فكل يرى الشفافية برؤية خاصة لذلك لا يمكن الثبات على تعريف واحد لها.

سوف يعالج هذا المطلب الإطار النظري للشفافية من الجانب المحاسبي وذلك بدء من تناول أسباب ظهورها ثم مفهومها ثم أهميتها وأهم العوائق التي تواجه تبنيها.

1. ظهور مصطلح شفافية في المحاسبة

ارتبط مفهوم الشفافية بالتطور الذي حدث في مهنة المحاسبة بشكل عام وتوالي المشاكل المالية العالمية وضعف الرقابة بشكل خاص، حيث أنه في أعقاب فضيحة شركة إنرون بدأ مفهوم الشفافية يأخذ حيزا كبيرا من الاهتمام بسبب ضغط المستثمرين في الأسواق المالية على الشركات المساهمة العامة بمزيد من الشفافية والوضوح في الكشوف المالية المنشورة والمعلومات التي يتم الإفصاح عنها، وأيضا مطالبتهم لهيئات الأسواق المالية بمزيد من الرقابة والقوانين التي تضمن العدالة لجميع المستثمرين، وذلك خوفا من تكرار الأزمة المالية الأخيرة التي حدثت في عام 2008 بعد أن قامت الشركات الأمريكية الكبرى بإخفاء معلومات مهمة عن حجم الرهن العقاري لديها، الأمر الذي أدى إلى إفلاسها وتأثر جميع الأسواق المالية في العالم بها.[1]

2.مفهوم شفافية المعلومات المحاسبية

الشفافية هي ظاهرة تشير إلى قيام المؤسسة بتوفير المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاطها ووضعها تحت تصرف المساهمين وأصحابها الحصص والمتعاملين في السوق، وإتاحة الفرصة لمن يريد الإطلاع

[1] سلطان حسن الحالمي، **قياس مستوى الشفافية في القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية،-دراسة تحليلية** -، مجلة جامعة الجزيرة، السودان، المجلد الأول، العدد الأول، جانفي 2018، ص203

عليها وعدم حجب المعلومات ما عدا تلك التي يكون من شأنها الإضرار بمصالح المؤسسة، فيجوز لها الاحتفاظ بسريتها على أن تكون هذه المعلومات والبيانات معبرة عن المركز الحقيقي والواقعي للمؤسسة.[1]

تعرف الشفافية كذلك على أنها ظاهرة تشير إلى تقاسم المعلومات والتصرف بها بطريقة مكشوفة، فهي تتيح لمن له مصلحة في شأن ما أن يجمعوا معلومات حول هذا الشأن قد يكون له دور حاسم في الكشف عن المساوئ وفي حماية المصالح.[2]

يشير مصطلح الشفافية إلى مبدأ توفير بيئة يتم من خلالها الوصول إلى المعلومات بسهولة وتكون مرئية وقابلة للفهم.[3]

وعليه فإن الشفافية هي توفير جميع المعلومات التي يحتاجها أصحاب المصالح متى أرادوا دون تغيير فيها و بشكل يجعلهم يأخذون صورة صادقة عن وضعية المؤسسة.

المطلب الثاني: متطلبات شفافية المعلومات المحاسبية وأهميتها وعوامل الاهتمام بها

حتى تتبنى المؤسسة شفافية المعلومات المحاسبية لابد لها من معرفة متطلبات ذلك وماذا يجب أن توفر لكي تصل إلى درجة عالية منها، كما يجب عليها أن تكون على دراية بأهميتها على مستوى المؤسسة وكذا بالنسبة للأطراف الأخرى.

1. متطلبات شفافية المعلومات المحاسبية

هناك شروط لابد لها أن تتوفر حتى تتضح معالم الشفافية في المؤسسات ويمكن ذكرها في النقاط الآتية: [4]

- ضرورة توفير قنوات اتصال واضحة ومحددة وتمكن جمهور المراجعين من الإبلاغ عن وجود حالات الانحراف بسهولة ويسر، ودون التعرض للإجراءات الطويلة والمعقدة.
- التركيز على تحسين كفاءة القيادات الإدارية من خلال التدريب الأفضل للقوى العاملة واختيار أفضل العاملين، وتقييم ومراجعة طبيعة الأعمال التي يمارسها الموظف داخل المنظمة بهدف تحقيق الاستقرار الوظيفي.

---

[1] علي عبد الصمد عمر، **مرجع سبق ذكره**، 2017، ص 204.

[2] ناظم حسن عبد السيد، **أثر حوكمة المصارف على جودة المعلومات المحاسبية-دراسة ميدانية في عينة من المصارف العراقية الخاصة**، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، المجلد 2، العدد4، 2012، ص99.

[3] عوض خلف العيساوي، **دور الإفصاح المحاسبي في حوكمة الشركات**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، المجلد 4، العدد 11، 2008، ص137.

[4] محمد إبراهيم، **دور الشفافية والإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار دراسة تطبيقية في سوق الخرطوم للأوراق المالية**، مجلة أمارباك، الأكاديمية العربية الأمريكية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد السادس، العدد16، 2015، ص 127.

- تحفيز الموظفين بضرورة الإعلان عن أي تضارب في المصالح التي يمكن أن ينتج عنه شبهة في إظهار الفساد الإداري من خلال العمل على توفير نظام للحوافز يشجع الموظف بالتمسك بأخلاقيات الوظيفة والأمانة والنزاهة والتمسك بقواعد العمل ونظمه بهدف تعزيز الشفافية الإدارية.

- تبني إجراءات محددة لضمان إمكانية النزاهة والمساءلة وتوفير الإجراءات التأديبية الفعالة للأفراد العاملين في هذه المنظمات بهدف تشجيع الموظف على الابتعاد عن السلوكيات التي تقربه من الانحراف الإداري.

- الاعتماد على تدوير الموظف بحيث لا يستمر الموظف في مكان لفترة طويلة تمكنه من بناء علاقات شخصية وتعرض لضغوطات خارجية حتى يتم تعزيز النزاهة والشفافية على أكمل وجه.

- مراجعة القوانين والأنظمة بشكل دوري من أجل معالجة الفقرات الغامضة وتوضيحها سواء كان للموظف أو المواطن.

- تبسيط إجراءات العمل بشكل يسمح بأداء الأنشطة الإدارية دون تقصير.

- تقييم الأداء المؤسسي والفردي للقيادات العليا فيها أمر يتصل مباشرة بأهداف الشفافية ومحاربة الفساد وتطوير آليات ومعايير التقييم بشكل منتظم.

- نشر الوعي وإيضاح فوائد توفر النزاهة والشفافية للمواطنين في مختلف نواحي الحياة من خلال التمسك بالقيم الأخلاقية التي تساهم في مكافحة الفساد في جميع العمال دخل وخارج المنظمات.

- تطوير آليات الإشراف من قبل للمدراء على ادعاء موظفيهم ومتابعتهم وتوزيع الأدوار بما يكفل سير العمل بوضوح وسهولة وإشعار الموظفين بالاستقرار الوظيفي.

- ضرورة توثيق وكتابة نظم وأساليب العمل وهذا لا يأتي إلى بوجود قيادات تتصف بنزاهة والمسؤولية.

- المهنة الإدارية وهذا يعني أن الإدارة يجب أن تبنى على أهداف وسياسات واضحة ومحددة تقوم على توجيه موظفين مدربين على العمل تتوفر فيهم صفات النزاهة وتحمل المسؤولية ويتقاضون رواتب وأجور معقولة وفقا للأوضاع الاقتصادية والسياسة السائدة.

2. أهمية شفافية المعلومات المحاسبية

تأتي أهمية الشفافية من أنها تعمل على زيادة المعلومات الواردة في الإيضاحات مما يؤدي إلى تحسين الإفصاح في المؤسسات، حيث أن عدم توفر هذه المعلومات لبعض المستثمرين قد يجعلهم يتخذون قرارات غير سليمة. كذلك عدم توفر هذه المعلومات–معلومات داخلية– يعمل على الرفع المصطنع للأسعار وزيادة المضاربة وبالتالي خلق نوع من الارتباك والفوضى لمستوى الأداء في السوق كما أنها تعمل على:[1]

- توضيح قيم البنود التي تحتويها الكشوف المالية.

[1] أحمد رجب عبد الرحمن، **قياس مدى تحقق الشفافية والإفصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات المتداولة في سوق المال السعودي-دراسة نظرية وتطبيقية-** مقال متوفر على موقع منتدى التمويل الإسلامي http://iefpedia.com تاريخ الاطلاع يوم 2018/05/10.

- تقليل درجة التقلب في الأسواق المالية لضمان الاستقرار المالي.
- تجعل استجابة المشاركين في السوق للأخبار السيئة معتدلة أيضا على توقيع وتقييم المعلومات السيئة.
- تعمل على القضاء على ظاهرة عدم تماثل المعلومات.
- تقلل من ميل الأسواق للتركيز بلا داع على الأنباء الإيجابية أو السلبية.
- تعمل على التعرف على الظروف التي أدت إلى التغير في السياسات المحاسبية.
- تسهل من تفعيل سوق رأس المال الكفء عن طريق توفير معلومات إضافية عن البنود المتضمنة في الكشوف المالية، ومعلومات إضافية أخرى غير متضمنة في الكشوف المالية.
- تعمل على القضاء على ما يسمى بمفهوم إدارة الربحية.

3. عوامل الاهتمام بشفافية المعلومات المحاسبية

هناك عدة أسباب وأحداث أدت إلى الاهتمام بالشفافية وهي:[1]

- تنوع إخفاء الحقائق والمعلومات والتلاعب في الكشوف المالية، حيث تنوعت أدوات إخفاء الحقائق والمعلومات المتعمدة من شراء الذمم، بالإضافة إلى غموض المصطلحات والكلمات المبهمة التي تستخدم لطمس الحقائق وتزييف الواقع.
- عدم الالتزام بالقيم الأخلاقية وقواعد السلوك المهني مما أدى إلى تفشي الفساد المالي والإداري الذي بات ظاهرة خطيرة يبدد الموارد الاقتصادية بحيث صار الفساد هو القاعدة والنزاهة في الاستثناء.
- الأزمات المالية العالمية التي توالت أشهرها الأزمة المالية الأسيوية 1997 و الأزمة المالية العالمية 2008.
- انهيار كبرى الشركات والبنوك العالمية التي قامت بإعداد كشوف مالية مضللة.
- ظهور سمات عولمة الأسواق المالية في الاقتصاد العالمي السائدة الآن.
- ظهور هيئات عالمية وجهات تشريعية حكومية ومنظمات مجتمع مدني مهتمة بالشفافية عالمية ومحلية.

[1] طلال الجحاوي، محمد آل فتح الله، **الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية**، دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2017، ص ص 32-33.

المطلب الثالث: عوائق شفافية المعلومات المحاسبية ومستوياتها

إن توجه المؤسسة نحو الشفافية ليس بالأمر السهل حيث يقابل تطبيقها مجموعة من المعوقات، هناك من لها علاقة بالتكلفة، فضلا عن امكانية تضرر المؤسسة من الناحية التنافسية لأن ذلك سوف يكون له علاقة بأهم المعلومات التي تتعلق بنشاطها والتي أحيانا تكون حساسة وتمس بموقعها داخل السوق الذي تنشط فيه.

1.معوقات الشفافية

تتمثل أهم المعوقات التي تتعلق بالشفافية في ما يلي:[1]

- **التكلفة الإضافية لشفافية البيانات،** حيث يترتب على المؤسسة المنتجة للكشوف المالية الدقيقة تكاليف كبيرة تتحملها المؤسسة، كما يؤدي المزيد من الشفافية دون سقف أو حدود إلى زيادة الأعباء على المؤسسات ومن ثم سيظهر أثرها في حساب النتائج، الأمر الذي سيرفضه المساهم لذلك، على المؤسسة أن توازن بين الشفافية المرتفعة والتكلفة بحيث تلبي حاجات مستخدمي القوائم المالية ومصلحتها الخاصة.

- **الإضرار بالقدرة التنافسية،** حيث يؤدي المزيد من الشفافية والإفصاح إلى وضع عمليات وأنشطة المؤسسة أمام جميع الأطراف بما في ذلك المنافسين، والذي من المحتمل أن تستخدم تلك البيانات للإضرار بموقع المؤسسة التنافسي كما أنها قد تمس الملكية الفكرية أو أسرار المهنة التي من شأن الإعلان عنها إفساد الخطط المستقبلية وإفادة المنافسين على حساب مستقبل المؤسسة ومصالحها.

- **شفافية المعلومات المهمة،** حيث أن الإفصاح عن المعلومات ذات التأثيرات الاجتماعية أو الاقتصادية أو البيئية قد يزيد الطين بله، ولذلك تتوخى الشركات الحيطة والحذر وربما تؤخر الإعلان عن بعض المعلومات المهمة التي ليس لها علاقة بالجانب التشغيلي للمؤسسة خوفا من التأثير الحاد المتوقع على المؤسسة وسعر أسهمها في سوق الأوراق المالية.

[1] سلطان حسن الحالمي، **مرجع سبق ذكره**، 2018، ص205.

يمثل الشكل الموالي أهم معوقات شفافية المعلومات في المؤسسة:

الشكل6: معوقات شفافية المعلومات

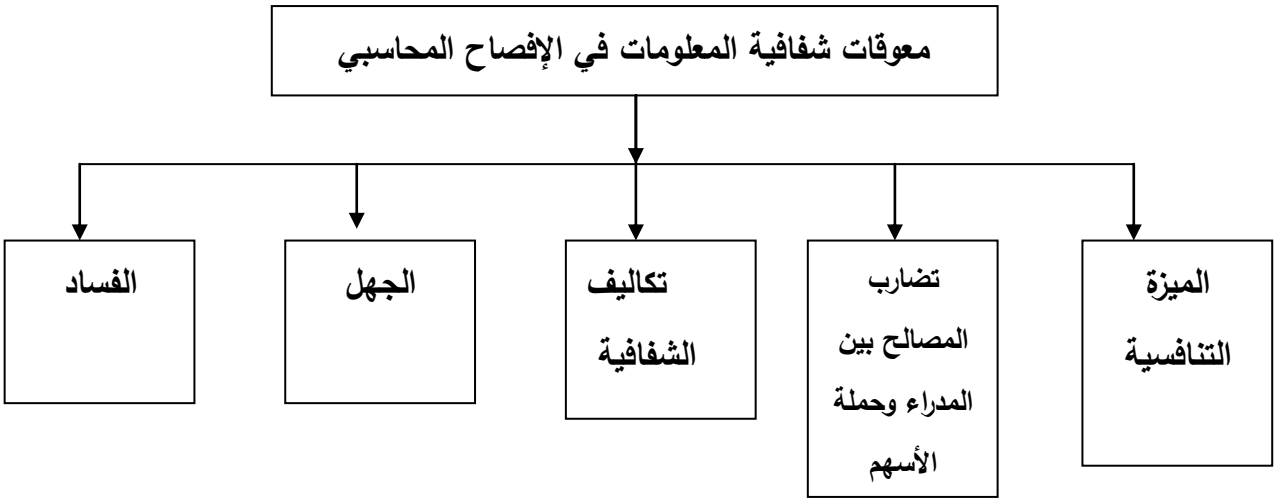

المصدر: طلال الججاوي و هدى الجميلي، **مرجع سبق ذكره**، 2017، ص 23.

2.مستويات شفافية المعلومات المحاسبية

هناك ثلاثة مستويات لشفافية المعلومات المحاسبية تصنف على أساسها المؤسسة وهي:[1]

1.2. المستوى الأول: معايير محاسبية عالمية مقبولة قبولا عاما

أي إيجاد مجموعة من المعايير المحاسبية مقبولة قبولا عالميا مما يتيح للشركات اختراق الأسواق العالمية بسهولة أكثر وبأقل التكاليف فضلا عن جعل مقارنة أداء الشركات أكثر سهولة ودقة من قبل المستثمرين في أي قطاع وفي أي بلد وبهذا يمكن توسيع مدى الاختيارات لفرص الاستثمار.

2.2.المستوى الثاني: معايير الصناعة المختصة

يحتاج المستثمرون إلى التمكن من مقارنة أداء الشركات في أي من القطاعات بأساليب تمكنهم من التوصل إلى ما بعد الإبلاغ المالي المحدود، ولغرض توفير احتياجاتهم من هذه المعلومات ينبغي على المؤسسات أن تقوم بإلحاق نموذج الكشوف المالية بمعلومات مالية وغير مالية عن أدائها للمدة الماضية وإمكانيات النجاح المستقبلية. وتحتاج المؤسسات أيضا إلى مقارنة أدائها مع أداء القطاع ولهذا يتوجب عليهم إيجاد معايير تعتمد على موجهات القيمة الحرجة التي تتفرد بها صناعتهم.

[1] محمود بكر إبراهيم، **مدى امكانية تكييف معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS6 لتحقيق الشفافية في الصناعة النفطية العراقية**، "**مجلة المحاسب**"، نقابة المحاسبين والمدققين، العراق، المجلد24، العدد48، جويلية2017، ص188.

3.2.المستوى الثالث: معلومات مختصة بالمؤسسة

يحتاج المستثمرون إلى معلومات إضافية تخص كل المؤسسة فضلا عن المعلومات في المستويين الأول والثاني، إذ يجب أن تتضمن هذه المعلومات نظرة الإدارة عن الأعمال والبيئة التنافسية وإستراتيجية المؤسسة وموجهات القيمة التي تنفرد بها.

المبحث الثالث: علاقة حوكمة الشركات بالإفصاح و الشفافية

يتأثر الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات ببعضهما البعض فهناك علاقة ذات اتجاهين بينهما، حيث يؤدي من جهة تطبيق نظام إفصاح قوي وتبني الحد الأدنى من الشفافية إلى السماح للمساهمين بالتمتع بحقوقهم على أكمل وجه، ومن جهة أخرى فإنه من بين المبادئ التي تقوم عليها الحوكمة نجد الإفصاح والشفافية، وهذا دليل على أنه لابد منهما لتعزيز الثقة في الشركة والوصول إلى الأهداف المنشودة.

المطلب الأول: الإفصاح والشفافية

في هذا المطلب سوف يتم عرض العلاقة بين الإفصاح والشفافية باعتبارهما من الدعائم الأساسية لحوكمة الشركات ولهما علاقة وطيدة بجودة المعلومات المحاسبية، ثم سوف يتم التطرق إلى أوجه الاختلاف والتشابه بينهما.

1. علاقة الشفافية بالإفصاح المحاسبي

يشكل الإفصاح مع الشفافية معنى متكامل فعند ملاحظة العلاقة بين الشفافية والإفصاح يبدو في بادئ الأمر إن هناك صعوبة في التمييز بينهما لأن هناك ترابط بينهما في تكامل الوظائف والأهداف. الشفافية ليست بديلا عن الإفصاح وإنما هي تتخطى المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما لتحقيق الإفصاح الكامل، وإن يبدو هناك تشابه بينهما ذلك لأن الشفافية تجدها في مضمون الإفصاح وفي مضمون الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وتجدها في المدخل الأخلاقي للمحاسبة فعلاقة الشفافية في الإفصاح علاقة الشكل بالمضمون، فالشكل هو الإفصاح والمضمون هو الشفافية[1].

يتم تأمين وضمان وجود الشفافية في الكشوف المالية من خلال الإفصاح الكامل، وعن طريق توفير العرض العادل للمعلومات المفيدة والضرورية لاتخاذ القرارات إلى مدى واسع من المستخدمين، كما أن وجود نظام إفصاح قوي وجودة المعلومات المحاسبية يشجع على الشفافية، ويعتبر أمرا رئيسا لقدرة المساهمين على ممارسة حقوق ممتلكاتهم على أسس مدروسة، وبالتالي فالإفصاح المحاسبي يحقق الشفافية والتي تؤدي بدورها إلى جودة المعلومات المحتواة في الكشوف المالية، وذلك من أجل المحافظة على مصالح المساهمين

[1] طلال الجحاوي و محمد آل فتح الله، **مرجع سبق ذكره**، 2017، ص ص 44-45.

والأطراف الأخرى، فكل شركة ملزمة قانونيا بإعطاء معلومات ضرورية صادقة وكافية لكل المتعاملين وعلى العكس من ذلك، فإن إخفاء المعلومات يؤدي إلى الغموض والإبهام أو عدم الوضوح.[1]

2. دور الإفصاح المحاسبي في ضمان الشفافية

للإفصاح المحاسبي دور كبير في تعزيز الشفافية وذلك عن طريق العديد من الممارسات التي تتطلب تظافر جهود كل مصالح الشركة ومن بينها نجد ما يلي:[2]

- متابعة التزام الشركات بتوفير البيانات الدقة والشفافية المطلوبة.
- تطوير قاعدة بيانات المحاسبية بهيئة سوق الأوراق المالية.
- تطبيق قواعد ومعايير المحاسبة والمراجعة.
- تطوير أدلة الشركات وشركات السمسرة في الأوراق المالية.

من المهم جدا أن تتصف المعلومات المحاسبية الخاصة بالمؤسسات بقدر من الشفافية لأنها سوف تعكس حقيقة وضعها المالي، كما أن القرارات التي يتخذها المستثمرون والمساهمون والدائنون وغيرهم من أصحاب المصالح تتوقف على نوعية هذه المعلومات، وكلما زادت المؤسسة من وتيرة الإفصاح عن معلومات وتوسعت في ذلك كلما أدى ذلك إلى كسب ثقة متعامليها الاقتصاديين، خاصة تلك المدرجة في سوق الأوراق المالية، فالمعلومة المحاسبية لها تأثير كبير على آراء المساهمين والمستثمرين، فقد تؤدي إلى تغيير في أسعار أسهمها وحجم تداول أوراقها في البورصة.

وتجدر الملاحظة إلى أن إعداد الكشوف المالية الشفافة يتعدى مجرد تطبيق مجموعة من المعايير التي تهدف إلى توفير التناسق وقابلية المقارنة، إذ أن ذلك يعتبر جزء من نظام جيد مصمم بعناية لحوكمة الشركات، وفي الولايات المتحدة يطلب إلى مجالس الإدارة أن تتأكد من قيام المحاسبين والمراجعين وإدارة الشركة بأداء أعمالهم بطريقة سليمة وبشكل مستقل مع مراعاة أن يؤدي تطبيق المعايير المحاسبية إلى توفير الشفافية والتي تعكس اقتصاديات الشركات.[3]

3. أوجه الاختلاف والتشابه بين الإفصاح المحاسبي والشفافية

أضحى توفير الفرص المتكافئة لجميع مستخدمي القوائم المالية الأمر الذي يشغل المنظمات المهنية والباحثين في مجال المحاسبة، لأن توفير بيئة سليمة وقائمة على أسس صحيحة مبنية على الضوابط الأخلاقية التي تحارب الغش والتلاعبات هو من أهم المطالب التي تؤدي إلى الشفافية و زرع الثقة بكل ما

---

[1] علي عبد الصمد عمر، **مرجع سبق ذكره**،2017، ص ص204-205

[2] عزيزة بن سمينة، مريم طبني، **دور الإفصاح والشفافية في تفعيل بورصة الجزائر**، مجلة تاريخ العلوم، جامعة بسكرة، العدد7، مارس 2017، ص 328.

[3] هدى خليل إبراهيم، **دور حوكمة الشركات في محاربة الفساد من وجهة نظر محاسبية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العراق، العدد 38، 2014، ص228.

تفصح عنه الشركات. لكن الشفافية والإفصاح المحاسبي حتى وإن اشتركا في الهدف إلا أنهما يتميزان عن بعضهما في بعض الأمور التي يمكن إجمالها فيما يلي:

الجدول(1): أوجه الاختلاف والتشابه بين الإفصاح المحاسبي والشفافية.

أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
-كلاهما يعتمد على المعلومة وبالمواصفات التي تؤهلها لأن تكون وسيلة لاتخاذ القرار المناسب. -يعتبران أداة لتخفيض حالة عدم التأكد والحد من الفساد الإداري. - حماية المستخدمين والمالكين يعد الهدف المشترك للإفصاح والشفافية. -الشمولية والحيادية والموضوعية والوضوح تعد قوائم مشتركة لمفهومي الإفصاح والشفافية.	-ينحصر مجال الإفصاح غالبا في المجالات المحاسبية والاقتصادية، بينما الشفافية من حيث النطاق نجدها أوسع حيث تمارس كذلك في مجالات سياسية واجتماعية. -مفهوم الإفصاح يعتمد على المعلومة المحاسبية، بينما مفهوم الشفافية فيعتمد على المعلومة المحاسبية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية. -ظهرت الشفافية بعد الإفصاح. -مفهوم الشفافية يهم المستخدمين الاقتصاديين والسياسيين والاجتماعيين فضلا عن المحاسبين.

المصدر: طلال الجحاوي و هدى أمين الجميلي، **مرجع سبق ذكره، 2017**، ص ص 16-17.

المطلب الثاني: دور الإفصاح والشفافية في دعم حوكمة الشركات

يعد مبدأ الإفصاح والشفافية من أهم مبادئ حوكمة الشركات، ولم تقلل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الاهتمام بهذين المبدأين في النسخة الحديثة لمبادئ الحوكمة من خلال عدد من النصوص الوافية لدعم الإفصاح والإبلاغ عن الحقائق الأساسية الخاصة بالشركة بدءا من التفاصيل المالية إلى هياكل الحوكمة والإفصاح عن مكافآت مجلس الإدارة.[1]

1. أهمية الإفصاح والشفافية في دعم حوكمة الشركات

يحمل الإفصاح والشفافية العديد من الأسس حول كيفية إعداد المعلومات المالية ومراجعتها وأساليب الإفصاح عنها بما يتفق والمعايير العالية للجودة، بما فيها الوضع المالي وملكية النسبة العظمى من الأسهم وأعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين والمخاطر التي يمكن التنبؤ بها، كما يتضمن ضرورة إعداد ومراجعة المعلومات والإفصاح عنها بأسلوب يتفق مع المعايير المحاسبية والمالية الدولية، وتوفير القنوات

[1] أحمد علي خضر، **الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة في قانون الشركات**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2012، ص22.

التي عن طريقها يمكن الحصول على المعلومات في الوقت الملائم وبالكلفة المناسبة أي الإفصاح عن المعلومات بطريقة عادلة لكل المساهمين والأطراف الأخرى.[1]

يساهم الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية والشفافية في التطبيق السليم لحوكمة الشركات بطريقة فعالة، وذلك من خلال ضمان جودة المعلومات المحاسبية، وبالتالي فإن هناك علاقة وثيقة الصلة الإفصاح المحاسبي والشفافية وحوكمة الشركات، حيث يبرز ذلك من خلال ما يلي:[2]

- إعادة الثقة للمتعاملين والمستثمرين من خلال دقة البيانات والمعلومات المحاسبية والشفافية في الكشوف المالية.

- تخفيض مشكلة عدم تماثل المعلومات التي تنشأ بين الإدارة والمساهمين الذين لا يشاركون مباشرة في الإدارة، ومحاولة خلق جو من الشفافية في المؤسسة من خلال الإفصاح العادل والملائم.

- حماية صغار المساهمين وتحقيق معاملة عادلة بينهم وذلك بتوفير الإفصاح لهم بنفس القدر الذي يستفيد منه كبار المساهمين خاصة في الدول التي تطبق نماذج الحوكمة المغلقة.

- توصيل البيانات والمعلومات المالية وغير المالية الملائمة لمتخذي القرارات من داخل وخارج المؤسسة وهذا ما يؤكد مفهوم الحوكمة ويحث عليه من وجهة نظر الأطراف ذات العلاقة.

- تعزيز كفاءة الأسواق من خلال تقديم المعلومات الملائمة للمستثمرين لمعرفة المزيد عن المؤسسات وعن أدائها وتمكينهم من اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة، وزيادة الرقابة على المؤسسات من خلال هذه الأسواق خاصة في الدول التي تطبق نماذج الحوكمة المفتوحة.

الشكل الموالي يوضح دور الإفصاح المحاسبي والشفافية كمبادئ محاسبية لحوكمة الشركات

الشكل رقم(7): دور الإفصاح والشفافية

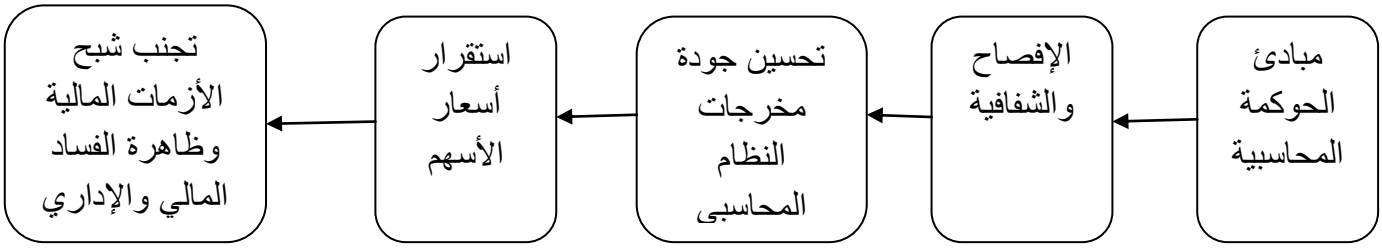

المصدر: بشير بن عيشي ويزيد تقرارت، **مرجع سبق ذكره**، 2017، ص 19.

[1] نادية سامي خضر، **دور الحوكمة في تحقيق الإفصاح والشفافية في ظل الأزمة المالية العالمية**، بحوث مستقبلية، كلية الحدباء، العراق، 2008، ص189. 70

[2] علي عبد الصمد عمر، **مرجع سبق ذكره**، 2017، ص 208.

2. آليات الإفصاح والشفافية و دورها في دعم حوكمة الشركات

هناك آليات لابد من توفرها لكي تصل الشركة إلى درجة عالية من الشفافية في الإفصاح وهو ما يشكل دعما حقيقيا لحوكمة الشركات، وتتمثل هذا الآليات فيما يلي:[1]

1.2.تحسين جودة المعلومات كما ونوعا

تساهم زيادة المعلومات المحاسبية في تخفيض حالة عدم التأكد، وتعطي وضوحا وفهما أكثر وإدراكا أحسن وقدرة أفضل في التخطيط واتخاذ القرارات مما يحسن جودتها، كما أنه لابد أن تكون مخرجات النظام المحاسبي موضوعية ومفيدة ذات مضمون شفاف وتحظى بثقتهم وتلبي احتياجاتهم بالإضافة إلى درجة عالية من التفاصيل والمصداقية وأن تكون متاحة للجميع في الوقت المناسب.

2.2.الإلتزام بالقيم الأخلاقية وقواعد السلوك يحسن جودة المعلومات ويزيد من شفافيتها

يساعد الإلتزام بالمبادئ والقيم الأخلاقية في زيادة الثقة والاطمئنان بالمعلومات، ولو تفحصنا الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لوجدنا أن قسما منها يتضمن (المصداقية، الموثوقية، الحيادية وقابلية الفهم) وكلها لها علاقة بالقيم الأخلاقية التي يتحلى بها الأفراد(المحاسبون والمدراء الإداريون). فضلا عن ذلك فعلى الإدارة الالتزام بقواعد السلوك المهني والمبادئ والمعايير المحاسبية بالإضافة إلى تعزيز دور مراقب الحسابات في التأكيد على موثوقية الكشوف المالية.

3.2.إنشاء بيئة محاسبية ملائمة تمتاز بالفضيلة

تعتبر الأخلاقيات الشخصية أو الضمير للأفراد(المحاسبة، الإدارة والرقابة) هي ملكات مكتسبة يمكن تنميتها في مهنة المحاسبة وهي تؤثر وتتأثر في بيئة الأعمال بدرجة كبيرة، لذا يجب أن تتواجد ثقافة مؤسسية مثالية وتترسخ فكرة أن الكشوف المالية الصادقة بمضامينها أكثر أهمية من التقارير المفضلة بالشكل.

المطلب الثالث: أثر حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي والشفافية

تعمل حوكمة الشركات على تدعيم الإفصاح والشفافية من خلال توفيرها للمعايير التي تضمن شمول الكشوف المالية للشركات على جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة عن نشاط الشركة.[2] وبالتالي، فإن الإفصاح المحاسبي في ظل حوكمة الشركات يصبح أكثر تنظيما وشفافية وكذلك يضمن مستعملوا المعلومات المحاسبية بأنه قد تم في إطار المبادئ والسياسات المحاسبية والمنصوص عليها.

---

[1] طلال الججاوي و محمد آل فتح الله، مرجع سبق ذكره، 2017، ص ص 153-158.

[2] حسين بن الطاهر و بوطلاعة محمد، **دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة التقارير المالية في ظل النظام المحاسبي المالي**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بسكرة، يومي 6و7 ماي 2012، ص9

1. أهمية حوكمة الشركات في إضفاء الإفصاح والشفافية

جاءت حوكمة الشركات لتحل كثيرا من المشاكل الأخلاقية المحاسبية والإدارية وذلك من خلال تطبيق مبادئ الشفافية والمساءلة والإفصاح عن المعلومات الضرورية في الكشوف المالية لكل الأطراف المستفيدة منها وبالتالي اتخاذ قرارات سليمة مبنية على أساس معلومات موثوق بها فضلا عن تخفيض المخاطر وتحسين الأداء المالي.[1]

يعتبر الإفصاح المحاسبي من أهم أدوات الرقابة التي تعتمد عليها حوكمة الشركات لتزويد أصحاب المصالح بكل ما يحتاجونه من معلومات، حيث يشكل المرآة العاكسة لنشاط الإدارة في تصرفها لأموال المساهمين لذلك تؤثر الحوكمة في الإفصاح من خلال الآليات الإدارية التي تفرضها والتي تؤدي إلى بناء إدارة سليمة قائمة على المسؤولية وتطبيق جميع القواعد والتشريعات التي توفر الحماية القانونية والمالية لجميع الأطراف، وبالتالي سوف تسعى هذه الإدارة إلى ضمان الإطار الفعال لتزويد جميع مستخدمي الكشوف المالية وخاصة المساهمين بجميع المعلومات التي يحتاجونها لكي تبعث الثقة في نفوسهم بأن أموالهم توجه بطريقة سليمة وفي إطار ما هو متفق عليه بدون غش أو تزوير أو تلاعبات.

ينبغي في إطار حوكمة الشركات أن يضمن القيام بالإفصاح السليم الصحيح في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة بما في ذلك المركز المالي، والأداء، وحقوق الملكية، وحوكمة الشركات، حيث ينبغي أن يتضمن الإفصاح، ولا يقتصر فقط، على المعلومات الموالية:[2]

-النتائج المالية ونتائج عمليات الشركة.

-أهداف الشركة.

-الملكيات الكبرى للأسهم وحقوق التصويت.

-سياسة مكافأة أعضاء مجلس الإدارة والتنفيذيين الرئيسيين، والمعلومات عن أعضاء مجلس الإدارة، بما في ذلك مؤهلاتهم، وعملية الاختيار، والمديرين الآخرين في الشركة، وما يتم النظر إليهم باعتبارهم مستقلين.

-العمليات المتصلة بأطراف من الشركة.

-عوامل المخاطرة المتوقعة.

-الموضوعات الخاصة بالعاملين وأصحاب المصالح الآخرين.

-هياكل الحوكمة وسياساتها، وبصفة خاصة، ما يحتويه أي نظام أو سياسة لحوكمة الشركة والعمليات التي يتم تنفيذها بموجبها.

---

[1] نادية سامي خضر، **مرجع سبق ذكره**، 2008، ص184.

[2] أحمد علي خضر، **مرجع سبق ذكره**، 2012، ص126.

2. أدوات الحوكمة في تعزيز الإفصاح والشفافية

تساهم حوكمة الشركات في زيادة الثقة بالمعلومات المحاسبية الخاصة بالشركات وتعزيز الإفصاح والشفافية بينها وبين متعامليها من خلال مجموعة من الأدوات ندرجها كما يلي:[1]

1.2.مجلس الإدارة

ركزت حوكمة الشركات على أنه يجب على المجلس ضمان نزاهة حسابات المؤسسة ونظم إعداد كشوفها المالية وتوفير الاستقلالية للمراجع الخارجي مع ضمان وجود نظم سليمة للرقابة المالية ورقابة العمليات والالتزام بالقانون وأن يقوم مجلس الإدارة بتكليف من يراه مناسبا لإخطاره بالسياسات المحاسبية السليمة التي تعتبر أساسا للكشوف المالية وأن يحتفظ المجلس بالمسؤولية لضمان نزاهة الكشوف المالية.

2.2. لجان المراجعة

تضمن لجنة المراجعة التنسيق بين المراجع الداخلي والخارجي بما يضمن إعداد التقارير المالية بمصداقية عالية، حيث تقوم لجنة المراجعة في هذا الإطار بالمهام الموالية:

-استعراض نتائج المراجعة الداخلية والخارجية بما في ذلك أي ملاحظات يتضمنها رأي المراجع الخارجي، وكذلك أي إجابات على تلك الملاحظات من الإدارة ويشمل ذلك تقييم التوصيات التي يقدمها المراجع الخارجي.

-دراسة واستعراض الكشوف المالية قبل اعتمادها ونشرها بغرض التوصل إلى قناعة بأنها لا تتضمن أي عبارات أو بيانات أو معلومات غير صحيحة وأنه لم يحذف من هذه الكشوف أي بيانات أو مبالغ أو معلومات ذات أهمية نسبية ينتج عن حذفها تضليل في الكشوف المالية.

-استعراض التقارير التي يقدمها المراجع، ومناقشة أي خلافات جوهرية بين الإدارة والمراجع الخارجي والتي من الممكن أن تنشأ عند إعداد الكشوف المالية.

-تقييم أهداف الشركة من إعداد التقارير المالية الداخلية والخارجية وأن تقوم بتقييم مدى الإلتزام بتلك الأهداف.

-أن تقيم نوعية الإيرادات وسياسة الشركة في الاعتراف بالإيراد وسياسات الرسملة.

-أن تضمن أن نظام إعداد الكشوف المالية يعطي المستفيدين فكرة واضحة عن الأداء التشغيلي والنقدي والربحي عن الشركة.

-أن تعمل على تقييم المخاطر التي تنشأ من الضغوط على الإدارة عند إعداد الكشوف المالية كما ينبغي على اللجنة أن تعمل على تقييم الظروف التي قد تؤثر على جودة الكشوف المالية.

---

[1] أحمد جميل و محمد سفير، **تجليات حوكمة الشركات في الارتقاء بمستوى الشفافية والإفصاح**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري يومي 6و7 ماي 2012، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير محمد خيضر، بسكرة، ص ص 12-14.

-الإشراف على عمليات التقصي ذات العلاقة بالغش أو الأخطاء أو التحريف في البيانات المالية أو أي أمور أخرى ترى اللجنة أهمية تقصيها.

خلاصة الفصل الثاني

في إطار تطوير مهنة المحاسبة وإعادة الاعتبار لها بعد سلسلة الأزمات المالية العالمية التي حدثت، قامت المنظمات والهيئات المهنية بالاهتمام أكثر بتطوير الإفصاح المحاسبي والعمل على توسيعه لإضفاء مزيد من الثقة في الكشوف المالية والمعلومات المحاسبية التي تتعلق بالمؤسسات، وهذا بهدف عكس صورة صادقة عنها وبالتالي العمل على إرساء معالم الشفافية.

تبعا لذلك، جاءت حوكمة المؤسسات كأسلوب يعمل على حماية حقوق المساهمين مع الحفاظ في نفس الوقت على مصالح الأطراف الأخرى، والإفصاح والشفافية هما من أهم المبادئ التي تقوم عليهما الحوكمة، فهما يرتبطان ببعضهما البعض، حيث يضمن التطبيق الفعال لقواعد الحوكمة في المؤسسات، الإفصاح الجيّد والمنظم، وبالتالي شفافية الممارسات المحاسبية لتلك المؤسسات في ظل المبادئ والسياسات المحاسبية المنصوص عليها. وبالمقابل، يساعد الإفصاح الكامل على تحقيق أهداف الحوكمة بطريقة سليمة من خلال تعزيز وترسيخ ثقافة عرض المعلومات المحاسبية لأصحاب المصالح دوريا لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية بفعالية أكبر.

الفصل الثالث:

الإفصاح المحاسبي الإلكتروني وعلاقته بحوكمة الشركات

الفصل الثالث الإفصاح المحاسبي الإلكتروني وعلاقته بحوكمة الشركات

أحدث ظهور الإنترنت ثورة تكنولوجية في العالم لا سابق لها، حيث أصبحت كل المجلات تعتمد عليها بدون استثناء بما فيها المحاسبة. و كنتيجة لهذا التأثر الكبير، ظهر الإفصاح المحاسبي الإلكتروني، وأضحى نشر الكشوف المالية بواسطة الإنترنت ضرورة هامة في الوقت الحاضر لما تقدمه من مزايا لمختلف مستخدمي المعلومات المحاسبية.

وعلى هذا الأساس، يعتبر الإفصاح المحاسبي الإلكتروني شكلا جديدا من أشكال الإفصاح المحاسبي والذي يقوم على عرض الكشوف المالية والمعلومات المحاسبية على الموقع الإلكتروني للمؤسسة بصيغ مختلفة مغيرا بذلك طريقة إيصال هذه المعلومات إلى مستخدميها مقارنة بالطريقة الورقية التقليدية. كما صاحب ذلك ظهور ما يسمى بلغة تقارير الأعمال الموسعة eXtensible Business Reporting Language (XBRL)، وهي تقنية تعتمد إلى إعداد الكشوف مالية إلكترونيا بطريقة أكثر موثوقية عن طريق توفير أساليب أمنية فعالة.

ونظرا للأثر الكبير لهذا النوع من الإفصاح على خصائص المعلومات المحاسبية، فإن ذلك يوضح علاقته بحوكمة الشركات من خلال تأثيره المباشر على المبادئ المحاسبية للحوكمة وهما الإفصاح المحاسبي والشفافية.

وبناء على ما سبق، سوف يتضمن هذا الفصل ما يلي:

- **الإطار المفاهيمي للإفصاح المحاسبي الإلكتروني؛**
- **لغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL؛**
- **علاقة الإفصاح المحاسبي الإلكتروني بحوكمة الشركات.**

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للإفصاح المحاسبي الإلكتروني

تعتبر الإنترنت وسيلة لحفظ ونشر المعلومات والتواصل بين الأفراد، ولأن المعلومات المحاسبية التي تقدمها المؤسسات الاقتصادية للأطراف ذات العلاقة وسيلة إعلام واتصال بينهما، فإن المحاسبة استطاعت أن تستفيد من ذلك بدرجة كبيرة من خلال دعم الإفصاح المحاسبي التقليدي بأسلوب جديد وهو الإفصاح الإلكتروني، ليتحول هذا الأخير بما يحمله من مزايا ومخاطر من التحديات المستقبلية لمهنة المحاسبة.

المطلب الأول: مدخل إلى الإفصاح المحاسبي الإلكتروني

يمثل الإفصاح المحاسبي الإلكتروني أسلوب جديد لعرض المعلومات المحاسبية ومظهر جديد من مظاهر الاستفادة من التجارة الإلكترونية من طرف المؤسسة الاقتصادية، حيث يهدف إلى الاستفادة من مزايا شبكة المعلومات الدولية في ضمان وصول المعلومات بسرعة كبيرة وتوسيع قاعدة متعامليها وكسب ثقتهم أكثر.

1. أثر الإنترنت على الإفصاح المحاسبي

أصبح استخدام الإنترنت في كل المجالات ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها، نظرا لما تقدمه من مزايا عديدة من حيث السرعة والتدفق الهائل للمعلومات. ونظرا لتفاعل مهنة المحاسبة مع المتغيرات التي تحدث في الساحة الدولية، فإنها كذلك استفادت منها بصورة كبيرة، ومس ذلك جوانب عديدة فيها كاستحداث أنظمة ولغات محاسبية تعتمد على الإنترنت، إلى جانب تسهيل الممارسات المحاسبية وضمان أدائها بفعالية أكثر وهو ما ينعكس إيجابا على علاقة المؤسسة بالأطراف ذات العلاقة.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك العديد من المؤسسات الاقتصادية التي اتجهت إلى الاعتماد الكبير على الإنترنت في تنفيذ عملياتها المحاسبية، والإفصاح المحاسبي باعتباره جزء هاما من مهنة المحاسبة، عرف هو الآخر نقلة نوعية من حيث نوعية المعلومات المفصح عنها وحجمها وكذلك طريقة الإفصاح عنها.

وفي هذا السياق، أدى استخدام الإنترنت كقناة لنشر المعلومات المحاسبية إلى تحقيق نشر سريع وفوري لها، بالإضافة إلى تحسين إمكانية الوصول إلى الأطراف المستفيدة سواء داخل الدولة أو خارجها. كما ساهم الاعتماد عليها كقناة لتوزيع المعلومات في وضع منهج التوسع في الإفصاح موضع التطبيق والقيام بالإفصاح في أوقات متعددة، الأمر الذي لا تتيحه قنوات النشر التقليدية نظرا لاعتبارات اقتصاديات المعلومات بسبب حجم المعلومات المنشورة وارتفاع تكلفة النشر من خلال تلك القنوات مقارنة بالنشر عبر الشبكة العالمية للمعلومات[1].

---

[1] إنعام محسن، "**أثر اقتصاد المعرفة في نظام الإبلاغ المالي–دراسة تطبيقية في عينة من البنوك الأردنية**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد5، جانفي 2008، ص ص: 232–233.

2. تعريف الإفصاح المحاسبي الإلكتروني

قبل تقديم تعريف للإفصاح المحاسبي الإلكتروني تجدر الإشارة إلى أنه يحمل العديد من التسميات، فهناك من يطلق عليه مصطلح النشر الإلكتروني للمعلومات المحاسبية، وهناك من يسميه بالتوزيع الإلكتروني للكشوف المالية، وقد نجده يعرف بالتقارير المالية الإلكترونية، إلا أنها تصب كلها في معنى واحد وهو استعمال الإنترنت لنشر الكشوف المالية أو المعلومات المحاسبية الخاصة بالمؤسسة. ويمكن عرض بعض من المفاهيم الخاصة بهذا النوع من الإفصاح كما يلي:

يعرفه مجلس معايير المحاسبة المالية Financial Accounting Standards Board (FASB) بأنه" قيام المؤسسة بعمل مواقع لها على الشبكات الدولية للمعلومات بهدف تحقيق نشر سريع وفوري لمعلومات مالية وغير مالية إلى قطاعات واسعة من المستخدمين المتصلين بالشبكة".[1]

كذلك تصنف المؤسسة على أنها تمارس الإفصاح المحاسبي الإلكتروني عندما توفر على شبكة الإنترنت بطريقة مفهومة وشاملة كشوفها المالية والمؤشرات المالية المهمة والمستخرجة منها".[2]

كما يعرف على أنه "قيام المؤسسة بنشر القوائم المالية بما فيها تقرير المدقق، بالإضافة إلى ذلك رابط هذه القوائم، ورابط الهيئة المنظمة لسوق الأوراق المالية في البلد".[3]

وعليه، فإن الإفصاح المحاسبي الإلكتروني يقوم على استعمال الإنترنت كوسيلة اتصال محاسبية وذلك عن طرق نشر المعلومات المحاسبية على موقع الشركة الإلكتروني لتصبح مرئية بطريقة رقمية ومتاحة بمجرد الدخول للموقع".

3. مراحل تطور الإفصاح المحاسبي الالكتروني

منذ سنة 1995، ومع التطور التكنولوجي، أصبحت الإنترنت من أهم وسائل نقل المعلومات بين الأفراد. ونتيجة لذلك، أدركت العديد من الشركات الفرص التي يمكن أن تتيحها هذه الوسيلة في تلبية حاجات المتعاملين الاقتصاديين من المعلومات المحاسبية، بالإضافة إلى أن هذا الأسلوب سوف يسمح لهم باستعمالها بطريقة فعالة دون انتظار إصدار النسخة الورقية للكشوف المالية.[4]

---

[1] FASB, **Business reporting research project: Electronic distribution of business reporting information.** Steering Committee Report Series. Financial Accounting Standards Board, 2000, page :1.

[2]Oyelere Peter and other, **"Determinants Of Internet Financial Reporting by New Zealand Companies**", Journal of International Financial Management and Accounting, Oxford, vol14, N°1, 2003, p: 27.

[3]Ashbaugh Johnstone and other, **"Corporate Reporting On The Internet**", American Accounting Association, USA, Vol 3, No13, 1999, pp: 242-243.

[4]Hamadi Matoussi et autres, **"Les Motivation de la Communication Financière des Entreprises Françaises et Britanniques à travers le Web"**, 27eme Congrès de l'Association Francophone de Comptabilité,10-12 mai, Tunisie, 2006, page:2.

والجدير بالملاحظة، أن هذه العملية عرفت العديد من المراحل وصولا إلى ما هي عليه الآن ويمكن إبرازها كما يلي[1]:

- **المرحلة الأولى :** البدء بإنشاء مواقع إلكترونية للشركات واستخدام تكنولوجيا الإنترنت كأحد الوسائل المستخدمة لنشر التقارير ومن أبرز ملامح هذه المرحلة قلة عدد الشركات وعدم انتظام عملية النشر.

- **المرحلة الثانية :** اتسمت بتزايد عدد الشركات التي تملك مواقع إلكترونية خاصة بها، وتم استخدام هذه التقنية بشكل واسع في نشر الكشوف المالية المشابهة إلى حد كبير للكشوف المالية المطبوعة.

- **المرحلة الثالثة:** ازدادت كمية المعلومات المالية وغير المالية المنشورة إلكترونيا بصورة أكبر من التقارير المالية المطبوعة بالإضافة إلى استخدام طرق متطورة في عرض هذه المعلومات.

وتجدر الملاحظة إلى أن هناك الكثير من الأساليب واللغات التي يتم بها نشر الكشوف المالية من خلال الشركة عبر شبكة الإنترنت، ومن أهمها:[2]

-برامج معالجة النصوص، مثل برنامج وورد Word، حيث تعرض المعلومات المالية ويمكن للمستخدم تحميلها على جهازه الخاص، إلا أنها تكون على صورة نص لا يمكن إجراء تحليلات مالية عليها.

-الجداول الإلكترونية، مثل برنامج الإكسل Excel، حيث تعرض المعلومات المالية بصورة ملفات اكسل وما يميز هذا النمط هو امكانية إجراء التحليلات المالية مباشرة على البيانات.

-برنامج باور بوينت Power Point، حيث يمكن عرض الكشوف المالية في صورة عروض حركية وما يميزها هو امكانية إضافة الرسوم البيانية المقارنة وعروض توضيحية للإنجازات وكذلك أيضا عمل تحليل الإتجاه للمؤشرات الرئيسية للقوائم المالية.

-الغرض باستخدام لغة عرض النص فائق الدقة HyperText Markup Language (HTML)، حيث يتم الإفصاح المالي على الإنترنت باستخدام لغة HTML المستخدمة في تصميم صفحات الإنترنت. ولكن، يعاب على هذه اللغة أنها لا تسمح بالبحث والتحليل ومعالجة المعلومات دون تنزيل هذه المعلومات وإدخالها إلى برنامج اكسل.

-استخدام نسق المستند المنقول Portable Document Format (PDF)، حيث تكون الكشوف المالية على الهيئة صورة فائقة الجودة مطابقة للنسخة الورقية ولا يمكن التعديل في هذه البيانات وذلك للحد من عمليات التلاعب في الكشوف المالية المنشورة وهي تمتاز بحماية المعلومات والمحافظة على أمنها.

---

[1] عصام العربيد و حافظ قرطالي، "**أثر الإفصاح المحاسبي على منفعة المعلومات المحاسبية–دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في الأسواق العربية للأوراق المالية–**"، **مجلة جامعة البعث**، سوريا، المجلد38، العدد34، 2016، ص: 50.

[2] مثقال حمود سالم، **أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على مصداقية القوائم المالية من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين الأردنيين** ، رسالة ماجستير منشورة في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن، جويلية 2011، ص ص: 21-22.

-استخدام ملفات الفيديو، يمكن إضافة مقاطع فيديو لزيادة الثقة في المعلومات المالية، ومن الممكن إذاعة اجتماعات الهيئة العامة والإدارة والجمعية العمومية بشكل مباشر مع امكانية المشاركة في أيضا.

4. محددات الإفصاح المحاسبي الإلكتروني

يقصد بمحددات الإفصاح المحاسبي الإلكتروني العوامل التي تدفع بالمؤسسات إلى تبني هذا الأسلوب في عرض كشوفها المالية. هناك العديد من ا لدراسات التي تناولت ذلك، حيث توصل الباحثون إلى أنها يمكن أن تتعلق بخصائص المؤسسة كحجمها والقطاع الذي تنشط فيه، والسيولة، والرافعة المالية، وعدد المراجعين، والربحية، وتداولها في سوق الأوراق المالية، والبلد . وهناك دراسات أخرى توصلت إلى أن آليات الحوكمة هي التي يمكن أن تدفع بالمؤسسة إلى استعمال الإنترنت كوسيلة لنشر كشوفها المالية وأهمها هيكل الملكية، ومجلس الإدارة، ولجنة المراجعة. والجدول الموالي يبين أهم ما توصلت إليه هذه الدراسات:

الجدول(2): محددات الإفصاح المحاسبي الإلكتروني

الدراسة	الدولة	عدد المؤسسات	نتائج الدراسة
علي وآخرون 2010	مصر	–	وجدت الدراسة أن الربحية والقطاع الذي تنتمي إليه الشركة وإدراجها في الأسواق العالمية هي من محددات الإفصاح المحاسبي الإلكتروني
الآريسي وآخرون 2009	ماليزيا	201	وجدت الدراسة أن مستوى التكنولوجيا، وحجم الشركة تعد من محددات الإفصاح المحاسبي الإلكتروني
مهدي 2009	الأردن	127	وجدت الدراسة أن حجم الشركة، مقدار الرافعة المالية، وعمر الشركة لها تأثير ايجابي على الإفصاح الإلكتروني
غانديا 2008	إسبانيا	92	وجدت الدراسة إلى أن مستوى إفصاح الشركة يعتمد على درجة وعمر الشركة في السوق والقطاع الذي تنتمي إليه

المومانـي و شورمان 2006	الأردن	60	وجدت الدراسة أن حجم الشركة، الرافعة المالية، تركز الملكية له تأثير في مدى عرض البيانات المالية للشركات على مواقعها الإلكترونية
الخلايله و آخرون 2005	الأردن	204	وجدت الدراسة أن هناك علاقة ايجابية بين حجم الشركة وحجم الاستثمار الأجنبي وامتلاك الشركة لموقع إلكتروني واستخدامه للإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية.
مارستون 2003	اليابان	99	وجدت الدراسة أن حجم الشركة له تأثير ايجابي بوجود موقع إلكتروني للإفصاح فيه
كارفن ومارستون 1999	بريطانيا	206	وجدت الدراسة أن هناك علاقة إحصائية موجبة بين حجم الشركة وبين مدى إفصاحها عن بياناتها

المصدر: غزأي سبيل المطيري ، **العوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية على الأنترنت في القوائم المالية عن الشركات المساهمة العامة الكويتية** ، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2011-2012، ص ص45-48.

يمثل الشكل الموالي محددات الإفصاح المحاسبي الإلكتروني التي تم التوصل إليها:

الشكل رقم8: محددات الإفصاح المحاسبي الإلكتروني

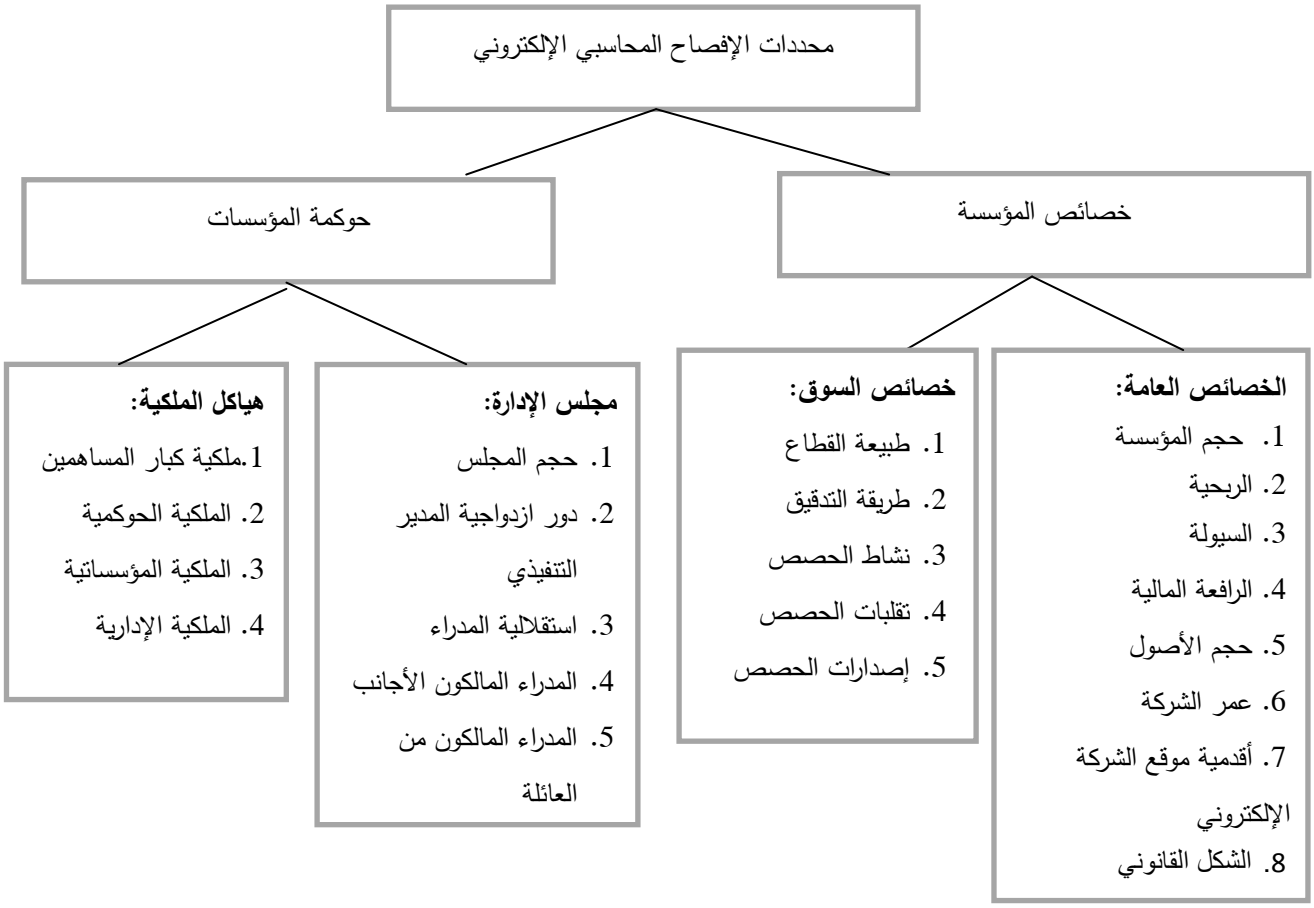

المصدر: Krayyem Alhajaya, **Factors Internet Corporate Reporting(ICR) Adoption and Practices in Jordan**, Doctorat Thesis on Philosophy, Liverpool John Moors University, November 2014,page 46.

المطلب الثاني: مزايا ومقومات الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ودوافع تبنيه

أصبح الإفصاح المحاسبي الإلكتروني مع مرور السنوات مطلوبا من قبل أغلب مستخدمي الكشوف المالية، وهذا راجع إلى المزايا المتعددة التي يقدمها والتي تتزايد بتطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال. وتظهر هذه المزايا في عدة جوانب كالتكلفة التي يتطلبها هذا الأسلوب، سرعته في إيصال المعلومات وكذا عدد المستخدمين التي يصل إليها.

1. مزايا الإفصاح المحاسبي الإلكتروني

هنالك العديد من الأطراف التي تستفيد من مزايا الإفصاح الإلكتروني باعتبار أن كل منهم لديه مصلحة في أن تتوفر له المعلومات المحاسبية بسرعة وسهولة. وفيما يلي عرض لهذه المزايا.

1.1. بالنسبة للمؤسسة

يحقق الإفصاح المحاسبي عن طريق الإنترنت العديد من المزايا للمؤسسة، ويمكن عرض أهم هذه المزايا كما يلي:[1]

-خفض التكاليف والزمن اللازم لتوزيع المعلومات، حيث يسمح للمؤسسة التخلص إلى حد بعيد من تكاليف طباعة وإرسال تقاريرها التقليدية(السنوية والمرحلية) إلى مستخدميها المعروفين الذين يتعين أن تصلهم هذه التقارير.

-القدرة على التعامل مع قطاع واسع من المستخدمين لم يسبق للمؤسسة التعرف إليهم.

-زيادة حجم ونوعية وسرعة البيانات والمعلومات المعروضة إلكترونيا.

-تغير دورات إعداد الكشوف المالية للمؤسسة من شهرية/ ربع سنوية/ سنوية إلى نظام الكشوف الفورية.

2.1. بالنسبة لمستخدمي المعلومات المحاسبية

أما بالنسبة لأصحاب المصالح، فإن الإفصاح المحاسبي الإلكتروني يحقق لهم المزايا الموالية :[2]

-يتيح هذا الأسلوب المساواة بين مستخدمي المعلومات المحاسبية في الوصول إليها، وتخفيض عدم تماثل المعلومات بينهم وتجنب استفادة أحد أصحاب المصالح على معلومات على حساب الآخرين.

-توفر المعلومة في المواقع الإلكترونية للمؤسسة يسمح لمستعمليها بالبحث، وتصفية واسترجاع وتحميل وإعادة تشكيل بعض المعلومات بأقل التكاليف وفي الوقت المناسب.

-يستطيع مستخدمو المعلومات المحاسبية القيام بالتحليل المالي بأنفسهم لتقدير الأصول والخصوم.

-يوضح هذا الأسلوب من الإفصاح للمستخدم الإنجازات التي تحققت بصورة مرئية، وهو ما يساهم في زيادة ثقة المستخدمين في المؤسسة الاقتصادية.

ويرى مجلس معايير المحاسبة المالية Financial Accounting Standards Board **(FASB)** أن الإفصاح المحاسبي الإلكتروني يحقق المزايا الآتية:[3]

-تخفيض تكاليف ووقت النشر وتوزيع المعلومات.

-تحقيق الاتصال مع مستخدمين جدد للمعلومات قد يكونوا غير معروفين للمؤسسة.

-تدعيم أساليب الإفصاح التقليدية والتكامل معها.

---

[1] محمد شريف توفيق، **مدى الحاجة لتنظيم التوزيع الالكتروني لمعلومات تقارير الأعمال بالتطبيق على القطاع المصرفي وأساليب التنفيذ والمحاسبة عن عمليات التجارة الالكترونية**، ، مؤتمر التجارة الإلكترونية-الآفاق والتحدي، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 25-27 جويلية، 2002، ص ص: 252-253.

[2] Alfred Wagenhofer, **Economic Consequences Of Internet Financial Reporting**, **Schmlenbach Business Review**, Vol55, October 2003, pp 265-266.

[3] FASB, **op cit**, 2000, page :1.

-زيادة حجم البيانات المفصح عنها وتحسينها.

-تحسين عملية الوصول إلى المستثمرين المحتملين بالنسبة للمؤسسات الصغيرة.

-تحسين خاصية وقتية المعلومات المحاسبية.

2. **دوافع تبني المؤسسات الاقتصادية للإفصاح المحاسبي الإلكتروني**

تتعدد الدوافع نحو استخدام الإنترنت في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ومن أبرزها ما يلي:[1]

-تزايد الانتقادات التي وجهت إلى النموذج التقليدي للإفصاح والتي تتمثل في عدم قدرة النموذج على الاستجابة للاحتياجات المتنوعة والمتطورة من المعلومات التي تطلبها كافة فئات مستخدمي المعلومات وفي الوقت المناسب. كما أن هذا النموذج يركز على الشكل القانوني أكثر من الجوهر الاقتصادي لها، فضلا على التأخير الزمني للمعلومات المفصح عنها وإمكانية فقدانها ووجود اختلافات معرفية لمستخدمي هذه المعلومات.

-ظهور ونمو التجارة الالكترونية عبر مواقع المؤسسات على الإنترنت وما صاحبها من الحاجة إلى المعلومات بشكل فوري وتفاعلي.

-تعقد بيئة الأعمال وسقوط الحدود الجغرافية بين الأسواق العالمية كما حلت الصناعات القائمة على المعرفة محل الصناعات التقليدية الثقيلة.

-تزايد أعداد المستثمرين غير المتخصصين مما زاد من الحاجة إلى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في شكل سهل ومفصل يسمح للمستثمر العادي غير المتخصص بالتعامل مع هذه المعلومات وتحليلها.

3. مقومات الإفصاح المحاسبي الإلكتروني

تصنف مقومات الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في أربع مجموعات كالآتي:[2]

1.3.بيانات ومعلومات وصفية غير مالية

مثل تشكيل مجلس الإدارة- وصف المنتجات والخدمات المقدمة، إحصاءات عامة، تقييم المؤسسات المالية العالمية لنشاط المؤسسة، أخبار عن المؤسسة كما صدرت في وسائل الإعلام، معلومات وتواريخ هامة للمستثمرين وغيرها.

[1] جيهان عبد المعز الجمال، **المراجعة في البيئة الإلكترونية**، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة، 2014، ص ص 446-447.

[2] محمد شريف توفيق، **مرجع سبق ذكره**، 2002، ص 254.

2.3. بيانات ومعلومات مالية

مثل بيانات الميزانية، النسب المالية، أسعار الصرف الأجنبي، أسعار الأسهم، معلومات مالية عن صناديق الاستثمار، الكشوف المالية(المحاسبية سنوية) للمؤسسة وإيضاحاتها المرفقة، مع تقرير محافظ الحسابات أي التقرير المالي الإلكتروني.

3.3. أدوات ربط سريعة Hyper links

مع مواقع أخرى على الشبكة، توفر للمتصل سرعة الحصول على بيانات ومعلومات أخرى مكملة قد يحتاج إليها من هذه المواقع الأخرى.

4.3. أدوات على الموقع

تتيح للمستخدم إجراء عمليات معينة مع المؤسسة صاحبة الموقع كخدمات التجارة الإلكترونية والمحاسبة وخدمات البنك الفوري **Online Banking** وغيرها، وتنتهي بتقديم بيانات ومعلومات بهذا الشأن للمستخدم.

المطلب الثالث: تداعيات الإفصاح المحاسبي الإلكتروني وتحدياته على الممارسة المحاسبية

بعد ظهور الإفصاح المحاسبي الإلكتروني كممارسة جديدة واستعمال المؤسسات الإنترنت لعرض معلوماتها المحاسبية، تطورت الأبحاث حول هذا الأسلوب وعرف عدة تغييرات في طريقة عرضه للمعلومات، وأصبح يقوم على مقومات تميزه عن باقي الأساليب. لكنه بالمقابل له تأثير كبير على مهنة المحاسبة خاصة فيما يتعلق بموثوقية المعلومات التي تقدمها المؤسسات.

1. تداعيات الإفصاح المحاسبي الإلكتروني

باعتبار الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ممارسة جديدة في مهنة المحاسبة، فإنها يواجه العديد من التداعيات التي يمكن أن تقلل من مزاياه إذا لم يوجد حل لمعالجتها. ويمكن عرض أهم هذه التداعيات في ما يلي:[1]

1.1. مشكلة مصداقية الكشوف المالية

مستخدم الكشوف المالية يمكن أن لا يضمن أن تكون هذه الكشوف المنشورة على مواقع الإنترنت هي نفسها التي تم اعتمادها من قبل محافظ الحسابات، والسبب في ذلك هو إمكانية تغيير محتوياتها بسهولة من قبل إدارة الوحدة المحاسبية أو بواسطة آخرين من خبراء استخدام الإنترنت، ونفس الشيء بالنسبة للمعلومات غير المالية فمن الصعب التحقق من مدى مصداقيتها نظرا للمخاطر التي يتعرض لها تبادل المعلومات على

[1] عبد الرزاق قاسم الشحادة وآخرون،"**تحديات مهنة المحاسبة في ظل متطلبات التنمية المستدامة** "، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العراق، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك 2014، ص:399.

الشبكة، كما أن المؤسسة قد تعرض بيانات إضافية ولكنها غير مدققة أو لا تتمتع بالمصداقية من وجهة نظر المستخدم بسبب أنه قد يصعب عليه تحديد صحتها.

2.1. مشكلة استعراض المعلومات بدون ترخيص

تحدث هذه المشكلة من خلال اختراق طرق التحكم في الدخول للمواقع الإلكترونية وهنا تجدر الإشارة إلى أمر بالغ الأهمية وهو أنه يجب على المستخدم الحفاظ على سرية كلمة المرور، لأنها تشكل خط الدفاع الأول في وجه الدخول غير المرخص، وبهذه الطرق يمكن منع حدوث الجرائم المتعلقة بانتهاك البيانات والمعلومات المنشورة على المواقع الإلكترونية.

3.1. قضية الأخطاء البشرية وعمليات العبث المقصود

تؤدي هذه المسألة إلى تلف أو تشويه البيانات مما ينتج عنها أن تصبح البيانات عديمة الجدوى، وغير آمنة للاستخدام. وهنا، لابد من حماية عمليتي نقل المعلومات وتخزينها وذلك لمنع أي تغيير للمحتوى بشكل متعمد أو غير متعمد وتكمن أهمية ذلك في الحفاظ على محتوى مفيد وموثوق به.

2. تحديات الإفصاح المحاسبي الإلكتروني

وتجدر الإشارة إلى أن التحديات التي يواجهها الإفصاح المحاسبي عبر الإنترنت هي عديدة ومتنوعة وقد تم تصنيفها كالآتي:[1]

1.2.الخصائص التكنولوجية لصفحة الويب

ترجع التحديات المرتبطة بالخصائص التكنولوجية لصفحة الويب إلى ما يلي:

-التلاعب في الكشوف المالية من خلال قيام بعض الأطراف باختراق موقع الشركة سواء من داخلها أو خارجها وإجراء بعض التعديلات على معلومات الكشوف المالية.

-التلاعب في تقرير محافظ الحسابات المرفق مع الكشوف المالية المنشورة إلكترونيا سواء من طرف الشركة أو من طرف خارجي دون ترك أي أثر على كيفية حدوث هذا التغير.

-قيام بعض المؤسسات بإعداد تقرير محافظ الحسابات وهمي متضمنا توقيع مزيف لمحافظ الحسابات.

-إمكانية إجراء مسح ضوئي (Scanning) لتقرير وتوقيع محافظ الحسابات المرفق بالكشوف المالية لمؤسسة ما وإرفاقه بالكشوف المالية لمؤسسة أخرى لم يتم تدقيقها.

-تضمن الموقع الإلكتروني ملفات صوتية وفيديوهات وغيرها يوحي للمستخدم بأن تلك الملفات تدخل ضمن نطاق التقرير المالي واعتقاده أن تلك الملفات يشملها تقرير محافظ الحسابات مما يؤدي إلى التضليل.

---

[1] فتح الإله محمد و محمد سعد، "**تقييم جودة المحتوى الإعلامي للتقارير المالية المنشورة إلكترونيا في سوق الخرطوم للأوراق المالية من وجهة نظر المستثمرين**"، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، فلسطين، المجلد الأول، العدد الثالث، ماي 2017، ص: 22-23.

-التحديث المستمر للمعلومات على الموقع الإلكتروني الذي قد يضعف الثقة تجاه المعلومات خاصة وأن ذلك يوحي إلى المستخدم أن تلك المعلومات الحديثة يشملها تقرير محافظ الحسابات في حين أنها عكس ذلك.

2.2. اختلاف وتنوع ممارسات الإفصاح الإلكتروني ومدى وحجم الإفصاح

ترجع التحديات المرتبطة بممارسات الإفصاح المحاسبي الإلكتروني إلى ما يلي:

-الخروج عن قواعد الإفصاح العادل فقد تتعمد بعض المؤسسات حذف بعض الكشوف المالية الأساسية أو الإيضاحات المتممة لها.

-عرض معلومات اختيارية تخرج عن نطاق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ولم تخضع للتدقيق من قبل محافظ الحسابات.

-تضمين الموقع الإلكتروني معلومات محاسبية تنبؤية مستقبلية غير خاضعة للتدقيق من قبل محافظ الحسابات.

-نشر الكشوف المالية بدون إرفاق تقرير محافظ الحسابات مما قد يثير الشك لدى المستخدم حول مصداقية تلك الكشوف وأن الهدف هو إخفاء معلومات مهمة يتضمنها التقرير.

-قيام بعض المؤسسات بنشر تقرير محافظ الحسابات مرفقا بالكشوف المالية إلكترونيا دون وجود توقيع محافظ الحسابات عليه مما قد يؤثر على مصداقيته لدى المستخدمين.

3. موقف المنظمات المهنية من الإفصاح المحاسبي الإلكتروني

نظرا لحداثة الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في بيئة الأعمال، فإنه لا يزال يدخل في نطاق الإفصاح الاختياري أي أن الشركات لها حرية تبنيه من عدمها. كما أن أغلب الدول لم تصدر بعد معايير تنظم هذه الممارسة لكن بالمقابل هناك اهتمام لهذا النوع من الإفصاح من جانب منظمات مهنية دولية معروفة والتي تعمل جاهدة على أن يكون الإفصاح المحاسبي الإلكتروني معتمدا من طرف جميع الشركات، لأن مزاياه وفوائده تسمح بتحسين نوعية الإفصاح عن المعلومات إذا ما تم الحرص على موثوقيتها.

ومن أهم المنظمات العالمية التي أولت اهتمام لنشر المعلومات المحاسبية إلكترونيا ما يلي:[1]

1.3. موقف المنظمة الدولية للهيئات المشرفة على أسواق المال International Organization of Securities Commissions**(IOSCO)**

قامت المنظمة الدولية للهيئات المشرفة على أسواق المال IOSCO بنشر ثلاثة تقارير حول نشاط الأوراق المالية على الإنترنت، وهذه التقارير تقدم ممارسات ومبادرات لدعم أصحاب المصالح في السوق المالية، كما تحتوي على مبادئ تحمل توجيهات ونصائح للمنظمات المهنية المحلية أيضا.

[1]Oxibar Bruno, Communication Financière sur les Sites Internet des Groupes cotés Français, **Crises et Nouvelles Problématiques de la Valeur**, May2010,Nice, France, pp:09-10.

تم إصدار التقرير الأول في 1998، ومن بين المبادئ التي جاء بها هي أن المنظمين يجب أن يتعاونوا على نشر المعلومات على الإنترنت وأن استعمال هذه الوسيلة هو في تطور مستمر.

التقرير الثاني تم إصداره في جوان 2001، حيث ركز على المخاطر المحتملة وخاصة مسؤولية نشر معلومات بروابط تفاعلية ومنع التجاوزات التي يمكن أن تحدث، أم التقرير الثالث الذي أصدر في أكتوبر 2003، فيتناول المخاطر المرتبطة بأمن الأنظمة المعلوماتية.

2.3. موقف مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB

نشر المجلس في نوفمبر 1999 أول مشروع لوضع معايير في مجال الاتصال المالي عبر الإنترنت تحت عنوان دراسة تقرير الأعمال في الإنترنت. تقدم هذه الدراسة نظرة شاملة حول الاتصال المالي عبر الإنترنت عالميا، كما تستعرض آخر التكنولوجيات المتاحة لتطبيق هذا الأسلوب.

تضمنت هذه الدراسة مجموعة من الاقتراحات حول المعايير التي سوف يتم وضعها لدعم ممارسة الاتصال المالي الإلكتروني حسب البيئة التكنولوجية السائدة. كما توصلت إلى توصيتين أساسيتين هما: أهمية تبني دليل للتطبيق السليم لنشر المعلومات المالية عبر الإنترنت وثانيا ضرورة وضع اتفاق حول تبني لغة مشتركة حول الاتصال المالي الإلكتروني يستجيب لاحتياجات مستخدمي المعلومات المالية المنشورة عبر الإنترنت.

3.3. مجلس معايير المحاسبة المالية FASB

في 2000، قام مجلس معايير المحاسبة المالية FASB بإعداد دراسة توضح أثر التقنية على تغيير شكل التقرير المالي، ووضع على موقعه على الإنترنت نماذج ينبغي أن يكون عليها التقرير المالي لشركة افتراضية، وحدد مجموعة من معايير التقرير على الإنترنت والتي ينبغي التأكد من وجودها وتنفيذ الشركة لها عند نشرها التقارير والكشوف المالية الخاصة بها على مواقعها على شبكة الإنترنت والتي تتمثل في عدم تضارب محتويات التقارير المالية المنشورة على الإنترنت مع المنشورة ورقيا، وتحديد الجزء من موقع الشركة على الإنترنت الذي يتم عرض الكشوف المالية فيه حتى يسهل الوصول إليه وأن يخضع للرقابة والمتابعة من طرف محافظ الحسابات، كما ينبغي الإبقاء على مكان وصفحات التقرير في الموقع الإلكتروني لفترات معينة بحيث يمكن للمستخدمين الرجوع إليه عند الحاجة.[1]

[1] ناظم حسن عبد السيد، **مرجع سبق ذكره**، 2012، ص ص: 181-182.

المبحث الثاني: لغة تقارير الأعمال الموسعة (eXtensible Business Reporting Language)

على الرغم من المزايا العديدة التي تصاحب تطبيق الإفصاح المحاسبي الإلكتروني إلا أنه كان يواجه تحديا كبيرا فيما يخص مصداقية المعلومات التي يتم نشرها عبره. لذلك، تم تدعيمه بما يسمى بلغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL كأداة ترميز تساعد على إعداد الكشوف المالية ونشرها بطريقة تضمن أمان وسلامة المعلومات فضلا عن امكانية تحليلها في أسرع وقت ممكن.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول لغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL

تعتبر لغة تقارير الأعمال الموسعة آخر ما تم التوصل إليه في مجال تطوير التقرير المالي الإلكتروني، وهي تقنية لاقت الكثير من الاهتمام نظرا لأنها تدعم الإفصاح المحاسبي الإلكتروني بطريقة فعالة وتجعل الجميع يستفيد من مزاياه بكفاءة عالية.

1. مفهوم لغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL

تعرفها **المنظمة العالمية للغة تقارير الأعمال الموسعة** والتي تأسست في 1998 خصيصا لتطوير هذه اللغة على أنها" المعيار الدولي واللغة التي تسمح بإعداد تقارير الأعمال إلكترونيا وتبادلها، من خلال تحديد شروط إعداد هذه التقارير لتقديم محتوياتها بشكل فريد من نوعه، فهي تضمن نقل المعلومات بين المنظمات بكفاءة وسرعة ودقة من خلال إنشاء تعاريف موثوقة قابلة لإعادة الاستخدام، تسمى تصنيفات، والتي تلتقط المعنى المتضمن لشروط التقارير المالية، دون تحديد نوع هذه المعلومات.[1]

تم تعريفها كذلك على أنها" لغة إلكترونية معيارية مجانية قابلة للتوسع أساسها لغة **Extensible Markup Language (XML)** المعيارية، حيث تعتمد على نشر التقارير المالية عبر الإنترنت بسرعة وبأقل تكلفة ممكنة. لذلك، فهي تهدف إلى تزويد المجتمع المالي وبيئة الأعمال بتقارير وكشوف مالية تم إعدادها ونشرها بصيغ معيارية تستطيع استخراج أو استخلاص البيانات المالية أو جزء منها بشكل موثوق وتبادلها آليا.[2]

تعرف كذلك لغة تقارير الأعمال الموسعة **XBRL** على أنها عبارة عن معيار دولي مستقل مفتوح لمنصة التداول الإلكتروني في الوقت المناسب، وبكفاءة عالية وفعالة من حيث التكلفة، ومن حيث إعادة توجيه وتوصيل بيانات التقارير المالية إلى مستخدميها.[3]

---

[1] https://www.xbrl.org/the-standard/what/an-introduction-to-xbrl/Consulté le 20/03/2018 à 22 :25.

[2] سامر قنطقجي، **لغة الإفصاح المالي والمحاسبي**، دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الأولى، سوريا، 2012، ص:144.

[3] Bergeron Bryan, **Essentials of XBRL Financial Reporting in the 21st Century**, John Wiley & Sons, USA, 2003, p:15.

هو برنامج صمم خصيصا للتطبيقات المالية أو المحاسبية، وتعتمد على قدرة الحاسب الآلي على قراءة علامات(tags) تميز الحقول المحاسبية وفقا لتصنيف معين، وتقوم الفكرة الرئيسية لهذا التطبيق على سهولة انتقال المعلومات من خلال الشبكة العنكبوتية لجهات مختلفة. يعتمد النظام على توحيد نمط المعلومات ومن ثم يتم تصنيف وعرض المعلومات بطريقة يسهل معها على الشركات والمحللين الماليين والمستثمرين والمقرضين وكل من له اهتمام بشكل أو بآخر قراءة النتائج المالية بشكل أكثر سهولة وفعالية.[1]

إذن مما سبق يمكن القول بأن لغة تقارير الأعمال الموسعة ***XBRL*** هي لغة برمجة رقمية مرنة لوصف البيانات المالية ونشرها إلكترونيا، حيث تعتمد هذه اللغة بشكل أساسي على ربط المحتوى المحاسبي والإفصاحات بعلامات ورموز تعرف كل عنصر ليسهل استخدامها وتحليلها من قبل المستثمرين ومحللي السوق وكل من له مصلحة في ذلك، وتعتمد هذه اللغة على قاموس مصطلحات يدعى بالتصنيف ***Taxonomy***وهو يصنف البيانات حسب المعايير المحاسبية المعتمدة.

2. التطور التاريخي للغة تقارير الأعمال الموسعة *XBRL*

بدأت فكرة هذا المشروع من خلال تشارل ز هوفمان ***Charles Hoffman*** في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك في سنة 1997 وهو خبير محاسبي أمريكي قام بابتكار فكرة جديدة لتوزيع وتبادل المعلومات المالية وذلك باستعمال لغة الترميز الموسعة **XML**، ففي 1998 قدم مشروعا للمعهد الأمريكي للمحاسبين المعتمدين American Institute of Certified Public Accountants**(AICPA)**، ووافق هذا الأخير على دعم هذه الفكرة، ثم تم تأسيس لجنة مختصة بتطوير لغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL وبالفعل في أكتوبر 1999 تم البدء في ذلك.

تم أولا البدء بتطوير قاموس لغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL بالإعتماد على XML، ثم بعد ذلك قامت اللجنة بإعلان أول مؤتمر وذلك في أفريل 2000 لتقديم لغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL للعالم والإعلان عن تأسيس المنظمة العالمية لتبني وتوسيع لغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL. في فيفري 2001، حضر ممثلو 10 دول للملتقى الأول حول XBRL، ثم بتجدد اللقاء في جوان وأكتوبر من نفس السنة للحرص على تطوير هذه اللغة في دول أخرى في ديسمبر 2001، تم اختبار هذه اللغة الجديدة لإعداد التقارير عن طريق الكمبيوتر من قبل الصناعة المصرفية في الولايات المتحدة، حيث نجح بنك في أميركا في اختبار لغة تقارير الأعمال الموسعةXBRL باستخدام معلومات العميل الحقيقية.

وفي مارس 2002، كانت شركة مايكروسوفت العملاقة للتكنولوجيا أول شركة تقدم تقاريرها المالية باستخدام لغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL.[2]

---

[1] خالد محمد البسام، "**لغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL**"، مجلة المحاسبة، الجمعية السعودية للمحاسبة، السعودية، العدد58، 2013، ص: 10.

[2] Sheree M.Corken, Mark.I. Morgan, "**Introduce XBRL to business Student"**, American Journal Of Business Education, May2012, vol5, No03, p: 321.

تم إجراء استطلاع حول رأي كبار استشاري تكنولوجيا المعلومات بالإضافة إلى المحللين الماليين في XBRL، واتفقوا على أنها واحدة من التقنيات السبع المتطورة التي من المتوقع أن يكون لها تأثير كبير على الأعمال التجارية وعلى إحداث ثورة في أداء الشركات. وفي الوقت الحالي، تشارك أكثر من 500 شركة ومنظمة ووكالات تنظيمية في تطوير لغة تقارير الأعمال الموسعةXBRL. [1]

3. آلية عمل لغة التقارير الموسعة XBRL

تعتمد لغة تقارير الأعمال الموسعة **XBRL** على شبكة الإنترنت في عرض وتصنيف المعلومات، وهي تتميز بمفردات ومفاهيم خاصة بها. لذلك، من المهم جدا قبل التطرق إلى آلية عمل لغة تقارير الأعمال الموسعة **XBRL**، يجب التعرف على أهم هذه المفردات وهي[2]:

-**العلامة أو الوصف(Tag)**، يشير إلى العنوان أو الإسم الذي يبدأ وينتهي به كل عنصر يشتمل عليه البرنامج المكتوب بلغة XBRL.

-**عملية العنونة أو التوصيف(Tagging Process)**، هي العملية التي يتم بمقتضاها وصف البيانات المحاسبية بلغة تقارير الأعمال الموسعة**XBRL**.

-**توصيف الملفات(Tagging Filing)**، هي العملية التي يتم من خلالها تحويل الملفات للشكل الذي تتطلبه لغة تقارير الأعمال الموسعةXBRL.

-**عناوين اللغة (XBRL tags)**، هي عبارة عن العناوين التي يشتمل عليها البرنامج المكتوب بلغة تقارير الأعمال الموسعة**XBRL**.

-**قاعدتا البيانات (IDEL و EDGAR)**، هما نظامان للإمداد بالبيانات بشكل تفاعلي في سوق الأوراق المالية الأمريكية وقد تم تحديث نظام IDEL عام 2009.

-**مواصفات اللغة (XBRL Attributes)**، هي الخصائص أو المواصفات الخاصة بهذه اللغة، وتشتمل على العنوان الرسمي، والاسم والرصيد والبيان/الوصف والمرجع والمحتوى.

-**لغة XML**، وهي لغة الترميز الموسعة التي تصف وتعرف البيانات التي يتم تداولها.

-**لغة HTML**، هي لغة ترميز خاصة بعرض النصوص وطرق إظهارها للمستخدمين.

-**الدليل الإرشادي Schema**، و هو عبارة عن الدليل الذي يحدد ويعرف هيكل ومحتوى العناصر التي تشمل منها لغة التمييز الموسعةXML.

---

[1]Baldwin Amelia, Trinkle Brad, **The impact of XBRL: A Delphi Investigation**, The international Journal of Digital Accounting Research, Vol11, 2011, pp: 1-2.

[2]أسامة السعيد، "**التصنيف السعودي للمعلومات المحاسبية باستخدام لغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL**"،مجلة المحاسبون الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، السعودية، العدد68، جانفي2011، ص: 35.

-**التصنيفTaxonomy**، هو القاموس الخاص بأسماء وعناصر لغة الترميز الموسعة XML والتي يتم تحديدها بوضوح عند إعداد تقارير الأعمال، بحيث يبرز اسم كل عنصر "حقيقة مالية" تخدم الأغراض المحددة بهذه التقارير.

-**مستند/ تقرير لغة XBRL**، هو المستند أو التقرير المنفذ بلغة XBRL ويعكس المعلومات المطلوب الحصول عليها لكي يتم التقرير عنها.

-**المستند المستخلص Instance Document**، هو عبارة عن التقرير الذي يصف معلومات محاسبية معينة من أمثلتها قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل.

-**القائمة النمطية Style Sheet**، هي عبارة عن الشكل الذي يعرض عليه المستند/ التقرير المطلوب استخلاصه.

بالنسبة للآلية التي تعتمد عليها لغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL، فهي تقوم على تقنية ترميز العناصر التي تتضمنها الكشوف المالية، على شكل بطاقات بيانات ويترتب على التطبيقات فهمها واسترجاع محتوياتها آليا، لأن المستندات الناتجة ترحل إلى الويب لتمكين المهتمين من إيجاد واستخدام المعلومات التي يرغبونها بسهولة، حيث تعتمد XBRL على بنية مستندات XML التي تمر بثلاث مراحل لتصبح جاهزة للاستعمال وهي مرحلة تعريف البطاقات TAG ومرحلة تعريف نوع المستند ومرحلة عرض النتائج في مستندXML. يسمى المستند النهائي بصيغة XBRL المستند المقترح Instance Document وهو مستند متوافق مع XML يتضمن عنصر أو أكثر من XBRL ومراجع اختيارية لروابط XLink وقواعد الربط Linkbases، وبعد ترميز البيانات المالية بشكل صحيح تستعمل أدوات XML لتحليل البيانات ولتشكيل قواعد البيانات والتقارير وأسلوب التحويل إلى HTML ووظائف أخرى. ثم تصبح المعلومات جاهزة للتبادل والمعالجة، ثم بعد الانتهاء من إعداد قاموس لغة XBRL تأتي مرحلة التطبيق وهي ترجمة الكشوف المالية للشركة استنادا إلى قاموس المصطلحات التي تقوم على ترميز وتعريف مفردات التقرير المالي للشركات باستخدام البطاقات التعريفية Tags والتي تتطابق أسماؤها مع أسماء المفاهيم أو المصطلحات المالية المتفق عليها والواردة بالقاموس، ثم فحصها ثم ترجمتها.[1]

[1] سامر قنطقجي، **مرجع سبق ذكره**، 2012، ص:150-193.

يمكن توضيح آلية عمل لغة تقارير الأعمال الموسعة في الشكل الموالي:

الشكل 9: آلية عمل لغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL

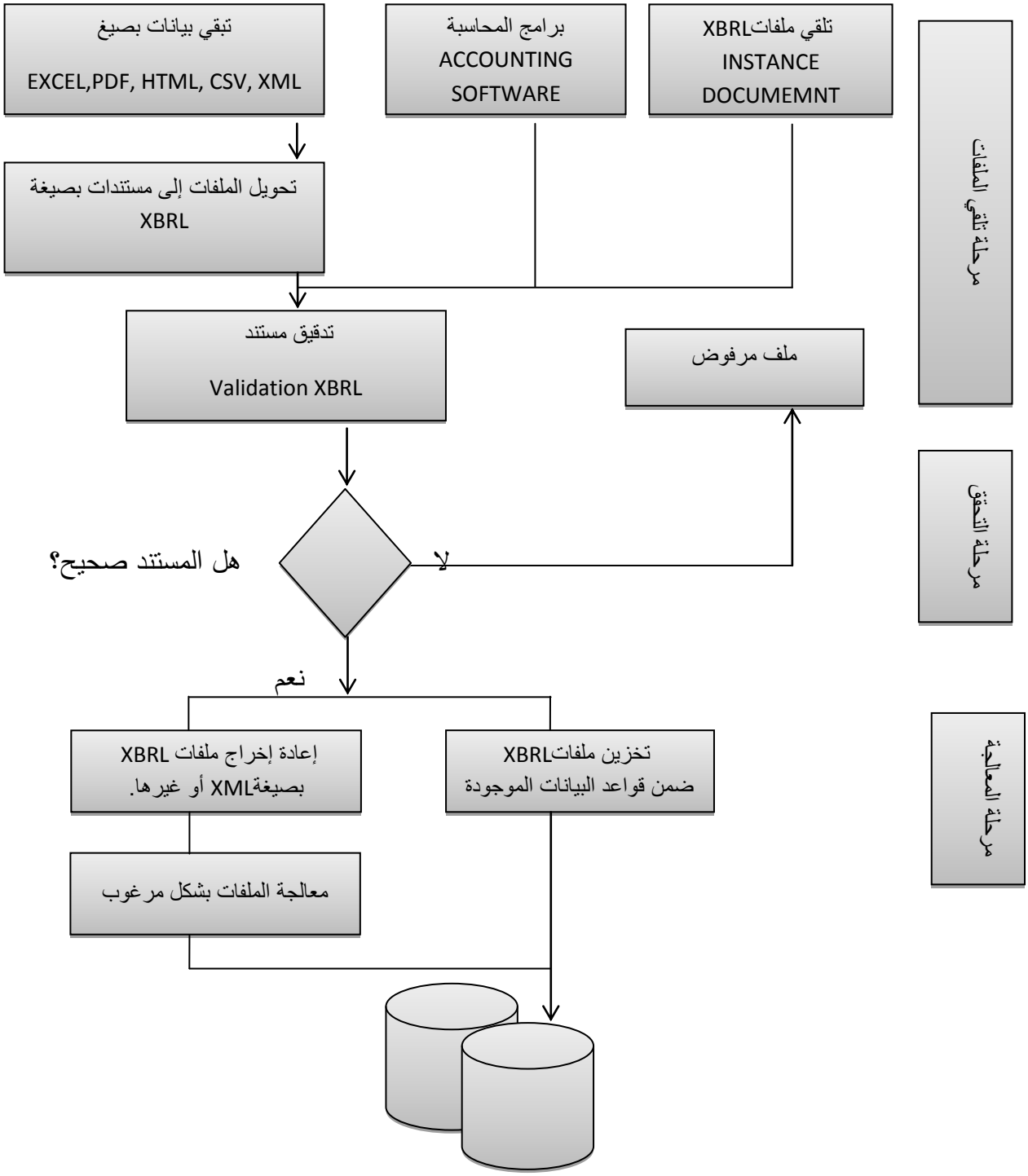

المصدر: سامر مظهر قنطقجي، مرجع سبق ذكره، 2012، ص: 156.

4. العوامل المؤثرة في تطبيق لغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL.

باعتبار لغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL لغة جديدة وتقنية حديثة فإن هناك عوامل كثيرة يمكن أن تؤثر في توجه المؤسسات الاقتصادية إلى تبنيها وتطبيقها، وهذه العوامل لا تخص فقط هذه اللغة وإنما كل التقنيات الحديثة التي تدخل حيز التطبيق من قبل الأفراد، ويمكن إيجازها كما يلي[1]:

1.4.العوامل الفردية، ويقصد بها مدى قبول التقنيات الحديثة لدى الأفراد الذين سوف يعملون بها. فالفرد هو العامل الأول الذي يتوقف عليه في كثير من الأحيان نجاح تطبيق التقنية الحديثة أو فشله. ولأهمية هذا العامل هناك العديد من النماذج التي تقوم بعرض وتفسير العوامل الفردية ودورها في تطبيق التقنيات المعلوماتية.

2.4. عوامل البيئة الخارجية، وتخص الأسواق والقطاع الذي تعمل فيه الوحدات الاقتصادية، بالإضافة إلى الدور الحكومي في التوعية بمزايا تلك التقنية على مستوى المؤسسة وكذا تشجيع عمليات البحث والتطوير وتشجيع المؤسسات التي تتبنى هذه التقنيات. كذلك تمثل درجة عدم التأكد في الأسواق من بين العوامل التي تؤدي دورا في تبني هذه اللغة حيث كلما كانت المؤسسة تعمل في بيئة تتسم بعدم التأكد ودرجة عالية من المخاطر كلما كانت توجهاتها نحو تطبيق المزيد من التقنيات المعلوماتية الحديثة أكثر من مثيلاتها التي تعمل في بيئة سوق تمتاز بدرجة تأكد أعلى. يضاف إلى أنه قد تضغط المنظمات المهنية على المؤسسات الاقتصادية باتجاه تطبيق هذه اللغة والهدف الأساسي هو الحصول على المنافع التي توفرها.

3.4. **العوامل المنظمية،** تشير هذه العوامل إلى مدى استعداد المنظمات الاقتصادية لتطبيق التقنيات الحديثة، وتتمثل في درجة تعليم العاملين وميلهم نحو تبني تطبيق الابتكارات الحديثة. إضافة إلى ذلك، توجه الإدارة لتطبيق هذه اللغة لكونها صاحبة القرار في المؤسسة، وأخيرا حجم المؤسسة. فنظريا المنظمات كبيرة الحجم سيكون لديها الموارد التمويلية والتقنية الكافية لاستثمراها، بحيث تكون لديها القدرة الكافية على امتصاص المخاطر المصاحبة لتطبيقها.

4.4. العوامل التقنية، وتخص هذه العوامل المزايا التي تجعل مستخدميها يفضلونها على تقنية أخرى، ومدى توافقها وتطابقها مع احتياجات المستخدمين وقيمهم وأعرافهم وتوجهاتهم، وكذلك درجة التعقيد وصعوبة فهم واستخدام هذه اللغة حيث كلما كانت سهلة ومفهومة كلما كانت سريعة في انتشارها، كما أن تقنية التي تتميز بقابلية الاختبار تكون فيها نسبة عدم التأكد أقل بالنسبة للأفراد الذين ينوون استخدامها مستقبلا، وأخيرا النتائج

[1] محمد خديج و محمد الشجيري، "**قياس مدى امكانية تطبيق لغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL والعوامل المؤثرة–دراسة ميدانية في إقليم كردستان العراق–**"، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، الأردن، المجلد 17، العدد الثاني، 2015، ص ص: 188–189.

المنظورة منها فالنتائج المنظورة تقلل من نسبة عدم التأكد كذلك تحفز مناقشة الأفكار الجديدة بين مستخدميها حول التقنيات الحديثة.

المطلب الثاني: خصائص لغة التقارير الموسعة XBRL ومزاياها

تعتبر لغة التقارير الموسعة XBRL تقنية حديثة في مجال المحاسبة. لذلك، لديها العديد من المزايا التي تميزها عن باقي اللغات التي اعتمدت عليهم لتطويرها ولكي تصبح بشكلها الحالي.

1. مزايا لغة التقارير الموسعة XBRL

تعتمد XBRL على فكرة التعامل مع المعلومات المالية بترميزها بطريقة يفهمها الجميع وفقًا للمعايير المحاسبية سواء كانت المبادئ المحاسبية المقبولة عموما GAAP أو المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ الدولي (IFRS/ IAS)، بالإضافة إلى تبادل المعلومات بطريقة مشفرة بشكل دقيق بين أنظمة المعلومات الإلكترونية وتعامل أجهزة الكمبيوتر مع بيانات لغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL بذكاء. وعليه، يمكن لأجهزة الكمبيوتر "التعرف على المعلومات في مستند XBRL، وتحديدها، وتحليلها، وتخزينها، وتبادلها مع أجهزة الكمبيوتر الأخرى وعرضه تلقائيًا بطرق متنوعة للمستخدمين.[1]

إذن تسمح لغة تقارير الأعمال بتحقيق المزايا الآتية:[2]

-تخفيض الوقت والجهد اللازمين لإعداد المعلومات والتقارير وكذلك اللازمين لتحليل المعلومات لأنها ستكون في شكل جاهز للتحليل ويمكن تحويلها بسهولة لأي شكل يرغب به المستخدم.

-تحسن من عملية توزيع معلومات الأعمال بدون فقد لأمانة ومصداقية البيانات كما تقلل من الأخطاء المترتبة على إدخال البيانات حيث إن كل التقارير يتم الحصول عليها من مصدر معلومات واحد فقط.

-تحسن من إمكانية الاعتماد وسرعة الحصول على المعلومات المالية بحيث يمكن للمساهمين والدائنين والمنظمين والمحللين وغيرهم الحصول على البيانات المطلوبة بسرعة وبدقة وكفاءة، وذلك يجعل متصفح الويب يبحث بشكل أكثر دقة وملائمة عن المعلومات المالية المطلوبة نظرا لاعتماد لغة XBRL على لغة XML والتي أصبحت على نطاق واسع أساس تداول البيانات عبر الإنترنت.

-تحسين قابلية المعلومات المالية للمقارنة حتى في حالة اختلاف نظم الحسابات المستخدمة، ويرجع السبب في ذلك إلى الترميز الموحد لكل مفردات التقارير.

---

[1] James Gunn, **XBRL : Opportunities and Challenges in Enhancing Financial Reporting and Assurance Processe**s, American Accounting Association, Vol1, 2007, p:36-37.

[2] جيهان عبد المعز الجمال، **مرجع سبق ذكره**، 2014، ص ص 461-463.

-تدعم خاصية مصداقية المعلومات المعروضة على شكل الإنترنت من خلال تدعيم تكنولوجيا التوقيع الرقمي.

-تسمح بالتبادل الأوتوماتيكي وعمل ملخصات موثوق فيها من المعلومات المالية عبر كل أشكال البرامج والتكنولوجيا بما فيها الإنترنت مما يضفي مزيد من الملائمة للمعلومات المالية، كما أنها ليست ملكا لشركة أو جهة معينة ولكنها متاحة مجانا لجميع الشركات والمستفيدين غبر العالم لكونها نتاج مجهودات عالمية مشتركة.

-تسمح بإمكانية تبادل البيانات حيث تتفق لغة XBRL مع التوصيات الصادرة عن لجنة الويب W3C بشأن لغة XLM ومن ثم فإن المعلومات المعدة بلغة XBRL يمكن أن تظهر على الويب أو ترسل إلى قاعدة بيانات أو إلى الطابعة أو إلى مستند صوتي لسماعها أو إلى البريد الإلكتروني أو إلى الشاشة أو تستخدم لإعداد ملف آخر بلغة XML.

-تؤدي إلى ثبات طرق عرض التقارير المحاسبية مما يسهل من تحليل ومقارنة هذه المعلومات التي تحتوي التقارير سواء كانت معلومات مالية أو غير مالية.

-تسهل من إعداد كشوف مالية موحدة حتى بين الشركات التي تستخدم نظم محاسبية مختلفة، حيث تدعم هذه اللغة من حدوث تكامل بين النظم المحاسبية من خلال إعداد قاموس التصنيف الداخلي الذي يستخدم كأساس موحد ومعياري لترميز جميع مفردات الكشوف المالية.

-تسهل من عملية تجميع المعلومات التي يقدمها كل نظام داخلي في الشركات الدولية، حيث إنها ستكون معروضة بشكل موحد وبطريقة تسمح بترجمة المبادئ المحاسبية المختلفة بين الدول.

-تمكن إدارة الشركة من الوصول الأكثر سرعة للمعلومات في مختلف أقسام وفروع الشركة ونقل هذه المعلومات داخل الشركة وخارجها لحملة أسهمها.

-تلبي احتياجات المستثمرين الحاليين والمستخدمين الآخرين للمعلومات المالية من خلال تقديك معلومات دقيقة وموثوق فيها لتمكنهم من اتخاذ قرارات مالية جوهرية.

-تمكن من الإفصاح عن مزيد من المعلومات الإضافية المتنوعة لسهولة أي نوعية من البيانات باستخدامها.

-تحقق إمكانية الاتصال بمستخدمين غير محددين مما يحسن من إمكانية وصول الشركات الصغيرة للمستثمرين المحتملين.

-تسهل من عملية التوافق مع أية تغيرات في المعايير أو القوانين.

2. إسهامات XBRL في تحسين الإفصاح المحاسبي

تتمثل إسهامات هذه اللغة لوظيفة الإفصاح المحاسبي فيما يلي:[1]

-تتميز لغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL بمقدرتها على قراءة العلامات الخاصة للحاسب الآلي، وتطبيقها للمعلومات المالية في تقارير الأعمال. ويتم ذلك من خلال تحويل هذه التقارير إلى مكعبات نصية بسيطة من المعلومات التي يمكن فهمها بسهولة ومعالجتها بواسطة برامج الإعلام الآلي.

-تساهم لغة تقارير الأعمال الموسعة في تخفيض التكلفة إلى الثلث، حيث تستطيع تحضير وتوحيد أنماط وتحليل واستخدام معلومات الأعمال، والتحول السريع بين اللغتين العربية والإنكليزية.

-تتسق لغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL مع جميع أنواع البرامج فليس هناك حاجة إلى إعادة تنسيق المعلومات و/أو الحاجة إلى ترجمتها، مما يؤدي إلى السرعة الفائقة في جميع المعلومات، وسهولة وصول متخذو القرارات إليها بجهد أقل وبشكل منتظم.

-تتيح لغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL فرصة وصول المستثمرين للمعلومات المحاسبية بشكل أفضل بمجرد زيارة موقع الشركة، من خلال توفير الملفات المحاسبية بنمط PDF. مما يرفع من كفاءة قراراتهم، ولاسيما في حالة اتخاذ قرارات شراء أو بيع أو الاحتفاظ بأوراقهم المالية.

-تسمح لغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL بإجراء تحليل مباشر ومقارن وبدقة عالية للمعلومات المحاسبية المحتفظ بها للشركات المرجعية و/أو المنافسة، مما يرفع فعالية وكفاءة التحليلات المالية والمحاسبية.

-اتجهت العديد من الهيئات المنظمة الأوراق المالية العالمية إلى إلزام الشركات المدرجة في أسواقها باستخدام تقنية لغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL لتحقيق مزايا لحملة الأسهم، والعملاء، والموردين، ولإدارة هذه الأسواق، والمحللين الماليين، والإعلام الاقتصادي.

-انتقلت لغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL بنشر الكشوف المالية إلكترونيا من مرحلة الإعتماد على وسائل مقيدة للنشر، لا تسمح بربط المعلومات المحاسبية المنشورة مع بيانات أخرى تتعلق بها، إلى مرحلة يتم فيها ربط النصوص ونقلها وتبادلها ونشرها عبر الويب باعتبارها لغة إلكترونية وليست لغة إجرائية تقليدية.

[1] أسامة سعيد، **مرجع سبق ذكره**، 2011، ص:37.

المطلب الثالث: متطلبات نجاح لغة التقارير الموسعة XBRL

في بداية تطبيق لغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL سوف يكون هناك العديد من التحديات التي تواجه المؤسسات، إلى جانب ضرورة توفر جملة من العناصر التي لابد من إدراكها والعمل على توفيرها لضمان نجاحها. لذلك، سعيا نحو جعل هذه اللغة سهلة التطبيق هناك مساعي عديدة لتطويرها بطريقة تزيل إشكاليات كثيرة رافقتها منذ ظهورها.

1. متطلبات نجاح لغة التقارير الموسعة XBRL

تصنف متطلبات نجاح هذه اللغة إلى خمسة عناصر هامة تتمثل فيما يلي:[1]

-المقدرة على التصنيف الرسمي للحقول التي يشتمل عليها التقرير Tagging Process.

-بناء النظام المحاسبي داخل المنظمة على أساس لغة التمييز الموسعةXML.

-صلاحية تقارير XBRL وإمكانية الاعتماد الرسمي عليها.

-الحاجة للتأكد من أن تقارير XBRL تتمتع بالاتساق الداخلي Internally consistent.

-الحاجة للتأكد من أن عملية إعداد خريطة علامات XBRL تتم بشكل ملائم وفي الوقت المناسب.

2. آفاق تطبيق لغة التقارير الموسعة XBRL

تثبت الأحداث المتوالية التي يشهدها عالم الأعمال وخاصة بعد سلسلة الأزمات الاقتصادية التي شهدها، إلى زيادة الطلب على لغة تقارير الأعمال الموسعةْ XBRL من طرف الشركات ومساهميها للمزايا العديدة التي تحققها هذه اللغة في ضمان موثوقية المعلومات التي تتضمنها الكشوف المالية والوضوح الذي تعتمده لنشر هذه الأخيرة.

ولن تكون منافع استخدام هذه اللغة مقتصرة على المؤسسة والمساهمين فقط، بل سوف يستفيد أصحاب المصالح الأخرى، فمصلحة الضرائب يمكن أن تستفيد من التصريحات الجبائية في الوقت المناسب بمجرد إرسالها لها في موقعها الإلكتروني، وكذلك البنوك يمكن أن يمكن أن تستفيد من هذه اللغة فالكشوف المالية التي ترسلها لها الشركات التي تقدم طلبا للحصول على قروض عبر البريد الإلكتروني بطريقة جاهزة للتحليل دون حاجة البنوك لإعادة تنظيمها.

وباعتبار الدول الأوروبية وأمريكا دائما من الدول السباقة في تطبيق أحدث الممارسات المحاسبية، فإنه تجدر الملاحظة إلى أن المفوضية الأوروبية قررت اعتماد هذه اللغة واعتبارها تصنيفا دوليا هاما، كما يرى رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة XBRL بأن التحدي الأكبر لهذه الدول هو الوصول إلى تصنيف دولي موحد لكافة دول الاتحاد الأوروبي".

[1] أسامة السعيد، **مرجع سبق ذكره**، 2011، ص:39.

أما في أمريكا، فقد أكدت لجنة تداول الأوراق المالية الأمريكية *Securities and Exchange Commission* (SEC)على التزام الشركات بتطبيق هذه اللغة، وضرورة تبني الإفصاح المحاسبي الإلكتروني اعتمادا على هذه اللغة لتوحيد طريقة إعداد وتداول الكشوف المالية.

3. الجهود الدولية المبذولة للاستفادة من لغةXBRL

في إطار تطوير لغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL، هناك الكثير من الجهود التي تبذلها المنظمات المهنية في مختلف دول العالم سعيا منها إلى جعلها الأكثر انتشارا وتطبيقا بين المؤسسات وبالتالي توحيد الممارسات المحاسبية، وفيما يلي عرض لأهم هذه الجهود[1]:

1.3. الجهود الأوروبية للاستفادة من XBRL

يمكن تمييز مراحل اهتمام الدول الأوروبيين ومفوضيتها في ثلاث مراحل على النحو الموالي:

-**المرحلة الأولى**، بدأت تداعيات هذه المرحلة عام 2003، حيث تم تطبيق هذه اللغة على نطاق حكومي واسع، واشتمل تصنيف هذه اللغة على تعريفات لجميع المصطلحات المستخدمة في أنواع التقارير المالية المختلفة، كعلامات مميزة يمكن قراءتها واستخدامها من خلال الحاسبات، وكان أبرز الجهات التي طبقت هذه اللغة في تلك المرحلة هي مصلحة الضرائب في ايرلندا، وقطاع المحليات/البلديات في ألمانيا، والقطاع المصرفي في أسبانيا، ومجلس المياه في هولندا، وهيئة إدارة الشركات في الدنمارك.

-**المرحلة الثانية**، لحقت هذه المرحلة في العام التالي 2004 مباشرة، حيث استخدمت هذه اللغة على النطاق التجاري، وكان أبرز الجهات التي طبقت عندئذ البنك المركزي الإسباني، البنك الأوروبي، والسبع والعشرون عضوا بالكامل كما ورد ذلك في معاهدة بازل 2، وذلك من خلال تطبيق لوائح محلية سواء إلزامية أو اختيارية داخل كل دولة.

-**المرحلة الثالثة**، مع نهاية عام 2004 اهتمت المفوضية الأوروبية بشكل رسمي بتوحيد التصنيف الخاص بهذه اللغة بشكل قاسي لكافة الدول السبع والعشرين، بحيث يصبح تصنيفا دوليا عبر موقع هذه اللغة www.xbrl.org. ويرى كونور أوكلي Conor O'Kelly رئيس اللجنة التنفيذية للغة تقارير الأعمال الموسعةXBRL على المستوى الأوروبي بأن التحدي الأكبر لهذه الدول هو الوصول إلى تصنيف موحد لكافة دول الاتحاد الأوروبي.

2.3.الجهود الأسيوية للاستفادة من لغة XBRL

مع أواخر عام 2003، كانت الصين أول دولة أسيوية تطبق هذه اللغة في سوق شينغهاي، ثم امتدت هذه اللغة إلى وكالة الخدمات المالية اليابانية، فضلا عن أسواق المال في سنغافورة وكوريا الجنوبية، ولكن

[1] جيهان عبد المعز الجمال، **مرجع سبق ذكره**، 2014، ص ص 464-466.

على عكس الوضع في دول الاتحاد الأوروبي فإن التصنيف الأسيوي يقع تطويره على عاتق أسواق الأوراق المالية، وليس عاتق الجهات الحكومية، ومن التطورات المنتظمة لهذه اللغة في السوق الصينية دخولها إلى مجال التقرير المالي عن صناديق الاستثمار، وتحليل وتقييم الاكتتابات، إعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة بشكل غير إلزامي، وبلغت عدد الشركات التي تطبق XBRL 300 شركة في السوق الصينية بالإضافة إلى 1000 شركة في طريقها إلى اقتناء واستخدام هذه التقنية.

3.3.الجهود الأمريكية للاستفادة من XBRL

أصدرت لجنة تداول الأوراق الأمريكية قواعد جديدة في يناير 2009، تلتزم فيها الشركات المسجلة لديها بتطبيق لغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL على ثلاث مراحل على النحو الموالي:

-**المرحلة الأولى (2009-2010)**، وفيها تلتزم الشركات العامة و الأجنبية بتطبيق مبادئ المحاسبة الأمريكية المتعارف عليها US GAAP والتي يزيد حق الملكية فيها عن 5 بليون دولار، بتطبيق لغة XBRL على تقاريرها المالية على التقارير الربع السنوية والسنوية.

-**المرحلة الثانية (2010-2011)**، وفيها تلتزم الشركات العامة الملتزمة بتطبيق مبادئ المحاسبة الأمريكية المتعارف عليها، والتي تزيد حقوق الملكية فيها عن 700 مليون دولار، بتطبيق لغة XBRL على تقاريرها المالية.

-**المرحلة الثالثة (2011-2012)**، وفيها تلتزم باقي الشركات الأقل حجما ولم تشتمل عليها المرحلة السابقة وكذلك الشركات التي تطبق المعايير الدولية لإعداد التقارير بتطبيق لغة XBRL على تقاريرها المالية. هذا ما يؤكد أهمية وفعالية لغة XBRL والرغبة الرسمية من لجنة تداول الأوراق المالية الأمريكية SEC في الاتجاه السريع نحو إعداد التقارير المالية ونشر المعلومات المحاسبية إلكترونيا عبر هذه اللغة، كلغة موحدة بين المتعاملين.

المبحث الثالث: الإفصاح المحاسبي الإلكتروني وحوكمة الشركات

تقوم حوكمة الشركات على خمسة مبادئ، ومن أهمها المبادئ المحاسبية المتمثلة في الإفصاح المحاسبي والشفافية، وهنا توجد إجابة عن علاقة الحوكمة بالإفصاح المحاسبي الإلكتروني، حيث يقوم كلاهما على هدف دعم هذين المبدأين بأسلوب يجعل مستخدمي المعلومات المحاسبية يستعملونها بثقة كبيرة في اتخاذ قراراتهم، ومن هذا المنطلق يجب التأكيد على العلاقة التبادلية الموجودة بينهما.

المطلب الأول: أثر حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي الإلكتروني

حوكمة الشركات ليست مهمة فقط لضمان حسن أداء الشركات، ولكنها ذات صلة أيضًا بسياسات الشفافية والكشف الخاصة بالشركة، والتي ستحسن فهم هيكل الشركة وأنشطتها وآفاقها المستقبلية. لذلك يمكن القول بأن الكشوف المالية عبر الإنترنت ترتبط ارتباطًا وثيقًا بهذا المفهوم، حيث تحتاج الأطراف المعنية بشكل عام والمستثمرين على وجه الخصوص إلى معلومات الشركة المتاحة.[1]

تناولت العديد من الدراسات أثر آليات حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي عبر الإنترنت. حيث قام العديد من الباحثين بإجراء دراسات ميدانية من خلال مقابلات مع المدراء التنفيذيين ومن بينهم شوا Choi وليفتش Levich وصرحوا جميعا بأن اتخاذ مثل هذا القرار يرجع لما يترتب عن هذا النوع من الإفصاح من منافع ومساوئ.

والجدير بالملاحظة أن نظرية الوكالة والإشارة تقدمان إطارا نظريا للإفصاح المحاسبي الإلكتروني، فالمعلومة المحاسبية تمثل أداة مراقبة وحماية للمساهمين ضد إخلال المدراء التنفيذيين بمصلحتهم. وبالتالي، تساهم المعلومة في التقليل من تكاليف الوكالة ليس فقط بين المساهمين والمسيرين وإنما أيضا بين المساهمين وأصحاب الذمم وكذلك باقي أصحاب المصالح، ولمعرفة أثر حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي الالكتروني، قامت أغلب الدراسات بمعرفة أثر كل من هيكل الملكية وتكوين مجلس الإدارة. والدراسات الموالية تمثل أهم النتائج التي تم التوصل إليها بخصوص هذا الموضوع.

في دراسة قام بها عبد السلام Abdelsalam وستريت Street لاختبار أثر خبرة واستقلالية مجلس الإدارة على وقتية نشر الكشوف المالية عبر الأنترنت، تم تطبيق الدراسة على عينة من الشركات الكبرى المسجلة في بورصة لندن، وتبين من خلالها أن هناك علاقة جوهرية بينهما. حيث إنه كلما زادت خبرة

[1] Raif Parlakkaya, Umran Kahraman, Huseyin Cetin, **The effect of the Corporation Governance on the Level of Internet Financial Reporting: Evidence from Turkish Companies**, International Scholarly and Scientific Research and innovation, Vol 9, No3, 2015, p:923.

مجلس الإدارة وعدم ازدواجية دور المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة كلما زادت وقتية الكشوف المالية الإلكترونية، وأنه لا علاقة بين استقلالية مجلس الإدارة وهذا النوع من الإفصاح.[1]

وفي دراسة أخرى لعبد السلام Abdelsalam والمصري El-Masry على عينة من الشركات المسجلة في بورصة إيرلندا، تبين من خلالها إلى هناك علاقة طردية بين توقيت الكشوف المالية الإلكترونية وبين استقلالية مجلس الإدارة وملكية المدير التنفيذي.[2]

هناك دراسة أخرى لكيلتون **Kelton** ويونغ **Yang**، أشارت إلى أن هناك علاقة لآليات حوكمة الشركات المتمثلة في حقوق المساهمين وهيكل الملكية وتشكيلة مجلس الإدارة و لجنة المراجعة تأثير على الإفصاح المحاسبي الإلكتروني، حيث تم اختبار ذلك على عينة من الشركات ذات الحجم المختلف، وتبين من خلالها أن الإفصاح عن المعلومات عبر الإنترنت يكون كبيرا في الشركات كلما زاد معدل استقلالية المديرين وقلت ملكية كبار المساهمين وضعفت نسبة حقوقهم، وأن لجنة المراجعة لها دور هام في زيادة شفافية الكشوف المالية الإلكترونية من خلال مراجعتها.[3]

دراسة أخرى لياب Yap وصالح Saleh من خلال إجراء مقابلات شخصية مع 10 من كبار المديرين لشركات ماليزية، تبين من خلالها أنه من بين الدوافع التي تجعل الشركة تنشر كشوفها المالية في موقعها الإلكتروني هو رغبتها في تحقيق الشفافية وضمان سهولة الوصول إلى معلومات الشركة، كما أن 90% من عينة الدراسة أكدت على أن هيكل الملكية هو أكثر الآليات التي لها تأثير ايجابي على اختيار الشركة للإفصاح المحاسبي الإلكتروني.[4]

هناك أيضا دراسة أخرى أتميني Atmini حول أثر آليات الحوكمة على الإفصاح المحاسبي عبر الإنترنت وتم إجراؤها على 420 شركة إندونيسية مسجلة في بورصة إندونيسيا، توصلت الدراسة إلى أن للجنة المراجعة فقط أثر على الإفصاح المحاسبي الإلكتروني لأنها من خلال الاجتماعات الداخلية والخارجية تقوم على رقابة إعداد المعلومات المالية ونشرها إلكترونيا، وبالتالي الحرص على تحقيق الشفافية وسهولة الوصول لها مما يؤدي إلى دعم حوكمة الشركات. أما بالنسبة لباقي الآليات، فلم تصل الدراسة إلى أي أثر

---

[1]Omneya Abdelsalam, Donna Street, **Corporate Governance and the Timeliness of Corporate Internet Reporting by U.K. listed companies**, Journal of International Accounting Auditing and Taxation, vol16, 2007, p: 126.

[2]Omneya Abdelsalam., Ahmed El-Masry., **The impact of board independence and ownership structure on the timeliness if corporate internet reporting of Irish listed companies**, Managerial Finance, Vol34, No 12,2008, page916.

[3]Andrea Kelton, Ya-wen Yang, (2008). "**The impact of corporate governance on internet financial reporting**". Journal of Accounting and Public Policy, vol27, No 1, 2008, page83.

[4] Kiew-Heong Yap, Zakiah Saleh, **Internet Financial Reporting in Malaysia : The Preparers' View**, Asian Journal of Finance& Accounting, Vol3, No 1, 2011, pp :153-154.

لها على النشر الإلكتروني للمعلومات المالية نظرا لطبيعة العينة التي كانت أغلبها تشهد انخفاضا في نسبة الملكية الإدارية.[1]

المطلب الثاني: دور الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في دعم حوكمة الشركات

ساعد استعمال الإنترنت في عرض المعلومات المحاسبية للمؤسسات على مواقعها الإلكتروني في وصولها بسرعة ومساعدة أصحاب المصالح في اتخاذ القرارات الاقتصادية، وهو بالتالي دعم للمبادئ المحاسبية لحوكمة الشركات المتمثلة في الإفصاح المحاسبي والشفافية، حيث يؤدي نشر المعلومة إلكترونيا إلى سهولة الوصول إليها والإفصاح عنها بسرعة ووضوح ودون أية متاعب لجميع الأطراف على سواء وهو ما سيجعل هذه الممارسة حلا لمجموعة من المشاكل التي تعرقل تحقق شفافية المعلومات المحاسبية.

كان لتطور أساليب العرض الإلكتروني المحاسبي أثرا إيجابيا على الإفصاح والشفافية في جوانب عدة ويمكن توضيح ذلك في النقاط الموالية:

1.دعم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

يؤثر الإفصاح الإلكتروني على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية كما يلي:

1.1. خاصية الملاءمة

يمكن تحقيق هذه الخاصية بسهولة من خلال عرض المعلومات إلكترونيا، فهذا الأسلوب يعمل على تحسين ما تم الإفصاح عنه تقليديا كما ونوعا، فضلا على أنه سوف يعمل على توفير معلومات أكثر نفعا وتحديثها بشكل فوري، فوصول المعلومة في الوقت المناسب يؤدي إلى تعزيز قيمتها وبالتالي تمكن مستخدميها من التنبؤ بالنتائج المستقبلية واتخاذ القرارات.[2]

2.1.خاصية الموثوقية

تقوم هذه الخاصية على قدرة المعلومة في التعبير بصدق عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، والمؤسسة حفاظا على سمعتها، فإنها خلال عرضها لمعلوماتها على موقعها الإلكتروني سوف تحرص على أن تكون صحيحة وأن تتوفر على قدر كاف من الموضوعية أي قابلية التحقق من صحتها.

---

[1]Dara Puspitaningrum, Sari Atmini, **Corporate Governance Mechanism and the Level of Internet Financial Reporting: Evidence from Indonesian Companies**, Procedia Economics and Finance, Vol. 2, 2012, pp. 165-166.

[2]أحمد زكريا عصيمي، **نظم المعلومات المحاسبية مدخل معاصر**، الطبعة الأولى، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2011، ص:47.

3.1. خاصية المقارنة

عند الاطلاع على موقعها الإلكتروني للمؤسسة سوف يجد مستخدمو المعلومات المحاسبية معلومات خاصة بعدة سنوات وبالتالي سوف يمكنه ذلك من إجراء مقارنة بينها، كما أنه سوف يجري بسهولة مقارنة بين هذه مؤسسة ومؤسسات أخرى تنتمي لنفس القطاع.

4.1.قابلية الفهم

يسمح الإفصاح المحاسبي الإلكتروني بعرض المعلومات بطرق شتى، أي أن مستخدميها سوف يستفيدون منها بعدة أشكال وهكذا سوف تتميز المعلومة بالوضوح والبساطة كما أنها سوف تراعي وعي وفهم كل مستخدم لها لأنه سوف يختار الطريقة المناسبة له.

4.تنويع طرق عرض المعلومات المحاسبية

تقوم المؤسسات التي تتبنى الإفصاح عن المعلومات إلكترونيا بعرضها بعدة أساليب حتى تمكن مستخدميها من الاستفادة منها بأكبر درجة ممكنة، كتقديم المعلومات في جداول الكترونية على شكل المجدول Excel أو ملفات Word أو برنامج العرض الحركي Power point، أو صورة أو فيديو وصولا إلى لغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL، إن هذا التنويع في تقديم المعلومة سهل على جميع أصحاب المصالح قراءة وتحليل الكشوف المالية بما يساعدهم على اتخاذ قرارات الاستثمار وغيرها.

5.سهولة الوصول للمعلومات والحد من عدم تماثل المعلومات

يكمن عدم تماثل المعلومات في عدم قدرة أحد الأطراف على الإلمام بالمعلومات الكافية مقارنة بالطرف الآخر في أمر ما. وقد يقع عدم تماثل المعلومات بين المساهمين والإدارة، أو بين كبار المستثمرين وصغارهم. لذلك، يمكن القول بأن الإفصاح المحاسبي الإلكتروني سوف يساهم بدرجة كبيرة في خفض هذا المشكل من خلال توفير المعلومة بدون تفضيل طرف على آخر أي العدالة في إيصالها بنفس الشكل والمحتوى وفي الوقت ذاته وبأقل كلفة وجهد ممكن، بالإضافة إلى تقليل الحواجز التي تعترض الوصول إليها والاستفادة منها.

من جهة أخرى، يساعد الإفصاح الإلكتروني متخذ القرار في الوصول إلى بيانات محددة لمختلف البدائل المتاحة أمامه، بسرعة وجهد أقل، ومعالجتها كذلك باستخدام الأدوات المختلفة للحاسوب، إذ تسمح متصفحات الإنترنت بالبحث السريع عن بيانات وتفاصيل محددة مسبقا لمتخذ القرار، في الوقت الذي كان

يتطلب الحصول عليها وقراءتها بشكل شامل إضافة للهوامش الملحقة بها وفق الطريقة التقليدية للإفصاح وقتا وجهدا أكبر ونتائج أقل دقة.[1]

المطلب الثالث: علاقة الإفصاح المحاسبي الإلكتروني بسوق الأوراق المالية وآفاق تطبيقه في ظل حوكمة الشركات

يعتبر المساهمون أهم متعاملي المؤسسة الاقتصادية، وتوفير المعلومات التي يحتاجونها أمر ضروري لاتخاذ قراراتهم خاصة تلك التي لها علاقة بالاستثما ر. لذلك، فإن حصولهم على هذه المعلومات باستمرار وبدون عوائق يعطي صورة صادقة عن المؤسسة ويساهم في كسب ثقتهم. وإذا كانت أسواق الأوراق المالية قائمة على نظام معلومات فعال، فإن ذلك ينعكس إيجابيا على الدولة ومؤسساتها، وفي ظل مزايا الإفصاح المحاسبي عبر الإنترنت تسعى أسواق الأوراق المالية في العالم إلى توفير هذه المقومات.

1. علاقة الإفصاح المحاسبي الإلكتروني بسوق الأوراق المالية

أصبحت سوق الأوراق المالية في ظل الإفصاح الإلكتروني عبارة عن حاسب شخصي وجهاز مودم– اتصال بالإنترنت– وذلك لأن كل ما يحتاج إليه المستثمر من معلومات متداولة في السوق هي أيضا متوفرة بالموقع الإلكتروني لتلك السوق، فضلا عن المواقع الإلكترونية للشركات المدرجة بهذه الأسواق، إذ أن التواجد في سوق الأوراق المالية يمكن أن يكون تواجدا حقيقيا أو افتراضيا. [2] لذلك، بفضل استعمال هذه الأخيرة يمكن تحقيق العديد من المزايا لجميع الأطراف:[3]

–**للمستثمرين**، يؤدي الإفصاح الإلكتروني إلى توفير المعلومات لهم داخل السوق أو خارجه من خلال تواجدهم الافتراضي عن طريق الأنترنت.

–**للأسواق**، توسع سوق الأوراق المالية وزيادة حجم التداول فيه نتيجة الشفافية وإضفاء الطابع الديمقراطي في ظل الإفصاح الإلكتروني، وبالتالي تتحقق به شروط سوق الأوراق المالية الكفؤة.

–**للشركات**، من خلال تسهيل عملية الاكتتاب العام للشركات الجديدة وزيادة رأس المال، وحقق نمو تلك الشركات خلال مدة قياسية، إذ أن فرض النمو للشركات يعتمد على ارتفاع أسعار أسهمها. نتيجة لذلك، تواجه هذه الشركات حوافز قوية لتزويد المستثمرين بالمعلومات الآنية التي تساعد على الحفاظ على أسعار أسهم تلك الشركات بشكل مرتفع ولا يتحقق ذلك إلا من خلال الإفصاح الإلكتروني.

---

[1] فيصل زماط حسن السليم، "**مقومات الإفصاح الإلكتروني وأهميته في قرارات الاستثمار** "، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد الحادي والستون، 2006، ص108.

[2] محمود رجب غنيم، "**دور الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في الحد من تماثل المعلومات وانعكاس ذلك على كفاءة سوق رأس المال المصري**" ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر، العدد الأول، جانفي 2013، ص28.

[3] أحمد الدباغ و إنصاف باشي، "**دور الإفصاح الإلكتروني في تحقيق الشوق المالي الكفء سوق الأسهم السعودي نموذجا**" ، مجلة تنمية الرافدين، العراق، المجلد35، العدد113، 2013، ص: 152.

الشكل الموالي يمثل علاقة الإفصاح المحاسبي الإلكتروني بسوق الأوراق المالية:

الشكل10: علاقة الإفصاح المحاسبي الإلكتروني بسوق الأوراق المالية

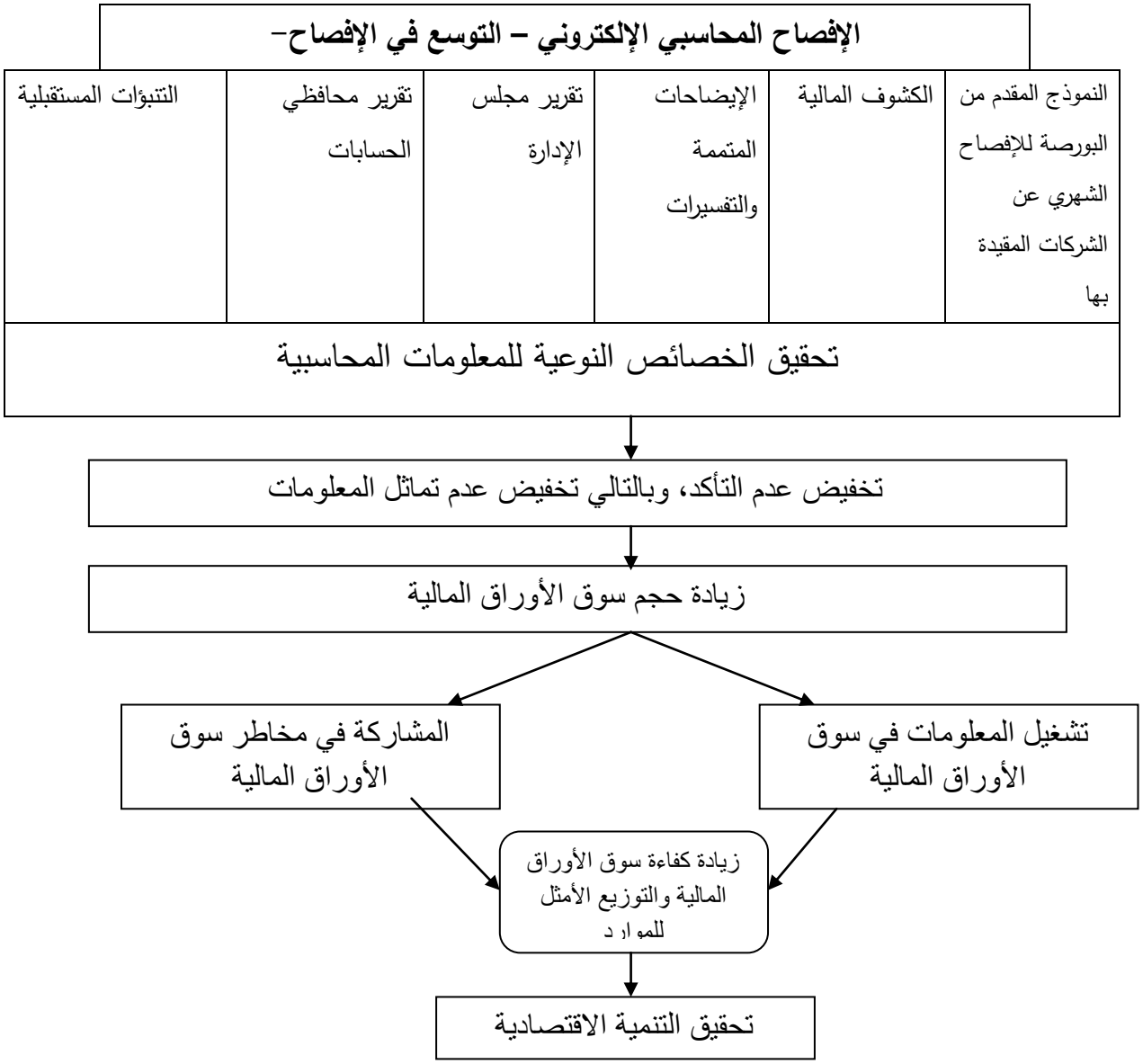

المصدر: محمود رجب غنيم، مرجع سبق ذكره، 2013، ص:32.

2.آفاق تطبيق الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في ظل حوكمة الشركات

أصبح استخدام شبكة الإنترنت لنشر المعلومات المحاسبية ضرورة هامة في وقتنا الحاضر ، فهي تسمح لعدد كبير من مستخدمي هذه المعلومات بالاتصال ببعضهم البعض وكأن المعلومات المحاسبية أصبحت سلعة عامة يمكن الحصول عليها في أي وقت وفي أي مكان بالعالم دون أية قيود كما كان عليه الحال.

لم تعد وسائل الإفصاح التقليدية اليوم كافية لتلبي احتياجات الجهات المستفيدة من المعلومات المحاسبية، سواء من حيث كمية المعلومات التي تعرضها أو توقيتها أو حتى استخدامها(الإقبال على قراءتها)، وهذا لا يعود فقط إلى طبيعة ما تعرضه من معلومات فحسب بل لتراجع الاهتمام العام بالقراءة في ظل انتشار شاشة الإنترنت خصوصا والشاشات الأخرى عموما[1].

حيث أن الاعتبارات التقليدية لتحقيق الموازنة بين الملائمة والموثوقية التي تحقق الإفصاح الكافي والشفافية قد أصبحت أكثر إلحاحا من ذي قبل في ظل الاتجاه المعاصر للتوسع في استخدام الإفصاح المحاسبي الإلكتروني أكثر، والمستخدمون يحتاجون إلى معلومات مالية عديدة عن المؤسسة ويمكنهم الآن الاتصال فورا بمواقع المؤسسات على الشبكة للحصول على العديد من البيانات الحديثة وهي تتجاوز بكثير ما يمكن الحصول عليه بالطرق التقليدية، لذلك فإن هناك اتجاها متزايدا لكل من الطلب والعرض على هذا الأسلوب الجديد من الإفصاح باعتباره وسيلة معاصرة لتوفير أدوات تحليلية تهم المحللين.[2]

لكن الجدير بالملاحظة أن الإفصاح المحاسبي حتى يحقق مزاياه بطريقة كاملة لابد من إيجاد الطرق التي تحقق ذلك، كالتأكيد على اعتمادها من طرف مراقب الحسابات والمصادقة عليها للتأكد من أن محتواها لم يتغير، أو استعمال أحدث ما تم التوصل إليه وهو لغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL التي تعتبر من أشهر لغات الترميز التي تضمن إعداد ونشر الكشوف المالية دون تعرضها لمخاطر التكنولوجيا والمعلومات، وهاهو مجلس المعايير المحاسبية الدولية يقوم بتطوير مصطلحاتها التي أصبحت معروفة بـ IFRS-GP.

كما أن ما يثار بشأن الأسرار التجارية فإن السمة المميزة لمجتمع المعلومات اليوم هو انتهاء السرية الكاملة والمعلومات المبهمة إذ أصبح الإفصاح ضرورة، كما اتسع نطاقه ليشمل المعلومات الملائمة وإن كانت تتصف بالتقدير والاجتهاد الشخصي فضلا عن المعلومات التي تتمتع بدرجة عالية من الموضوعية التي تناسب المستثمر العادي وذو الخبرة المحدودة[3].

---

[1] إيناس عبد الله حسن، "**فعالية أساليب الإفصاح التقليدية في سوق بغداد للأوراق المالية في ظل ثورة الاتصالات وظهور الشبكة الدولية للمعلومات (الأنترنت)**"، مجلة تنمية الرافدين، العراق، العدد 73، 2003، ص: 12.

[2] محمد شريف توفيق، **مرجع سبق ذكره**، 2002، ص:35.

[3] إيناس عبد الله حسن، **مرجع سبق ذكره**، 2003، ص: 13.

خلاصة الفصل الثالث

ساهم ظهور الإنترنت في تطوير مهنة المحاسبة وتطوير بعض الممارسات فيها إلى الأحسن، حيث أدى استخدام التقنيات الحديثة إلى تغيير أسلوب الإفصاح المحاسبي التقليدي وجعله إلكترونيا أي نشر المعلومة المحاسبية في الموقع الإلكتروني للمؤسسة، وبالتالي إتاحتها للجميع وبأقل التكاليف مع القدرة على تحميلها ومعالجتها لتتناسب مع اختياراتهم.

ودعما لهذا الأسلوب الجديد وحتى يقوم على أسس سليمة، قام المهنيون وبعض المنظمات بتطوير لغة محاسبية أطلق عليها اسم اللغة الموسعة لتقارير الأعمال XBRL، وهي تقنية تسمح بإعداد ونشر التقارير والكشوف المالية إلكترونيا في أقل وقت ممكن وكذا بكل موثوقية مع التأمين على المعلومات.

والجدير بالملاحظة هو العلاقة التي تربط بين حوكمة المؤسسات والإفصاح المحاسبي الإلكتروني، فمن خلال الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، يتضح أن هذه العلاقة تصب في هدف واحد وهو تعزيز موثوقية الكشوف المالية وجعلها المرآة العاكسة للمركز المالي الحقيقي للمؤسسة وبالتالي مساعدة مستخدميها على اتخاذ قرارات سليمة.

وبناء على ذلك، أصبح من الضروري الاهتمام بإعداد إطار قانوني خاص بالإفصاح المحاسبي وإلزام المؤسسات باعتماده، لأنه وسيلة فاعلة لتسهيل تقديم المعلومات والتقليل من فجوة المعلومات التي كان يستحوذ عليها أطراف دون غيرهم وبالتالي تخفيض حالة عدم تماثل المعلومات.

الفصل الرابع: دراسة ميدانية حول واقع وآفاق الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر

الفصل الرابع: دراسة ميدانية حول واقع وآفاق الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر

في إطار تطوير بورصة الجزائر وتشجيع الأفراد على الاستثمار فيها، تم إلزام الشركات المدرجة فيها على الإفصاح عن معلوماتها المحاسبية على موقعها الإلكتروني، بهدف زرع الثقة لدى مستخدمي هذه المعلومات.

لذلك، بعد الدراسة النظرية للإفصاح المحاسبي الإلكتروني وحوكمة الشركات، سوف يتناول هذا الفصل الدراسة الميدانية الخاصة بأثر الإفصاح المحاسبي الإلكتروني على الإفصاح والشفافية في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر. وللوصول إلى نتائج واختبار الفرضيات السابقة سيقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

- **واقع الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر؛**
- **منهجية الدراسة الميدانية؛**
- **تحليل البيانات واختبار الفرضيات.**

المبحث الأول: واقع الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر

يعرض هذا المبحث واقع الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في الشركات المدرجة في البورصة من خلال تناول لمحة عنها، ثم الإطار التشريعي والتنظيمي لهذه الممارسة، وكذا ما تفصح عنه هذه الشركات في مواقعها الإلكترونية بعد الاطلاع عليها.

المطلب الأول: تقديم الشركات المدرجة في بورصة الجزائر

على الرغم من تواجد بورصة الجزائر منذ سنوات عديدة، إلا أنها مازالت تضم خمس شركات جزائرية فقط ناشطة في مجالات مختلفة. هناك الكثير من الإجراءات والنصوص التنظيمية التي تم إصدارها لتشجيع الاستثمار في البورصة والتي يكمن دورها في تنظيم عملية الإدراج وتداول الحصص والتسعيرة.

سوف يتم فيما يلي عرض الشركات المدرجة في بورصة الجزائر من حيث التأسيس وأهم الأحداث التاريخية التي شهدتها.

1. شركة " أن. سي. أ" رويبة

تأسست أن. سي. أ" رويبة سنة 1966، برأس مال قدره 000 195 849 دينار جزائري، يتمثل نشاطها الرئيس في إنتاج وتوزيع المشروبات وعصائر الفاكهة. عرفت رويبة عدة مراحل تاريخية، حيث كان اسمها "الشركة الجديدة للمصبرات الجزائرية". وفي سنة 2003، غيّرت الشركة شكلها القانوني وأصبحت شركة ذات أسهم. في سنة 2008، تم تغيير الاسم السابق إلى " أن سي أ رويبة شركة ذات أسهم".

في 27 ماي 2011، تم إدراج الشركة في البورصة. و في أفريل 2013، بدأت مؤسسة أن سي أ– الرويبة في بيع أسهمها من خلال العرض العلني للبيع وذلك بعرض 25 ٪ من رأس المال.

في جوان 2013 وبعد استيفاء شروط القبول المنصوص عليها في القواعد التنظيمية للبورصة، تم إدراج سند رأس المال للشركة ذات الأسهم أن سي أ–رويبة في جدول التسعيرة الرسمية بتاريخ 03 جوان 2013 وقُدر مبلغ الإدراج بمبلغ 400 دينار جزائري[1].

2. فندق الأوراسي

تم إنشاء فندق الأوراسي في 2 ماي 1975، حيث كان يعمل تحت وصاية وزارة السياحة والثقافة. من خلال الشركة الوطنية للسياحة والفندقة صوناتور (SONATOUR) حتى عام 1977، ثم من خلال الشركة الجزائرية للسياحة والفندقة آلتور (ALTOUR) حتى عام 1979، وأخيراً من خلال الديوان الوطني للندوات والمؤتمرات حتى عام 1983.

[1] http://www.sgbv.dz/ar/?page=details_societe&id_soc=29 consulté le 29/09/2018.

وضمن إطار عملية إعادة الهيكلة التنظيمية، تم توصيف الفندق كمؤسسة اشتراكية وأنشئت مؤسسة التسيير الفندقي بموجب المرسوم رقم 83-226 المؤرخ في 2 أفريل 1983.

في 12 فيفري عام 1991، أصبح الفندق مؤسسة اقتصادية عامة في شكل شركة ذات أسهم برأس مال قدره 40 مليون دينار جزائري وصار اسمه الاجتماعي مؤسسة التسيير الفندقي "الأوراسي".

وفي عام 1995، وُضع الفندق تحت وصاية المؤسسة القابضة العامة للخدمات بموجب القانون رقم 95-25 المتعلق بتسيير الأموال التجارية التابعة للدولة وأصبحت المساهم الوحيد فيه. لكن، وتماشيا مع توجّهات السلطات العمومية التي تهدف إلى فك الارتباط الكلي بالدولة، من خلال مختلف القوانين التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالخوصصة الكلية أو الجزئية، اختيرت مؤسسة الأوراسي بقرار من المجلس الوطني لمساهمات الدولة في فيفري 1998 لإدراجها في البورصة وطرح ما لا يتجاوز 20 ٪ من رأس مالها للاكتتاب العام.

وفي جوان 1999، فتحت مؤسسة التسيير الفندقي الأوراسي رأس مالها عن طريق العرض العلني للبيع. ومثّل مبلغ العرض 480 مليون دينار جزائري، أو ما يعادل 20 ٪ من رأس المال الاجتماعي.

في 14 فيفري 2000، وبعد استيفائه شروط القبول المنصوص عليها في القواعد التنظيمية للبورصة، تم إدراج سند رأس المال لمؤسسة التسيير الفندقي الأوراسي في جدول التسعيرة الرسمية. (قُدِّر مبلغ الإدراج 400 دينار جزائري) .[1]

3. مجمع صيدال

صيدال شركة ذات أسهم مختصة في تطوير وإنتاج وتسويق المواد الصيدلانية الموجهة للاستهلاك البشري. يقدر رأسمالها بمبلغ 000 000 500 2 دينار جزائري. تملك الدولة 80 % منه و20 % المتبقية قد تم التنازل عنها سنة 1999 عن طريق البورصة إلى المستثمرين من المؤسسات والأشخاص.

نشأت صيدال في 1982 عقب إعادة هيكلة الصيدلية المركزية الجزائرية وقد استفادت في هذا الإطار من نقل مصانع الحراش والدار البيضاء وجسر قسنطينة. كما حوّل إليها في 1988، مركب "المضادات الحيوية" للمدية الذي كان على وشك الانتهاء من قبل الشركة الوطنية للصناعات الكيميائية.

في سنة 1989، وتبعا لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، أصبحت صيدال مؤسسة عمومية اقتصادية تتميز باستقلالية التسيير، وفي سنة 1993، تم إضفاء تعديلات على القانون الأساسي للشركة، حيث سمح لها بالمشاركة في كل عملية صناعية أو تجارية يمكن أن تكون ذات صلة مع موضوعها الاجتماعي من خلال إنشاء شركات جديدة أو فروع.

[1] http://www.sgbv.dz/ar/?page=details_societe&id_soc=26 consulté le 29/09/2018.

في سنة 1997، وضعت شركة صيدال مخطط إعادة هيكلة أسفر عن تحويلها إلى مجمع صناعي يضم ثلاثة فروع (فارمال، انتيبيوتيكال وبيوتيك).

في 2009، رفعت صيدال من حصتها في رأسمال سوميدال إلى حدود 59 %. وفي سنة 2010، قامت بشراء 20 % من رأسمال شركة إيبيرال كما رفعت من حصتها في رأسمال شركة "تافكو" من38.75 % إلى 44.51 %.

في 2011، رفعت صيدال حصتها في رأسمال ايبيرال إلى حدود 60 %، و في جانفي 2014 شرع مجمع صيدال في إدماج فروعه الآتي ذكرها عن طريق الامتصاص أنتيبيوتيكال، فارمال وبيوتيك، وهي الآن تمتلك 06 مصانع تقع في الجزائر، المدية، قسنطينة و عنابة بقدرة إنتاج إجمالية قدرها 140 مليون وحدة سنويا. [1]

4. أليانس للتأمينات

هي شركة ذات أسهم برأسمال قدره 500 مليون دينار جزائري، أنشئت في جويلية 2005 من قبل مجموعة من المستثمرين من داخل الوطن. وتم رفع رأس مالها إلى 800 مليون دينار جزائري خلال العام 2009.

في سنة 2010، تم رفع رأسمال الشركة عن طريق اللجوء العلني للادخار وأصبح 2.2 مليار دينار جزائري، وتمكّنت الشركة من الامتثال لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 09-375 المؤرخ في 16 نوفمبر 2009 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي95-344 المؤرخ في 30 أكتوبر 1995 المتعلق بالحد الأدنى لرأسمال شركات التأمين.

في نوفمبر 2010، شرعت أليانس للتأمينات في زيادة رأس مالها عن طريق العرض العام للاكتتاب لنسبة قدرت بقيمة 31 ٪ من رأس المال الاجتماعي مقسمة إلى 511 804 1 سهم.

في مارس 2011، بعد استيفاء شروط القبول المنصوص عليها في القواعد العامة لبورصة الجزائر، تم إدراج سند رأس المال لشركة أليانس للتأمينات في جدول التسعيرة الرسمية بتاريخ 7 مارس 2011. وقُدر سعر الإدراج بمبلغ 830 دينار جزائري.[2]

[1] http://www.saidalgroup.dz/ar/notre-groupe/historique consulté le 29/09/2018.
[2] http://www.sgbv.dz/ar/?page=details_societe&id_soc=23 consulté le 29/09/2018.

5. بيوفارم

هي مجموعة صناعية وتجارية برأسمال قدره 5.104.375.000. دج استثمرت في قطاع المستحضرات الصيدلانية في بداية التسعينيات واستطاعت أن تطور 41 منتجًا خاصا بها.

في عام 2013، قامت الشركة بإعادة تنظيم أنشطتها حول المجموعات وفتح رأس مالها للمستثمرين في سوق الأوراق المالية من خلال طرح 5104375 سهم للبيع والتي تمثل 20% من رأس المال، بسعر 1.225 دينار للسهم لفترة محدودة من 13 إلى 23 مارس 2016. وبعد فترة الاكتتاب، طلبت الشركة إدراج الأسهم في بورصة الجزائر لبيعها وشرائها بسعر السوق.

في عام 2014، قدر رقم أعمال الشركة بمبلغ 49 مليار دينار جزائري والذي يمثل 13 ٪ من حجم السوق الخاصة بالأدوية، كما أنها حققت نتيجة صافية قدرها 3.8 مليار دينار جزائري و صافي ربح قدره 151 دينار لكل سهم[1].

المطلب الثاني: الإطار التشريعي والتنظيمي للإتصال المالي للشركات المدرجة في بورصة الجزائر

تتكفل لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة بتنظيم جميع العمليات التي تشهدها بورصة الجزائر، وذلك من خلال إصدار مجموعة من القوانين التي تعتبر بمثابة ضوابط يجب على متعاملي البورصة احترامها لضمان الاستثمار الجيد والسير الحسن لهذه العملية.

1. تقديم لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة Commission d'Organisation et de Surveillance des Opérations de Bourse (COSOB)

لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة هي سلطة ضبط مستقلة، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. تأسست بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 23 ماي سنة 1993 المعدل والمتمم والمتعلق ببورصة القيم المنقولة، تتولى اللجنة مهمة تنظيم سوق القيم المنقولة ومراقبتها بالسهر على حماية المستثمرين في القيم المنقولة وحسن سير سوق القيم المنقولة وشفافيتها.

تتمتع اللجنة بسلطات تنظيمية وسلطات اعتماد ومراقبة وتحقيق ، حيث تختص السلطة التنظيمية بإصدار لوائح تنظيمية خاصة بالتزامات الإفصاح عن المعلومات من طرف المؤسسات المدرجة البورصة عند إصدار القيم المنقولة من أجل اللجوء العلني للادخار، وكيفية اعتماد الوسطاء في عمليات البورصة وشروط التداول والمقاصة للقيم المنقول ة و القواعد المتعلقة بتسيير نظام التسوية/ تسليم السندات ، تسيير محفظة القيم المنقولة .

[1] https://www.cosob.org/wp-content/uploads/2016/03/NoticeBiopharm3.pdf consulté le 29/09/2018.

أما سلطة المراقبة والإشراف، فتسمح بضمان التزام المشاركين في السوق بالقوانين والأنظمة، و قيام الشركات باللجوء العلني للادخار بما يتوافق مع التزامات الإفصاح عن المعلومات التي تخضع لها ، والسير الحسن للسوق.

وأخيرا السلطة التأديبية والتحكيمية التي تختص بالتحقيق في أي خرق للالتزامات المهنية والأخلاقية التي يمكن أن يرتكبها الوسطاء في عمليات البورصة، وكل انتهاك للأحكام التشريعية والتنظيمية المطبقة عليهم.

وأما في المسائل التحكيمية، فتختص الغرفة بالتحقيق في النزاعات التقنية الناشئة عن تفسير القوانين واللوائح التنظيمية التي تحكم نشاط سوق البورصة.[1]

2. الإطار التشريعي لنشر المعلومة المالية من طرف الشركات المدرجة في البورصة

يتعين على الشركات التي لديها قيما مسعرة في البورصة أن تقوم عملا بأحكام النظام رقم 2000-02 المؤرخ في 20 جانفي سنة 2000 بايداع معلومات دورية لدى لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها وشركة تسيير بورصة القيم، وتنشر هذه المعلومات عن طريق الصحافة. وتخص هذه المعلومات الكشوف المالية السنوية والسداسية وكذلك رأي محافظي الحسابات في مدى صحة هذه الكشوف وانتظامها. وزيادة على ذلك، فإن المعلومات الدائمة تتعلق بكل معلومة مهمة أو أي حدث يخص نشاط المؤسسة أو وضعيتها المالية.

دعت لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها المؤسسات المدرجة في البورصة إلى ضرورة بذل جهود إضافية والقيام بمبادرات من خلال تنظيم اجتماعات إعلامية ونشر حوارات وإعلانات مالية ورسائل المساهمين وكذلك من خلال التحيين المنتظم لمواقع الويب على شبكة الإنترنت وذلك عند نشر الكشوف المالية وغيرها من الأحداث ذات الدلالة في حياة الشركة.

في بداية 2008، تم نشر الكشوف المالية للشركات المدرجة آنذاك في موقع الإنترنت التابع للجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، حيث قامت هذه الأخيرة بإخطار الشركات بموافاتها في صيغة إلكترونية بكشوفها المحاسبية المجمعة وكشوف الشركة الأم الخاصة بالفترة 2002-2007.

[1] https://www.cosob.org/ar/missions/ consulté le 05/10/2018.

بذلت لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها مجهودات عدة في سبيل تحسين الاتصال المالي، حيث نظمت العديد من الندوات والاجتماعات مع ممثلي الشركات المدرجة في البورصة آن ذاك وأكدت على ضرورة:[1]

-أن ترفق نسخة من الوثائق الموجهة إلى لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها وإلى شركة تسيير بورصة القيم المنقولة، على الواسطة الإلكترونية.

-أن يذكر في البلاغ الصحفي وجود تقرير عن التسيير مع إمكانية تحميله مجانا انطلاقا من مواقع الإنترنت.

قررت لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، بتأسيس قاعدة بيانات تخص المعلومات المالية القانونية الخاصة بالشركات المدرجة في البورصة وتتميز هذه القاعدة بما يلي:

-حفظ المعلومات المالية في الأرشيف في شكل إلكتروني يسمح بالاستغلال المرن والفعال ويضمن حماية أحسن للبيانات.

-يمكن أن تكون في متناول المصالح التقنية للجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها معلومات مالية محينة يمكنها أن تقوم بتحليلها واستغلالها بسرعة.

-وضع قاعدة البيانات هذه على شبكة الإنترنت التابعة للجنة بهدف توفير معلومات واضحة ودقيقة وملائمة وتحقيق الشفافية.

تجدر الإشارة إلى أن الشركات المدرجة في البورصة لم تبدأ نشر معلوماتها المحاسبية حتى سنة 2012، حيث كانت مؤسسة أليانس للتأمينات هي السباقة في ذلك، ثم لحقتها في ذلك باقي الشركات وذلك ابتداء من 2013.

[1] التقارير السنوية للجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة تم الإطلاع عليها في الموقع https://www.cosob.org في 2018/10/05.

المطلب الثالث: واقع الإفصاح المحاسبي الإلكتروني للشركات المدرجة في بورصة الجزائر

بعد الاطلاع على المواقع الإلكترونية للشركات المدرجة في البورصة لمعرفة واقع إفصاحها عن معلوماتها المحاسبية للفترة الممتدة ما بين 2018- 2019، تم تصنيفها إلى شركات تعرض معلوماتها وكشوفها المالية سنويا وشركات أخرى تعرض معلوماتها و كشوفها المالية دوريا.

سوف يعرض هذا المطلب الطريقة التي تتبعها الشركات المدرجة في بورصة الجزائر عند نشرها لمعلوماتها المحاسبية على الموقع الإلكتروني.

1. واقع الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في شركة رويبة

تخصص شركة رويبة على موقعها الإلكتروني ركن خاص بمعاملاتها المالية يسمى "البورصة"، وهذا الركن فيه خمسة أقسام جزئية هي على التوالي: لمحة تاريخية، كن مساهما، سهم رويبة، النتائج المالية، الأرشيف.

1.1. القسم الأول: لمحة تاريخية

يحتوي هذا القسم على جزء خاص بالتعريف بالمصدر الذي يتضمن اسم الشركة ومقرها ورأس مالها وعدد المساهمين وعدد أسهم كل منهم ومسيريها الرئيسيين. و جزء آخر يتمثل في معلومات عن عملية بيع الأسهم من حيث مبلغ العرض وعدد الأسهم المطروحة وقيمتها الاسمية ونوعها وشكلها وسعر بيعها والمصاريف المتعلقة بالعملية (الرسوم التنظيمية، رسوم سلطة ضبط السوق المالية، أجر الوسيط المالي ومختلف العمولات).

2.1. القسم الثاني: كن مساهما

يوضح هذا القسم للمساهم الإجراءات الواجب إتباعها والوكالات البنكية التي يجب عليهم إيداع طلباتهم فيها.

3.1. القسم الثالث: سهم رويبة

هذا القسم يتضمن تحليلا ماليا للمراحل التي شهدتها أسهم رويبة منذ دخولها إلى البورصة وذلك في سنة 2013، حيث يشمل النتائج الصافية وتطور رقم الأعمال وربحية السهم في منحنى توضيحي.

4.1. القسم الرابع: النتائج المالية

يحتوي هذا القسم على المعطيات المالية في شكل جداول تخص سنوات مضت من 2009 إلى 2015، اشتملت هذه المعلومات على حساب النتائج والميزانية وإحصائيات عن الاستثمار المنجز واليد العاملة.

5.1. القسم الخامس: الأرشيف

يحتوي هذا القسم كل الكشوف المالية لسنوات 2012 و2013 و 2014، وتقرير محافظ الحسابات، وتقرير التسيير، والتقرير السنوي، ووثائق أخرى تخص الجمعية العامة للمساهمين وكلها تتوفر باللغة الفرنسية فقط وذلك على شكل نسق المستندات المنقولة (PDF).

كما تجدر الإشارة إلى أن باقي الكشوف المالية الخاصة بالسنوات 2016 إلى غاية 2018 لا توجد على موقع رويبة لكنها موجودة على الموقع الإلكتروني للجنة تنظيم عمليات ومراقبة عمليات البورصة.

2.واقع الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في شركة أليانس

بعد الاطلاع على الموقع الإلكتروني لشركة أليانس تمت ملاحظة ركن خاص بالمساهمين عنوانه "العلاقة بالمساهمين". يحتوي هذا الركن مباشرة دون أن يحتوي على أقسام جزئية على حساب النتائج والميزانية من 2013 إلى 2018 بالإضافة إلى تقرير مجلس الإدارة وتقرير محافظ الحسابات لبعض السنوات وليس كلها، كما أن هذه المعلومات منشورة لفترة سداسي وأخرى سنوي موضوعة بطريقة عشوائية لكن من الملاحظ جدا أن أليانس تقوم بتحديث معلوماتها المالية.

3.واقع الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في شركة صيدال

يحتوي الموقع الإلكتروني لشركة صيدال على ركن خاص يسمى "فضاء البورصة"، يحتوي على أربعة أقسام هي على التوالي: نشرة تحديد الأسعار، البيانات المالية، بيان لمساهمي مجمع صيدال، ومحضر الجمعية العامة.

1.3. القسم الأول: نشرة تحديد الأسعار

يتضمن هذا القسم معلومات حول السهم، من حيث عدد الأسهم المتداولة وقيمتها و الربح الصافي والفوارق التي تنتج بين افتتاح واختتام عملية البيع.

2.3. القسم الثاني: البيانات المالية

يحتوي هذا القسم على بيان حسابات السداسي الأول لسنة 2017 بالإضافة إلى تقرير محافظ الحسابات وفقط، أي أنه لا وجود لمعلومات السنوات السابقة أو حتى سنة 2018 ولا وجود للكشوف المالية الخاصة بصيدال.

3.3. القسم الثالث: بيان لمساهمي مجمع صيدال

هذا الجزء مخصص للمساهمين لإبلاغهم بكل جديد بالإضافة إلى تواريخ اجتماعات الجمعية العامة.

4.3.القسم الرابع: محضر الجمعية العامة

يخصص هذا الجزء للمعلومات المتعلقة باجتماع الجمعية العامة والمساهمين والقرارات التي تم اتخاذها إثر ذلك.

4.واقع الإفصاح المحاسبي الإلكتروني لشركة بيوفارم

تخصص كذلك بيوفارم على موقعها الإلكتروني فضاء يسمى " العلاقة مع المستثمرين"، حيث يتكون من أربعة أقسام هي: إعلانات وبلاغات، تقارير التسيير، الكشوف المالية، الجمعية العامة.

1.4. القسم الأول: إعلانات وبلاغات

هذا القسم خصص لأهم البلاغات التي تخص المساهمين حول أهم المستجدات التي تعرفها الشركة، حيث يلاحظ من خلال موقع بيوفارم أنها تعمل على تحديثها كل فترة وهذا يعني أنها تعطي أهمية كبيرة للمساهم وتحرص على علمه بكل جديد.

2.4. القسم الثاني: تقارير التسيير

يوجد في هذا القسم تقارير التسيير من 2015 إلى 2018 والتقارير المالية الفصلية لسنتي 2017 و 2018.

3.4. القسم الثالث: الكشوف المالية

يضم هذا القسم الكشوف المالية السنوية والدورية من سنة 2015 إلى 2018.

4.4.القسم الرابع: الجمعية العامة

يحتوي هذا القسم على أهم القرارات التي تتخذها الجمعية العامة والإشعار بانعقاد الاجتماع والمشاريع المستقبلية وبيان بعد الاجتماع.

5.واقع الإفصاح المحاسبي الإلكتروني لفندق الأوراسي

على الموقع الإلكتروني الخاص بالأوراسي يلاحظ كذلك وجود فضاء خاص بالمساهمين، يحتوي هذا الفضاء مباشرة على الكشوف المالية في شكل نسق المستندات المنقولة PDF من سنة 2013 إلى 2018، إضافة إلى ذلك يوجد تقارير مجلس الإدارة وتقارير التسيير والإعلانات الخاصة بالجمعية العامة.

إذن يتضح من خلال الممارسات السابقة لنشر المعلومات المحاسبية إلكترونيا من طرف الشركات المدرجة في بورصة الجزائر أنها ليست منتظمة، بالإضافة إلى أن كل شركة تنشر ما تريده هي، يعني أن هذه الممارسة ليست منظمة بالقدر الكافي. فضلا على أن الشركات لا تنشر أحيانا كشوفها المالية في الوقت المناسب أي أنها تمارس الإفصاح الإلكتروني شكليا أو لأنها ملزمة من طرف لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها.

تجدر الإشارة إلى أن هناك ملاحظات عديدة تم الوصول إليها على ضوء ذلك وهي:

-جميع الشركات لديها موقع إلكتروني.

-جميع الشركات لديها فضاء خاص بتعاملاتها في البورصة وتنشر فيها كشوفها المالية مع تقرير محافظ الحسابات.

-يتم الدخول إلى المعلومات المنشورة بمجرد البحث عن موقع المؤسسة ثم المساحة المخصصة لتعاملات المؤسسة في البورصة بدون كتابة أي كلمة سر.

-هناك تباين في مدة عرض المعلومات المحاسبية بين الشركات، حيث تنشر بعضها المعلومات المحاسبية سنويا فقط، بينما هناك مؤسسات تنشر معلوماتها المحاسبية دوريا خاصة سداسيا.

-هناك أيضا تباين في كمية المعلومات المحاسبية المعروضة بين الشركات، حيث تكتفي البعض منها بالكشوف المالية فقط ، وهناك مؤسسات أخرى تنشر بالتفصيل الكشوف مع تقرير مجلس الإدارة وكذا معلومات تحليلية.

-بالنسبة إلى شكلها المعروضة عليه فهو نسق المستندات المنقولة pdf فقط، دون أن نجد أشكالا أخرى كملف باستعمال Excel مثلا وهذا لا يساعد في بعض الأحيان على القيام بالتحليل المالي.

المبحث الثاني: منهجية الدراسة الميدانية

من أجل الإلمام أكثر بموضوع البحث ميدانيا ونظرا لطبيعة هذه الدراسة والأهداف التي تسعى إليها للإجابة على الإشكالية المطروحة وهو معرفة إلى أي مدى يمكن أن يساهم الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في دعم الإفصاح والشفافية في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر، تم الاعتماد على استمارة الاستبيان بسبب قدرتها على الإلمام بآراء أفراد العينة المختارة.

المطلب الأول: مراحل إعداد الاستبيان و تحديد عينة الدراسة

لقد تم توجيه الاستبيان إلى مجموعة من مستعملي الكشوف المالية والتي تضمنت محافظي الحسابات والخبراء المحاسبيين والمحاسبين المعتمدين وكذا الوسطاء الماليين والمدراء الماليين والأستاذة المتخصصين في مجال المحاسبة والمالية. والسبب في اختيار هذه العينة هو أنهم من بين الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية التي تتضمنها الكشوف المالية للشركات ويمكنهم من خلال آرائهم معرفة مدى مساهمة الموقع الإلكتروني للمؤسسة في تحسين الإفصاح المحاسبي والشفافية في الشركات خاصة تلك المدرجة في البورصة.

1. تحديد عينة الدراسة

تكونت عينة الدراسة من 130 فرد، تم توزيع أداة الدراسة عليهم يدويا كما تمت الاستعانة بالبريد الإلكتروني وأيضا موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك. هذه العملية مكنت من استلام 113 استبانة، لكن 105 منها فقط هي التي كانت صالحة للدراسة أي ما نسبته تقريبا 81% كما يوضحها الجدول الموالي:

جدول رقم(3): استجابة العينة لاستبيان الدراسة

الاستمارات الموزعة	الاستمارات المسترجعة	الاستمارات المستبعدة	الاستمارات الصالحة للدراسة
130	113	8	105

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على إجابات أفراد عينة الدراسة.

2. طريقة إعداد الاستبيان

ساعد الاستبيان على جمع البيانات الضرورية التي تحتاجها الدراسة، حيث تم إعداده بالاعتماد على فرضيات البحث وما تم عرضه في الجانب النظري وتم تقسيمه إلى قسمين، قسم يتضمن المعلومات الشخصية الخاصة بعينة الدراسة، وقسم آخر احتوى على محاور الاستبيان وفقراتها التي بلغ عددها 28 فقرة.

تم توزيع هذه الفقرات على أربعة محاور، حيث احتوى المحور الأول الخاص بمبررات تبني الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ولغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL على 07 فقرات. أما المحور الثاني الذي كان بعنوان مدى مساهمة الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في دعم الإفصاح المحاسبي لدى الشركات المدرجة في

بورصة الجزائر، فقد تضمن 07 فقرات. والمحور الثالث يخص مدى مساهمة الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في دعم الشفافية لدى الشركات المدرجة في بورصة الجزائر فقد تضمن 07 فقرات. والمحور الرابع والأخير، خصص لآليات تحسين ممارسة الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في الجزائر وتكون من 07 فقرات.

المطلب الثاني: اختبار صدق وثبات محاور الاستبيان

يتضمن هذا المطلب صدق وثبات محاور الاستبيان من حيث الصدق الظاهري والصدق البنائي وثبات الإستبيان.

1. الصدق الظاهري

للتأكد من الصدق الظاهري للاستبيان، تم عرضه على الأستاذ المشرف ومجموعة من الأساتذة أصحاب الاختصاص (الملحق رقم 3) وذلك للحكم على مدى معالجة فقرات الاستبيان لأهداف الدراسة وكذا الفرضيات المطروحة، بالإضافة إلى الصياغة اللغوية للاستبيان. ونتيجة لذلك، تم حذف بعض الفقرات غير الضرورية و إضافة أخرى.

بعد ذلك، تم توزيع عدد من الاستمارات على مجموعة من أفراد عينة الدراسة لمعرفة مدى قدرتهم على فهم فقرات الاستبيان والإجابة عليها وقد تبين أن هناك بعض الغموض لبعض الأشخاص كما أنهم أبدوا ملاحظات على ذلك. لذلك، تمت إعادة تنقيحه حتى يكون مفهوما أكثر.

2. الصدق البنائي

يقيس الصدق البنائي مدى ارتباط كل محور من محاور أداة الدراسة بالدرجة الكلية لجميع فقرات الاستبيان. وعليه، تم حساب معامل الارتباط "بيرسون" Pearson بين درجة المحور والدرجة الكلية للاستبيان.

الجدول رقم(4): صدق الاتساق البنائي لمحاور الاستبيان

الرقم	المحاور	معامل الارتباط	الدلالة المعنوية
1	المحور الأول	0.797	0.000
2	المحور الثاني	0.937	0.000
3	المحور الثالث	0.918	0.000
4	المحور الرابع	0.814	0.000

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات Spss.

من الجدول أعلاه، يتضح أن معاملات الارتباط بين المحاور والدرجة الكلية عالية حيث تتراوح ما بين 0.79 و 0.9، كما أنها دالة إحصائيا عند مستوى معنوية يساوي $\alpha=0.05$. لذلك، تعتبر محاور الدراسة متسقة وصادقة لما وضعت لقياسه.

3. الثبات

أما بالنسبة لثبات الاستبيان، فقد تم قياس معامل الثبات ألفا كرونباخ الذي كانت نتائجه في الجدول الموالي:

جدول رقم5: معامل الثبات ألفا كرونباخ لمحاور الدراسة.

الرقم	اسم المحور	عدد الفقرات	قيمة ألفا
المحور الأول	مبررات تبني الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ولغة تقارير الأعمال الموسعةXBRL في البيئة الجزائرية.	7	0.578
المحور الثاني	يؤدي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني إلى دعم الإفصاح المحاسبي في المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر.	7	0.897
المحور الثالث	يؤدي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني إلى دعم الشفافية في المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر.	7	0.806
المحور الرابع	آليات تحسين ممارسة الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في الجزائر.	7	0.766
معامل الثبات العام		**28**	**0.929**

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات Spss.

يتضح من الجدول أعلاه، أن معامل الثبات العام لمحاور الدراسة مرتفع حيث بلغ 0.929 لإجمالي فقرات الاستبيان، كما أن درجة ثبات وصدق محاور الاستبيان عالية فيما عدا المحور الأول لكن ارتفاع معامل الثبات العام سوف يقلل من أثر انخفاض هذا المحور، وهذا يعني أنه يمكن الاعتماد على الاستبيان في التطبيق الميداني للدراسة وأنه في حالة إعادة تطبيق الاستبيان في ظروف مماثلة سوف يتم الحصول على نفس النتائج.

المطلب الثالث: الأدوات الإحصائية المستخدمة

بعد جمع بيانات الدراسة المتمثلة في الإجابات التي سوف يعتمد عليها، تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية SPSS الإصدار رقم 25 لتحليل هذه الإجابات إلى جانب الأساليب الإحصائية الموالية:

- التكرارات والنسب المئوية التي تم استخدامها لوصف خصائص و الاتجاهات العامة لأفراد عينة الدراسة.
- الوسط الحسابي لمعرفة درجة موافقة الفئة المستهدفة على فقرات الاستبيان.

-الانحراف المعياري وذلك لقياس تشتت إجابات أفراد العينة حول الوسط الحسابي.

-معامل بيرسون لقياس الاتساق البنائي لمحاور الاستبيان.

-معامل ألفا كرونباخ وذلك لتحديد ثبات الاستبيان.

-اختبار "ت" One-Sample Test لاختبار صحة الفرضيات.

-مقياس ليكرت الخماسي لمعرفة درجة الموافقة لدى أفراد العينة على فقرات الاستبيان. وبالاعتماد عليه، تم تحديد المتوسط الحسابي المرجح والوزن الحسابي لإجابات أفراد العينة كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم6: مقياس ليكرت الخماسي

اتجاه الإجابة	الوزن النسبي	الوسط المرجح	درجة الموافقة
غير موافق بشدة	1	[1-1.8[	**ضعيفة جدا**
غير موافق	2	[1.8-2.6[	**ضعيفة**
محايد	3	[2.6-3.4]	**متوسطة**
موافق	4	[3.4-4.2[	**عالية**
موافق بشدة	5	[4.2-5]	**عالية جدا**

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على مقياس ليكرت الخماسي

تم تحديد الوسط المرجح بحساب المدى الذي يقدر بقيمة 5-1=4، ثم تم تقسيم هذا الأخير على مستويات الإجابة الخمسة لتحديد طول الفقرة والبالغة $\frac{4}{5}$ =0.8 وبذلك تكون قيمة الوسط المرجح كما يوضحها الجدول رقم 6.

المبحث الثالث: تحليل البيانات واختبار الفرضيات

خصص هذا المبحث لوصف خصائص العينة محل الدراسة وعرض إجاباتهم حول عبارات الاستمارة وتحليلها باستخدام مجموعة من الأدوات الاحصائية بالإضافة إلى اختبار الفرضيات ونتائج الدراسة الميدانية.

وعلى هذا الأساس، تم تقسيم المبحث إلى ثلاثة مطالب كما يلي:

المطلب الأول: وصف خصائص عينة الدراسة

يتناول هذا المطلب وصف خصائص أفراد عينة الدراسة حول المهنة التي يمارسونها والمؤهل العلمي وكذا الخبرة المهنية، وتمثل هذه خصائص عوامل مهمة لتفسير اتجاهاتهم حول محاور الإستبيان.

1. المهنة التي يمارسها أفراد العينة

نتيجة لإجابات أفراد عينة الدراسة حول المهنة التي يمارسونها تم الحصول على النتائج الموالية التي يوضحها الجدول الآتي:

جدول رقم7: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المهنة

المهنة	التكرارات	النسبة المئوية
محافظ حسابات	55	%52.4
خبير حسابات	19	%18.1
محاسب معتمد	15	%14.3
وسيط مالي	4	%3.8
مدير مالي	2	%1.9
أستاذ في التخصص	10	%9.5
المجموع	**105**	**%100**

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات Spss.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن عينة الدراسة لا تتمتع بالتوازن لأن نسبة محافظي الحسابات تفوق بكثير نسبة باقي الوظائف، حيث بلغت النسبة 52.4%، ثم تليها وظيفة الخبراء المحاسبين والمحاسبين المعتمدين بنسبة 18.1% و 14.3 % على التوالي ثم تأتي باقي الوظائف.

الشكل الموالي يعبر عن توزيع عينة الدراسة حسب متغير الفئة التي ينتمون إليها.

الشكل رقم11: توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظائف

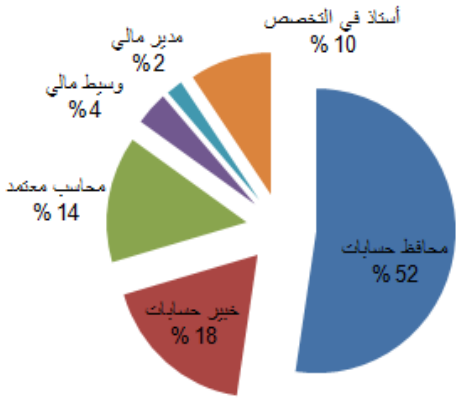

المصدر: تم إعداد الشكل باستخدام برنامج Excel

2. المؤهل العلمي

نتيجة لإجابات أفراد عينة الدراسة حول الشهادة العلمية التي تحصلوا عليها تم الحصول على النتائج الموالية التي يوضحها الجدول الآتي:

جدول رقم8: المؤهل العلمي لأفراد عينة الدراسة

الفئة	التكرارات	النسبة المئوية
ليسانس	82	78.1%
ماستر	2	1.9%
ماجستير	5	4.8%
دكتوراه	12	11.4%
شهادة أخرى(مهندس دولة في الإحصاء)	4	3.8%
المجموع	105	%100

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات Spss.

يتضح من الجدول أعلاه، أن أغلب أفراد العينة محصلون على شهادة ليسانس وذلك بنسبة تفوق 78% تليها فئة المحصلين على شهادة الدكتوراه بنسبة 11.4 % ثم تليها الشهادات الأخرى.

الشكل الموالي يعبر عن توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي.

الشكل رقم12: توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي.

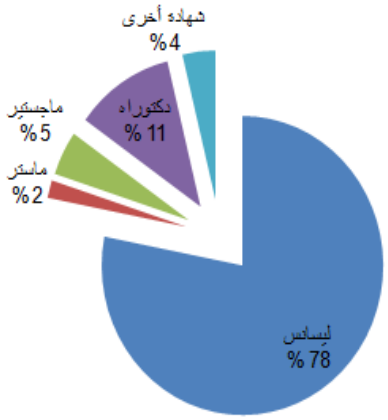

المصدر: تم إعداد الشكل باستخدام برنامج Excel

3. الخبرة المهنية

نتيجة لإجابات أفراد عينة الدراسة حول الخبرة المهنية التي يمتلكونها تم الحصول على النتائج الموالية التي يوضحها الجدول الآتي:

جدول رقم9: سنوات الخبرة المهنية لأفراد عينة الدراسة

الفئة	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	5	4.8%
من 5 إلى 10 سنوات	34	32.4%
أكثر من 10 سنوات	66	62.9%
المجموع	105	%100

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات Spss.

من الجدول أعلاه، يتضح أن أغلب أفراد العينة لهم خبرة كبيرة، حيث بلغت نسبة الذين يمتلكون خبرة أكثر من 10 سنوات 62.9% وهي نسبة جيدة للحكم على الممارسات الجديدة في مجال المحاسبة في الجزائر، ثم تليها فئة الذين يمتلكون خبرة ما بين 5 و10 سنوات بنسبة 32.4% في حين أن الذين يمتلكون خبرة أقل من 5 سنوات قد بلغت نسبتهم 4.8%.

الشكل الموالي يعبر عن توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة المهنية.

الشكل رقم13: توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة المهنية.

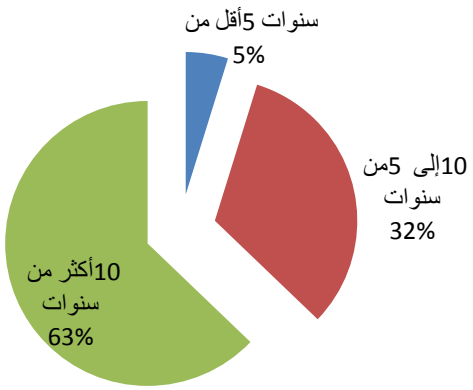

المصدر: تم إعداد الشكل باستخدام برنامج Excel

المطلب الثاني: تحليل نتائج الاستبيان

يخصص هذا المطلب لعرض وتحليل نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات محاور الاستبيان، حيث سوف يتم استخدام التكرارات والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، بالإضافة إلى تحديد درجات الموافقة على هذه المحاور.

1. عرض وتحليل النتائج المتعلقة بالمحور الأول

سوف يتم عرض وتحليل إجابات أفراد العينة على فقرات المحور الأول كما يلي:

1.1. العرض الجدولي للنتائج المتعلقة بالمحور الأول

للوقوف على أهم المبررات التي يمكن أن تدفع بالبيئة الجزائرية إلى تبني الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ولغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL تم إدراج سبعة فقرات في المحور الأول، حيث يلخص الجدول الموالي أهم النتائج التي تم التوصل إليها:

جدول رقم10: المؤشرات الاحصائية الخاصة بفقرات المحور الأول

المرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	مستوى الدلالة	التقييم	درجة الموافقة
1	التطور المستمر للتجارة الإلكترونية يتطلب من المؤسسات الجزائرية الاستفادة منها في المجال المحاسبي.	4.581	0.495	32.676	0.000	موافق تماما	عالية جدا
2	سوف يساهم تبني الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ولغة تقارير الأعمال الموسعة XBRLفي جذب المزيد من المستثمرين المحليين و الأجانب.	3.161	0.735	2.256	0.000	محايد	متوسطة
3	تتوفر الجزائر على بيئة محاسبية جاهزة لتطبيق كل ما هو حديث.	1.761	0.686	-18.474	0.000	غير موافق تماما	ضعيفة جدا
4	هناك ازدياد كبير لحاجات متعاملي المؤسسة لمعلومات محاسبية تساعدهم على اتخاذ القرارات الاقتصادية بصورة سليمة.	4.038	0.436	24.350	0.000	موافق	عالية
5	يتميز الإفصاح المحاسبي التقليدي بعدم قدرته على تلبية مختلف حاجات مستخدمي المعلومات المحاسبية.	3.828	0.527	16.102	0.000	موافق	عالية
6	دعم تنافسية المؤسسات الجزائرية في الأسواق الخارجية يتطلب تبني الممارسات المحاسبية العالمية.	4.171	0.469	25.573	0.000	موافق	عالية
7	يمكن أن يساهم الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ولغة تقارير الأعمال الموسعةXBRL في تنشيط بورصة الجزائر.	3.438	0.678	6.618	0.000	موافق	عالية
المحور الأول		**3.568**	**0.311**	**18.680**	**0.000**	موافق	عالية

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات Spss

2.1. تحليل النتائج المتعلقة بالمحور الأول

من خلال النتائج المحصل عليها في الجدول رقم 10 حول فقرات المحور الأول، الذي يهدف إلى معرفة مبررات تبني الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ولغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL في البيئة الجزائرية، يتبين أن درجة موافقة غالبية أفراد العينة حول فقرات هذا المحور كانت عالية، على الرغم من أن الإجابة على الفقرة الثانية كانت بمحايد والفقرة الثالثة بعدم الموافقة تماما عليها. ونتيجة لذلك، فإن المحور الأول يقع في مجال الموافقة حيث يبلغ المتوسط الحسابي للمحور 3.56 وانحراف معياري قدره 0.31.

وفيما يلي تحليل كل فقرة في هذا المحور:

-الفقرة الأولى التي تنص على أنه يتطلب من المؤسسات الجزائرية الاستفادة من التجارة الإلكترونية في المجال المحاسبي، يلاحظ أن كل إجابات أفراد العينة كانت موافق وموافق بشدة، كما أن المتوسط الحسابي لها يقدر بقيمة 4.581، وانحرافها المعياري يساوي 0.495، وقيمة هذا المتوسط تعتبر معنوية إحصائيا لأن مستوى دلالتها يساوي 0.000.

الجدول الموالي يبين نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة الأولى.

الجدول رقم (11): نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة الأولى

المقياس	موافق بشدة (5)	موافق (4)	محايد (3)	غير موافق (2)	غير موافق بشدة (1)	المجموع
التكرار	61	44	0	0	0	105
النسبة	58.1	41.9	0	0	0	%100

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات Spss.

يتم عرض نتائج إجابات أفراد العينة على الفقرة الأولى بيانيا من خلال الشكل الموالي:

الشكل 14: نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة الأولى

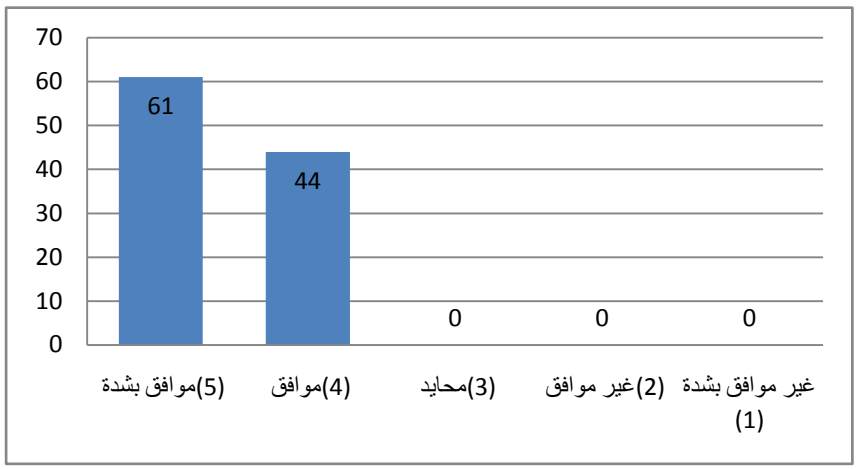

المصدر: تم إعداد الشكل بالاعتماد على برنامج Excel

-الفقرة الثانية التي تؤكد مساهمة الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ولغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL في جذب المزيد من المستثمرين المحليين والأجانب، يتبين أن هناك تنوعا في إجابات أفراد العينة لكن أغلبهم كانت إجابتهم محايد. كما أن المتوسط الحسابي لها يقدر بقيمة 3.161، وانحرافها المعياري يساوي 0.735، وقيمة هذا المتوسط تعتبر معنوية إحصائيا لأن مستوى دلالتها يساوي 0.000.

يرجع سبب إجابة أغلب أفراد العينة لمحايد إلى عدم أخذهم فكرة كافية عن هذه الممارسات الحديثة خاصة لغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL وعن أهم المزايا التي يمكن أن تستفيد منها الشركة في تطبيقها لهذه اللغة.

الجدول الموالي يبين نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة الثانية.

الجدول رقم (12): نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة الثانية

المقياس	موافق بشدة (5)	موافق (4)	محايد (3)	غير موافق (2)	غير موافق بشدة (1)	المجموع
التكرار	0	36	52	15	2	105
النسبة	0	34.3	49.5	14.3	1.9	%100

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات Spss.

يتم عرض نتائج إجابات أفراد العينة على الفقرة الثانية بيانيا من خلال الشكل الموالي:

الشكل 15: نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة الثانية

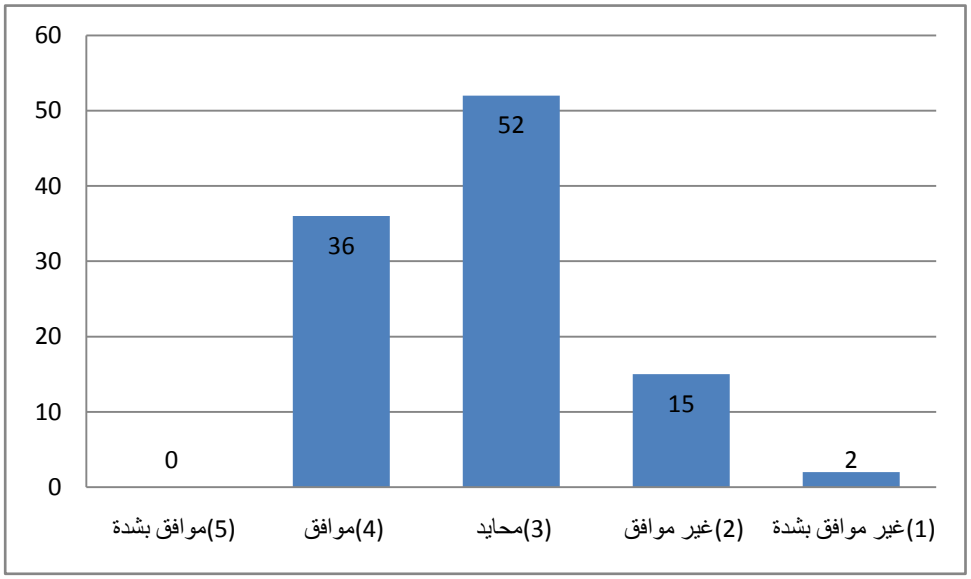

المصدر: تم إعداد الشكل بالاعتماد على برنامج Excel

-الفقرة الثالثة التي تخص توفر الجزائر على بيئة جاهزة لتطبيق كل ما هو حديث في مجال المحاسبة.

يلاحظ أن أغلب أفراد العينة أجابوا بعدم الموافقة، كما أن المتوسط الحسابي لها يقدر بقيمة 1.761، وانحرافها المعياري يساوي 0.686، وقيمة هذا المتوسط تعتبر معنوية إحصائيا لأن مستوى دلالتها يساوي 0.000.

وفقا لآراء بعض أفراد عينة الدراسة فإن الجزائر مازلت في طريقها لتحديث الممارسات المحاسبية في المؤسسات الجزائرية، وجل اهتمامها الآن هو نتائج تطبيق النظام المحاسبي المالي الذي في حد ذاته وجد العديد من المشاكل التي تحتاج إلى بعض الوقت لحلها. أما الممارسات الحديثة فتطبيقها الآن يمكن أن لا يثمر عن أية نتائج بما أننا لم نتخطى بعد المشاكل التي نعاني منها الآن.

الجدول الموالي يبين نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة الثالثة.

الجدول رقم (13): نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة الثالثة

المقياس	موافق بشدة (5)	موافق (4)	محايد (3)	غير موافق (2)	غير موافق بشدة (1)	المجموع
التكرار	0	3	6	59	37	105
النسبة	0	2.9	5.7	56.2	35.2	%100

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات Spss.

يتم عرض نتائج إجابات أفراد العينة على الفقرة الثالثة بيانيا من خلال الشكل الموالي:

الشكل 16: نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة الثالثة

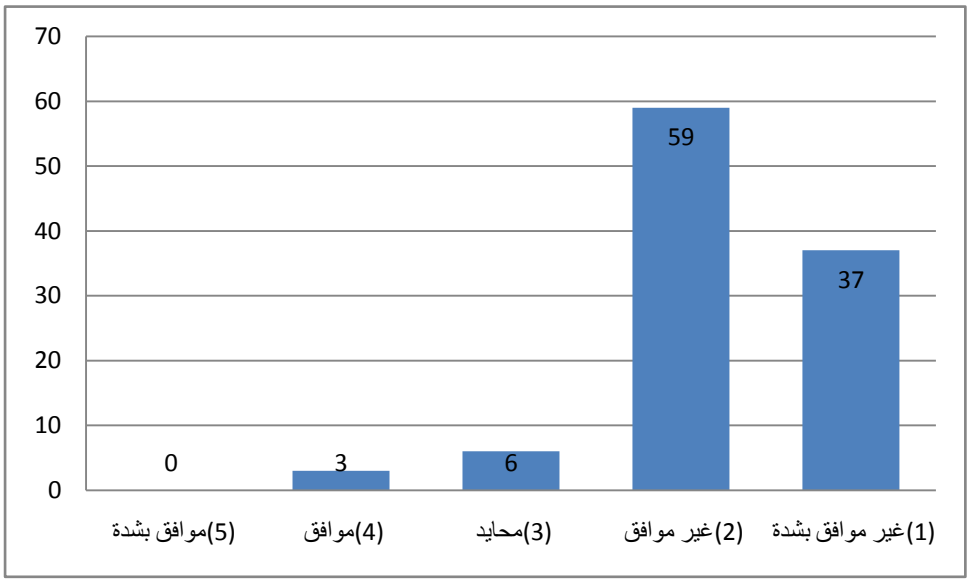

المصدر: تم إعداد الشكل بالاعتماد على برنامج Excel

–الفقرة الرابعة تؤكد على أن هناك ازديادا كبيرا لحاجات متعاملي المؤسسة لمعلومات محاسبية تساعدهم على اتخاذ الاقتصادية بصورة سليمة، يلاحظ من الجدول أن غالبية الأجوبة كانت موافق، كما أن المتوسط الحسابي لها يقدر بقيمة 4.038، وانحرافها المعياري يساوي 0.436، وقيمة هذا المتوسط تعتبر معنوية إحصائيا لأن مستوى دلالتها يساوي 0.000.

أصبحت الحاجة لمعلومات محاسبية تخص نشاط المؤسسة في تزايد مستمر نظرا للتطورات السريعة التي تشهدها بيئة الأعمال، ويعتبر توفيرها بالقدر الكافي وسيلة لكسب ثقة مختلف المتعاملين الاقتصاديين.

الجدول الموالي يبين نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة الرابعة.

الجدول رقم (14): نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة الرابعة

المقياس	موافق بشدة (5)	موافق (4)	محايد (3)	غير موافق (2)	غير موافق بشدة (1)	المجموع
التكرار	9	93	2	0	1	105
النسبة	8.6	88.6	1.9	0	1	%100

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات Spss.

يتم عرض نتائج إجابات أفراد العينة على الفقرة الرابعة بيانيا من خلال الشكل الموالي:

الشكل 17: نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة الرابعة

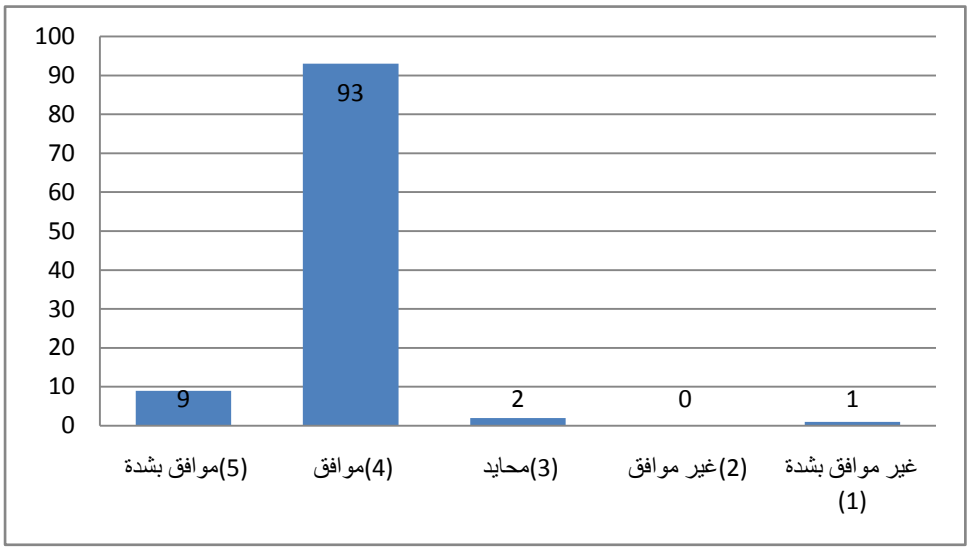

المصدر: تم إعداد الشكل بالاعتماد على برنامج Excel

–الفقرة الخامسة التي تدعو إلى عدم قدرة الإفصاح المحاسبي التقليدي على تلبية مختلف حاجات مستخدمي المعلومات المحاسبية، حيث يلاحظ من الجدول أن غالبية الأجوبة كانت موافق، كما أن المتوسط الحسابي لها يقدر بقيمة 3.828، وانحرافها المعياري يساوي 0.527، وقيمة هذا المتوسط تعتبر معنوية إحصائيا لأن مستوى دلالتها يساوي 0.000.

حسب آراء بعض أفراد العينة الذين لم يوافقوا على الفقرة الخامسة أن الإفصاح المحاسبي على الرغم من تحسنه بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد إلا أنه لا يزال يعاني من قصور في بلوغ بعض الأهداف، ويرجع ذلك إلى سبب صعوبة إيصالها في الوقت المناسب لأن عملية إعدادها ورقيا تتطلب الوقت مما يؤدي إلى فقدانها لأهميتها.

الجدول الموالي يبين نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة الخامسة.

الجدول رقم (15): نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة الخامسة

المقياس	موافق بشدة (5)	موافق (4)	محايد (3)	غير موافق (2)	غير موافق بشدة (1)	المجموع
التكرار	5	79	19	2	0	105
النسبة	4.8	75.2	18.1	1.9	0	%100

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات Spss.

يتم عرض نتائج إجابات أفراد العينة على الفقرة الخامسة بيانيا من خلال الشكل الموالي:

الشكل 18: نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة الخامسة

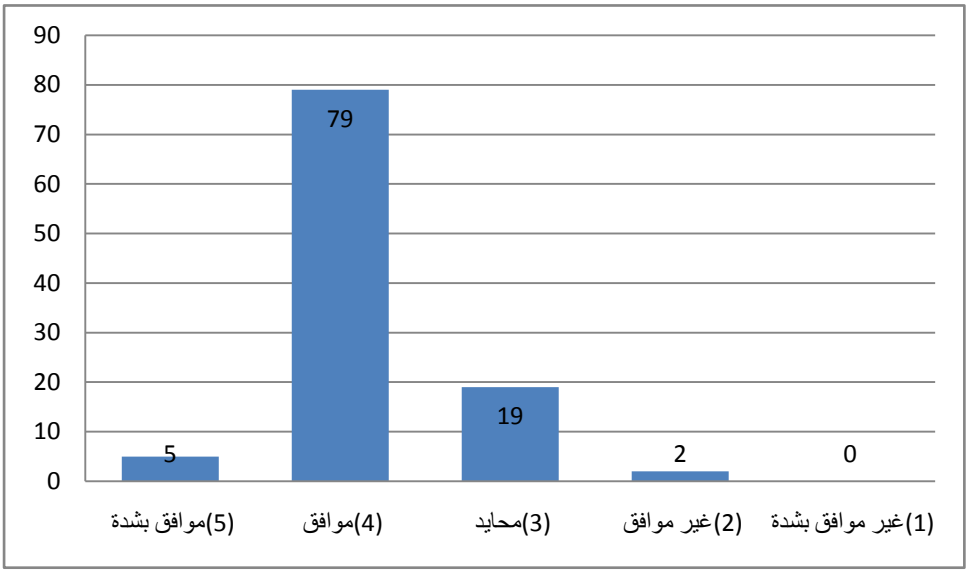

المصدر: تم إعداد الشكل بالاعتماد على برنامج Excel

–الفقرة السادسة التي تخص دعم تنافسية المؤسسات الجزائرية في الأسواق الخارجية يتطلب تبني الممارسات المحاسبية العالمية، يلاحظ أن أغلب إجابات أفراد العينة كانت موافق و موافق بشدة، كما أن المتوسط الحسابي لها يقدر بقيمة 4.171، وانحرافها المعياري يساوي 0.469، وقيمة هذا المتوسط تعتبر معنوية إحصائيا لأن مستوى دلالتها يساوي 0.000.

تساهم الممارسات المحاسبية الحديثة خاصة تلك التي لها علاقة بالإفصاح والتي نجحت بعض الدول في تطبيقها في جعل المؤسسة تكتسب سمعة جيدة في الوسط الذي تنشط فيه، لأن ذلك يعبر عن رغبتها في مواكبة التطورات التي تشهدها بيئة الأعمال بالإضافة إلى اهتمامها في تسهيل عملية وصول المعلومات إلى مستخدميها.

الجدول الموالي يبين نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة السادسة.

الجدول رقم (16): نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة السادسة

المقياس	موافق بشدة (5)	موافق (4)	محايد (3)	غير موافق (2)	غير موافق بشدة (1)	المجموع
التكرار	22	79	4	0	0	105
النسبة	21	75.2	3.8	0	0	%100

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على برنامج SPSS.

يتم عرض نتائج إجابات أفراد العينة على الفقرة السادسة بيانيا من خلال الشكل الموالي:

الشكل 19: نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة السادسة

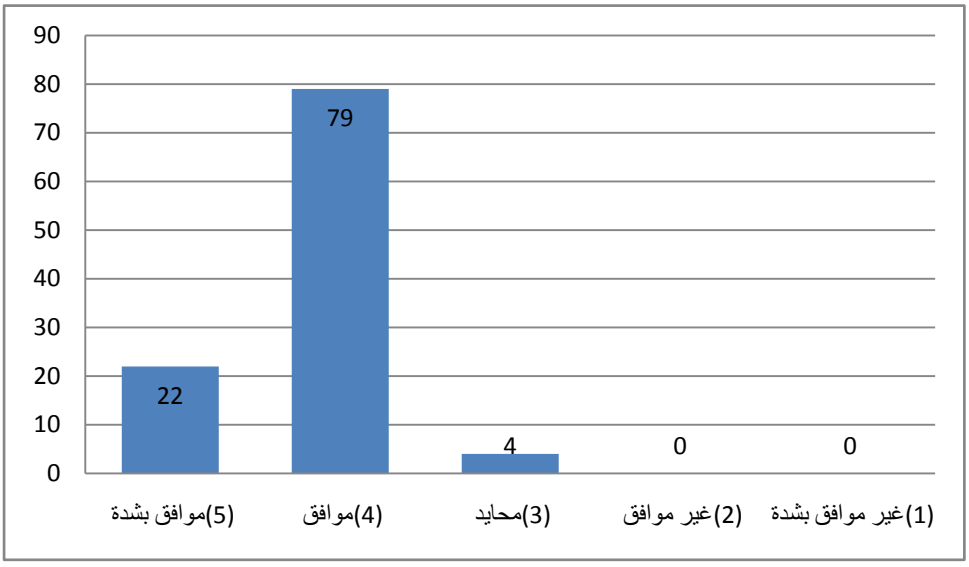

المصدر: تم إعداد الشكل بالاعتماد على برنامج Excel

–الفقرة السابعة التي تخص إمكانية مساهمة الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ولغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL في تنشيط بورصة الجزائر، فقد كان هناك تباين بين إجابات أفراد العينة لكنهم في المجمل وافقوا على هذه الفقرة، كما أن المتوسط الحسابي لها يقدر بقيمة 3.438، وانحرافها المعياري يساوي 0.678، و قيمة هذا المتوسط تعتبر معنوية إحصائيا لأن مستوى دلالتها يساوي 0.000.

وفقا لآراء بعض أفراد العينة حول إمكانية مساهمة الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ولغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL في تنشيط بورصة الجزائر إلى أن ذلك يتوقف على تخطي البورصة للمشاكل الحالية التي تعاني منها وإلا لن يكون لهما أية فائدة. الجدول الموالي يبين نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة السابعة.

الجدول رقم (17): نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة السابعة

المقياس	موافق بشدة (5)	موافق (4)	محايد (3)	غير موافق (2)	غير موافق بشدة (1)	المجموع
التكرار	0	57	37	11	0	105
النسبة	0	54.3	35.2	10.5	0	%100

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على برنامج SPSS.

يتم عرض نتائج إجابات أفراد العينة على الفقرة السابعة بيانيا من خلال الشكل الموالي:

الشكل 20: نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة السابعة

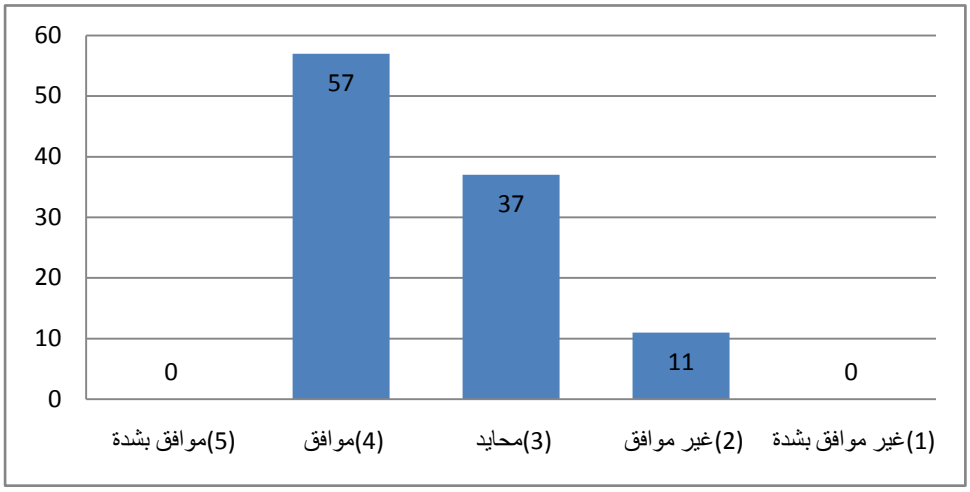

المصدر: تم إعداد الشكل بالاعتماد على برنامج Excel

2. عرض وتحليل النتائج المتعلقة بالمحور الثاني

سوف يتم عرض وتحليل إجابات أفراد العينة على فقرات المحور الثاني كما يلي:

1.2. العرض الجدولي للنتائج المتعلقة بالمحور الثاني

للتحقق من قدرة الإفصاح الإلكتروني على دعم الإفصاح المحاسبي لدى الشركات المدرجة في بورصة الجزائر، تم إدراج سبع فقرات في المحور الثاني، حيث يلخص الجدول الموالي أهم النتائج التي تم التوصل إليها:

جدول رقم18: المؤشرات الاحصائية الخاصة بفقرات المحور الثاني.

المرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	مستوى الدلالة	التقييم	درجة الموافقة
8	يزيد نشر المعلومات المحاسبية على الموقع الإلكتروني للشركات المدرجة في بورصة الجزائر من امكانية الوصول إليها بسهولة.	4.333	0.660	20.694	0.000	موافق تماما	عالية جدا
9	يسمح الموقع الإلكتروني للشركة المدرجة في البورصة بتوفير المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب.	3.247	1.007	2.518	0.000	محايد	متوسطة
10	يساعد الإفصاح المحاسبي الإلكتروني الشركات المدرجة في بورصة الجزائر على توفير معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات.	3.219	0.930	2.413	0.000	محايد	متوسطة
11	يدعم الإفصاح المحاسبي الإلكتروني الشركات المدرجة في البورصة على نشر المعلومات المحاسبية بطريقة منتظمة.	3.495	0.867	5.850	0.000	موافق	عالية
12	يساعد الإفصاح المحاسبي الإلكتروني الشركات المدرجة في البورصة على التفصيل أكثر في المعلومات المفصح عنها بدون عائق التكاليف.	3.552	1.224	4.662	0.000	موافق	عالية
13	يسمح الإفصاح المحاسبي الإلكتروني للشركات المدرجة في بورصة الجزائر بعرضها بصيغ متنوعة(Word, Excel, Vidéo, Image, PDF…) .	4.238	0.490	25.851	0.000	موافق بشدة	عالية جدا
14	يسهل الإفصاح المحاسبي الإلكتروني على الشركات المدرجة في بورصة الجزائر تقديم معلومات دقيقة.	3.257	1.065	2.473	0.000	محايد	متوسطة
المعدل العام		3.620	0.724	8.770	0.000	موافق	عالية

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات Spss.

2.2. تحليل النتائج المتعلقة بالمحور الثاني

من خلال النتائج المحصل عليها في الجدول رقم 18 حول فقرات المحور الثاني، الذي يهدف إلى معرفة مدى إمكانية الإفصاح الإلكتروني في دعم الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر، يتبين أن غالبية أفراد العينة كانت درجة موافقتهم حول فقرات هذا المحور عالية على الرغم من أن هناكُ ثلاث فقرات تمت الإجابة عليهما بمحايد. ونتيجة لذلك، فإن المحور الثاني يقع في مجال الموافقة حيث يبلغ المتوسط الحسابي للمحور 3.620 وانحراف معياري قدره 0.724. وفيما يلي تحليل كل فقرة في هذا المحور:

-الفقرة الثامنة التي تؤكد على أن نشر المعلومات المحاسبية في الموقع الإلكتروني للشركات المدرجة في بورصة الجزائر يزيد من إمكانية الوصول إليها بسهولة. يلاحظ أن أغلب الإجابات كانت موافق وموافق بشدة، كما أن المتوسط الحسابي لها يقدر بقيمة 4.333، وانحرافها المعياري يساوي 0.660، وقيمة هذا المتوسط تعتبر معنوية إحصائيا لأن مستوى دلالتها يساوي0.000.

الجدول الموالي يبين نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة الثامنة.

الجدول رقم (19): نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة الثامنة

المقياس	موافق بشدة (5)	موافق (4)	محايد (3)	غير موافق (2)	غير موافق بشدة (1)	المجموع
التكرار	**43**	**57**	**2**	**3**	**0**	**105**
النسبة	**41**	**54.3**	**1.9**	**2.9**	**0**	**%100**

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات Spss.

يتم عرض نتائج إجابات أفراد العينة على الفقرة الثامنة بيانيا من خلال الشكل الموالي:

الشكل 21: نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة الثامنة

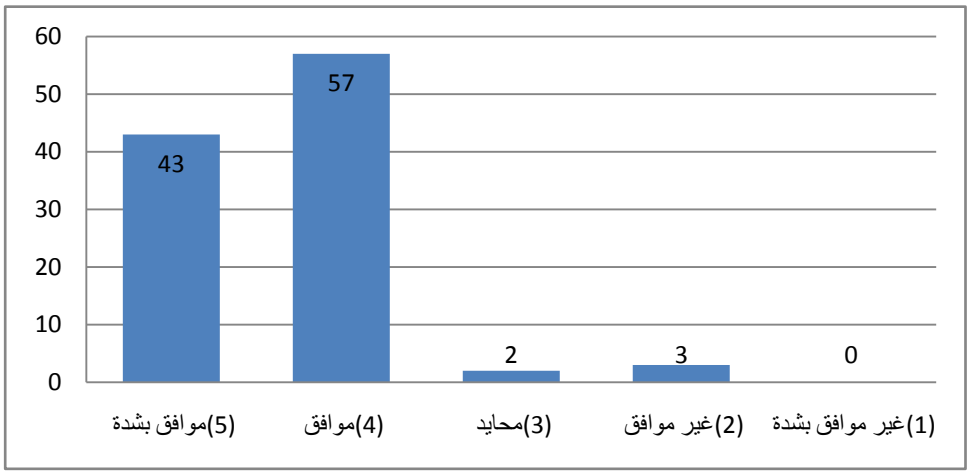

المصدر: تم إعداد الشكل بالاعتماد على برنامج Excel

–الفقرة التاسعة التي تؤكد على أن الموقع الإلكتروني للشركات المدرجة في بورصة الجزائر يسمح بتوفير المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب، يتبين أن هناك تنوع في إجابات أفراد العينة لكن أغلبها كانت بين موافق وغير موافق، كما أن المتوسط الحسابي لها يقدر بقيمة 3.247، وانحرافها المعياري يساوي 1.007، وقيمة هذا المتوسط تعتبر معنوية إحصائيا لأن مستوى دلالتها يساوي 0.000.

الجدول الموالي يبين نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة التاسعة.

الجدول رقم (20): نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة التاسعة

المقياس	موافق بشدة (5)	موافق (4)	محايد (3)	غير موافق (2)	غير موافق بشدة (1)	المجموع
التكرار	2	62	2	38	1	105
النسبة	1.9	59	1.9	36.2	1	%100

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات Spss.

يتم عرض نتائج إجابات أفراد العينة على الفقرة التاسعة بيانيا من خلال الشكل الموالي:

الشكل 22: نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة التاسعة

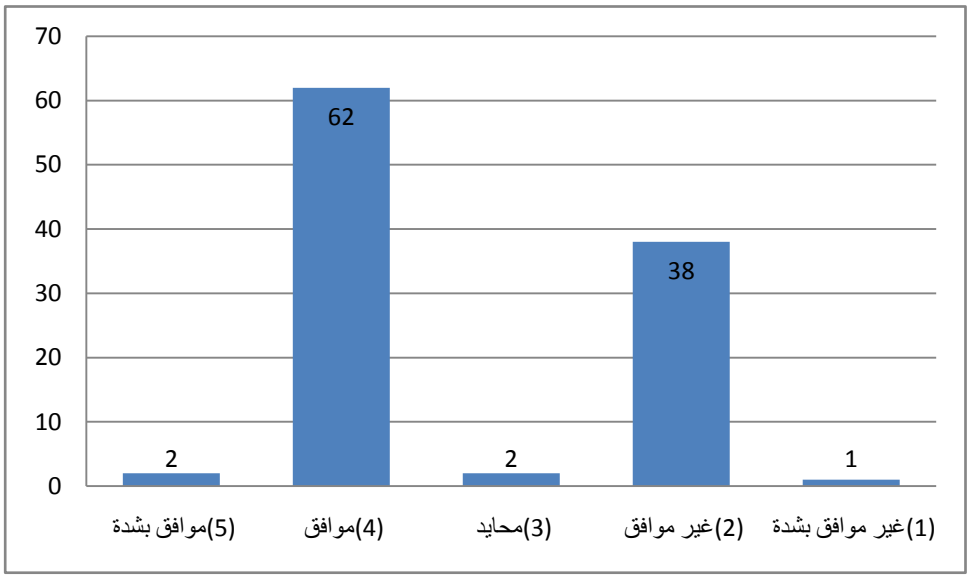

المصدر: تم إعداد الشكل بالاعتماد على برنامج Excel

يلاحظ أن 61% من أفراد العينة وافقوا على الفقرة و 37.2% لم يوافقوا، ويرجع هذا التباين في الإجابات حسب آراء البعض منهم إلى أنه فعلا يمكن أن يساهم الإفصاح الإلكتروني في نشر المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب إلا أن ذلك يتوقف بالدرجة الأولى على رغبة المؤسسة.

–الفقرة العاشرة التي تؤكد على أن الإفصاح المحاسبي الإلكتروني يساعد على توفير معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات، يلاحظ كذلك أن هناك تنوع في الإجابات بين غير موافق ومحايد وموافق، كما أن المتوسط الحسابي لها يقدر بقيمة 3.219، وانحرافها المعياري يساوي 0.930، و قيمة هذا المتوسط تعتبر معنوية إحصائيا لأن مستوى دلالتها يساوي 0.000.

الجدول الموالي يبين نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة العاشرة.

الجدول رقم(21): نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة العاشرة

المقياس	موافق بشدة (5)	موافق (4)	محايد (3)	غير موافق (2)	غير موافق بشدة (1)	المجموع
التكرار	1	54	19	29	2	105
النسبة	1	51.4	18.1	27.6	1.9	%100

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات Spss.

يتم عرض نتائج إجابات أفراد العينة على الفقرة العاشرة بيانيا من خلال الشكل الموالي:

الشكل 23: نتائج إجابات أفراد العينة حول العاشرة

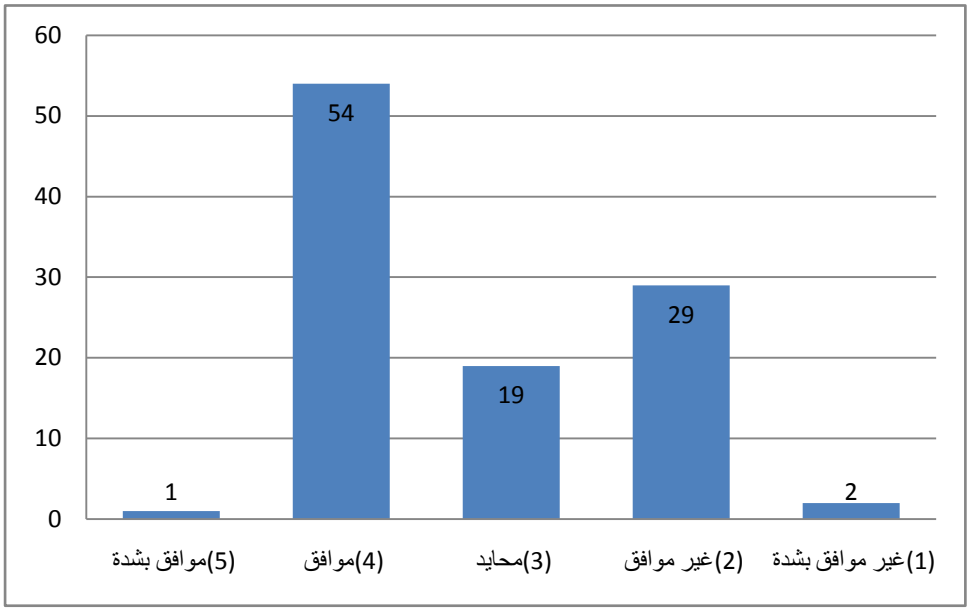

المصدر: تم إعداد الشكل بالاعتماد على برنامج Excel

يلاحظ أن 27.6% من إجابات أفراد العينة كانت غير موافق و 18.1% كانت محايد و 52.4% من أفراد العينة وافقوا على الفقرة وهي أعلى نسبة، ويرجع هذا الاختلاف في الإجابات إلى أن استفادة مستخدمي المعلومات المحاسبية الخاصة بالمؤسسة تختلف من شخص لآخر.

–الفقرة الحادية عشر التي تؤكد على دعم الإفصاح الإلكتروني لنشر المعلومات المحاسبية بطريقة منتظمة، يلاحظ من الجدول أن الإجابات كانت متنوعة شملت جميع الاقتراحات إلا أن الغالب عليها كان الموافقة، كما أن المتوسط الحسابي لها يقدر بقيمة 3.495، وانحرافها المعياري يساوي 0.867، وقيمة هذا المتوسط تعتبر معنوية إحصائيا لأن مستوى دلالتها يساوي 0.000.

الجدول الموالي يبين نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة الحادية عشر.

الجدول رقم (22): نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة الحادية عشر

المقياس	موافق بشدة (5)	موافق (4)	محايد (3)	غير موافق (2)	غير موافق بشدة (1)	المجموع
التكرار	7	57	22	19	0	105
النسبة	6.7	54.3	21	18.1	0	%100

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات Spss.

يتم عرض نتائج إجابات أفراد العينة على الفقرة الحادية عشر بيانيا من خلال الشكل الموالي:

الشكل 24: نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة الحادية عشر

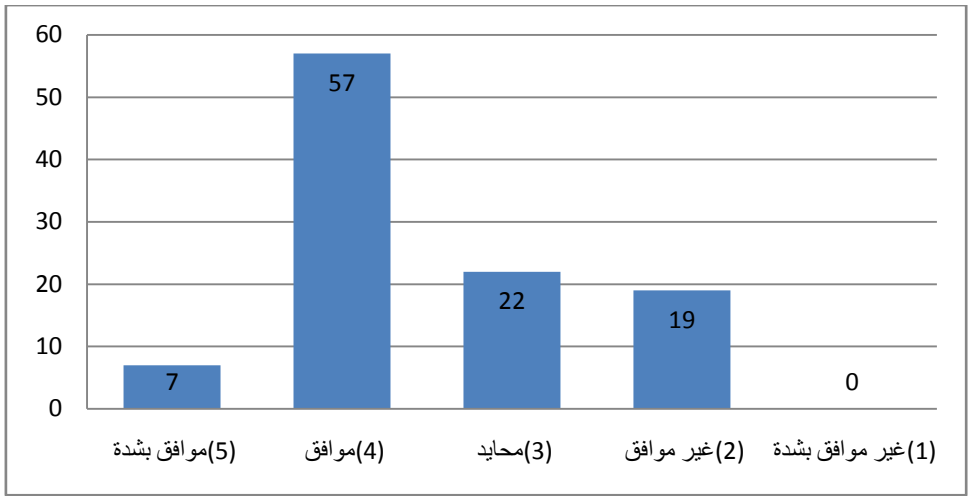

المصدر: تم إعداد الشكل بالاعتماد على برنامج Excel

يلاحظ أن 18.1% من إجابات أفراد العينة كانت غير موافق و 21% كانت محايد و54.3% كانت موافق وهي أعلى نسبة و6.7% موافق تماما. ويعني نشر المعلومات المحاسبية إلكترونيا بانتظام هو إفصاح المؤسسة عن معلوماتها في تواريخ ثابتة ومنتظمة، وحسب آراء بعض أفراد العينة الذي وافقوا على الفقرة فإن الإفصاح الإلكتروني يسهل ذلك أكثر من الإفصاح التقليدي الذي يعتمد على عرض المعلومة ورقيا وذلك بسبب سهولة العملية بما أنها تتم على موقعها الإلكتروني فضلا على توفير الجهد والوقت.

-الفقرة الثانية عشر التي تؤكد على أن الإفصاح المحاسبي الإلكتروني يساعد الشركات المدرجة في بورصة الجزائر على التفصيل في المعلومات بدون عائق التكاليف أي تكاليف الإعداد والنشر، حيث يلاحظ من الجدول أن غالبية الأجوبة كانت موافق وموافق بشدة، كما أن المتوسط الحسابي لها يقدر ب 3.552، وانحرافها المعياري يساوي 1.224، و قيمة هذا المتوسط تعتبر معنوية إحصائيا لأن مستوى دلالتها يساوي 0.000.

الجدول الموالي يبين نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة الثانية عشر.

الجدول رقم (23): نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة الثانية عشر

المقياس	موافق بشدة (5)	موافق (4)	محايد (3)	غير موافق (2)	غير موافق بشدة (1)	المجموع
التكرار	23	48	4	24	6	105
النسبة	21.9	45.7	3.8	22.9	5.7	%100

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات Spss.

يتم عرض نتائج إجابات أفراد العينة على الفقرة الثانية عشر بيانيا من خلال الشكل الموالي:

الشكل 25: نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة الثانية عشر

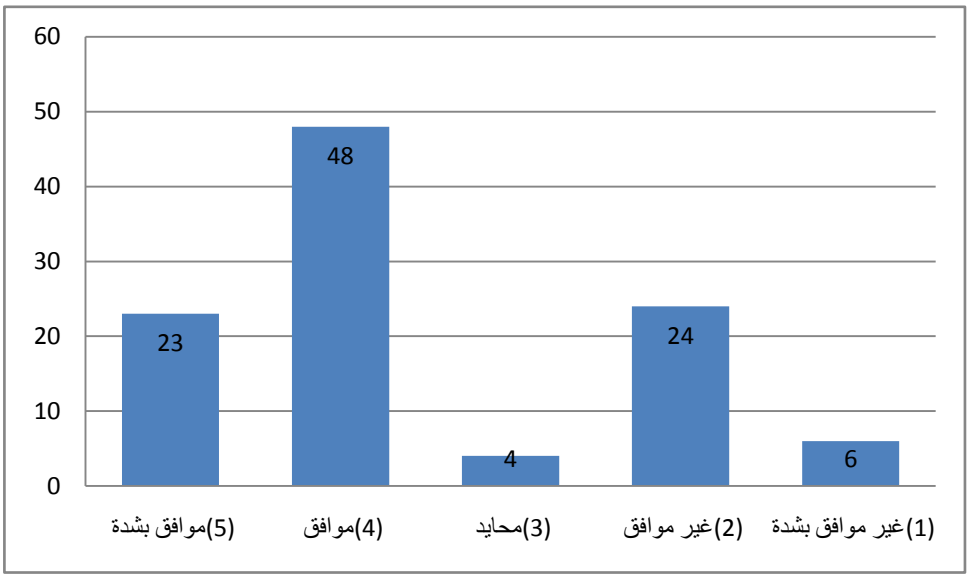

المصدر: تم إعداد الشكل بالاعتماد على برنامج Excel

يلاحظ من خلال الرسم البياني أعلاه أن 67.6% من أفراد العينة وافقوا على أن الإفصاح المحاسبي الإلكتروني يسهل على المؤسسة التوسع في الإفصاح بدون عائق التكاليف التي يمكن أن تنتج عن الإفصاح التقليدي خاصة تكاليف الطباعة.

-الفقرة الثالثة عشر التي مفادها يسمح الإفصاح المحاسبي الإلكتروني للشركات المدرجة في بورصة الجزائر بعرضها بصيغ متنوعة(Word, Excel, Vidéo, Image, PDF). يلاحظ موافقة أفراد العينة على هذه الفقرة حيث كانت الإجابات بين موافق وموافق بشدة. كما أن المتوسط الحسابي لها يقدر بقيمة 4.238، وانحرافها المعياري يساوي 0.490، وقيمة هذا المتوسط تعتبر معنوية إحصائيا لأن مستوى دلالتها يساوي 0.000.

الجدول الموالي يبين نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة الثالثة عشر.

الجدول رقم (24): نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة الثالثة عشر

المقياس	موافق بشدة (5)	موافق (4)	محايد (3)	غير موافق (2)	غير موافق بشدة (1)	المجموع
التكرار	28	74	3	0	0	105
النسبة	26.7	70.5	2.9	0	0	%100

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على برنامج SPSS.

يتم عرض نتائج إجابات أفراد العينة على الفقرة الثالثة عشر بيانيا من خلال الشكل الموالي:

الشكل 26: نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة الثالثة عشر

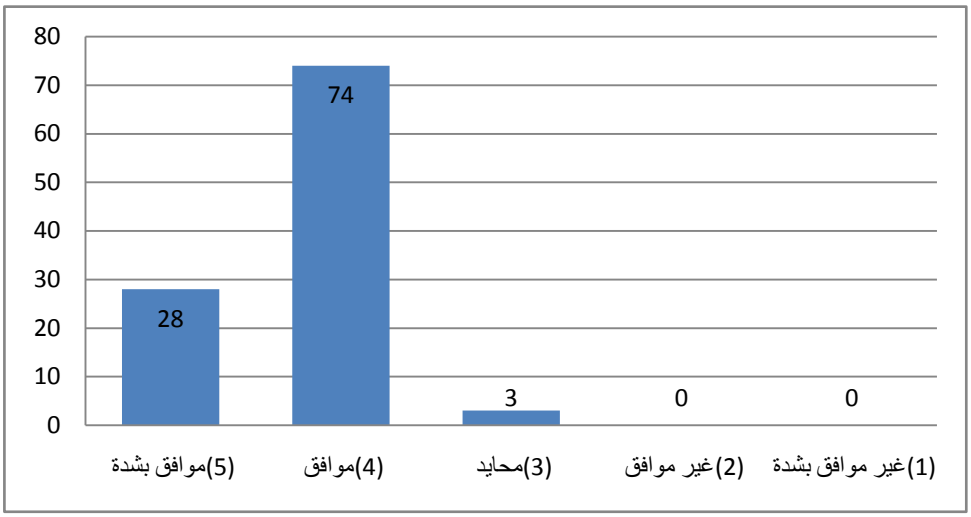

المصدر: تم إعداد الشكل بالاعتماد على برنامج Excel

يلاحظ من الرسم البياني أعلاه أن 97.2% من أفراد العينة وافقوا على الفقرة التي مفادها أن الإفصاح المحاسبي الإلكتروني يسهل عرض المعلومة المحاسبية بصيغ متنوعة، وأن تقديم المعلومة بأشكال مختلفة يساعد مستعمليها على استخدامها بطريقة أحسن مما كانت عليه خاصة في التحليل المالي.

–الفقرة الرابعة عشر التي مفادها يسهل الإفصاح المحاسبي الإلكتروني على الشركات المدرجة في بورصة الجزائر تقديم معلومات دقيقة، يلاحظ أن هناك تباين كبير بين الإجابات لكن عموما كانت درجة الموافقة على الفقرة متوسطة بسبب أن الغالبية احتجوا بأن التدقيق في المعلومة يتطلب وقتا كبيرا . بلغت قيمة المتوسط الحسابي للفقرة 3.257، وانحرافها المعياري يساوي 1.065، وقيمة هذا المتوسط تعتبر معنوية إحصائيا لأن مستوى دلالتها يساوي0.000.

الجدول الموالي يبين نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة الرابعة عشر.

الجدول رقم (25): نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة الرابعة عشر

المقياس	موافق بشدة (5)	موافق (4)	محايد (3)	غير موافق (2)	غير موافق بشدة (1)	المجموع
التكرار	7	48	22	21	7	105
النسبة	6.7	45.7	21	20	6.7	%100

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات Spss.

يتم عرض نتائج إجابات أفراد العينة على الفقرة الرابعة عشر بيانيا من خلال الشكل الموالي:

الشكل 27: نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة الرابعة عشر

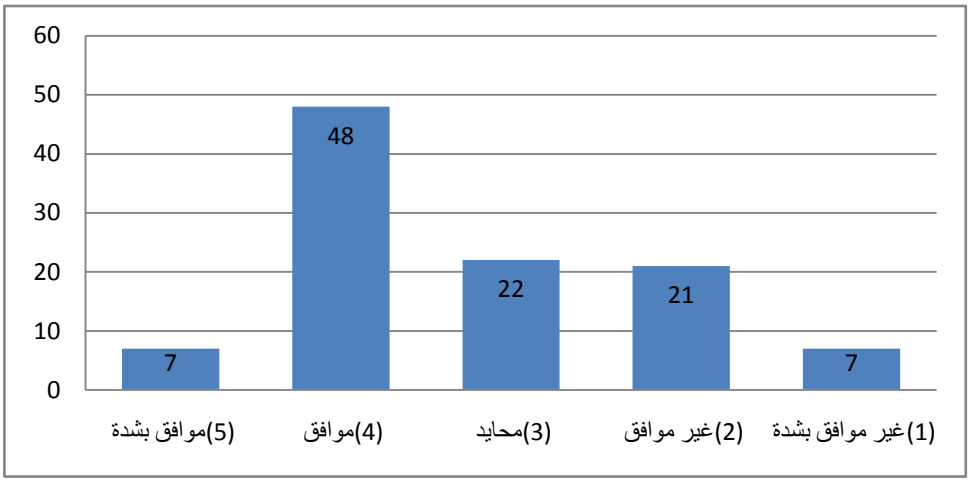

المصدر: تم إعداد الشكل بالاعتماد على برنامج Excel

يلاحظ من الرسم البياني أعلاه أن 52.4% من أفراد العينة وافقوا على الفقرة و 21% منهم أجابوا بمحايد و20% منهم لم يوافقوا. ويرجع هذا التباين في الإجابات حسب آراء بعض أفراد العينة إلى أن تقديم معلومات دقيقة في الموقع الإلكتروني يتطلب وقتا كبيرا لكنه ممكن، بحيث يتم استعمال الروابط وهذا ما يميزه عن الإفصاح المحاسبي الإلكتروني.

3. عرض و تحليل النتائج المتعلقة بالمحور الثالث

سوف يتم عرض وتحليل إجابات أفراد العينة على فقرات المحور الثالث كما يلي:

1.3. العرض الجدولي للنتائج المتعلقة بالمحور الثالث

للتحقق من قدرة الإفصاح الإلكتروني على دعم الشفافية لدى الشركات المدرجة في بورصة الجزائر، تم إدراج سبع فقرات في المحور الثالث، حيث يلخص الجدول الموالي أهم النتائج التي تم التوصل إليها.

جدول رقم26: المؤشرات الاحصائية الخاصة بفقرات المحور الثالث.

المرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	مستوى الدلالة	التقييم	درجة الموافقة
15	يضمن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية على الموقع الإلكتروني للشركات المدرجة في البورصة وصولها إلى جميع مستخدميها.	**3.571**	**0.988**	**5.921**	0.000	موافق	عالية
16	يجعل الإفصاح المحاسبي الإلكتروني المعلومات المحاسبية الخاصة بالشركات المدرجة في بورصة الجزائر متاحة للجميع في نفس الوقت.	**3.428**	**1.150**	**3.816**	**0.000**	موافق	عالية
17	يسمح الإفصاح المحاسبي الإلكتروني بتخفيض درجة عدم تماثل المعلومات بين مستخدمي المعلومات المحاسبية الخاصة بالشركات المدرجة في بورصة الجزائر.	**3.466**	**1.256**	**3.806**	**0.000**	موافق	عالية
18	نشر المعلومات المحاسبية على الموقع الإلكتروني للشركة المدرجة في البورصة دليل على أنها تتميز بالمصداقية.	**2.152**	**0.927**	**-9.359**	**0.000**	غير موافق	ضعيفة
19	يسمح نشر المعلومات المحاسبية الخاصة بالشركات المدرجة في بورصة الجزائر بالتأكد من أنها تتميز بالموضوعية.	**2.323**	**0.790**	**-8.795**	**0.000**	غير موافق	ضعيفة
20	الإفصاح الإلكتروني يسمح بتقديم معلومات محاسبية تعبر عن الوضع المالي الحقيقي للشركات المدرجة في بورصة الجزائر.	**3.381**	**0.684**	**5.701**	**0.000**	محايد	متوسطة
21	يساعد نشر المعلومات المحاسبية على الموقع الإلكتروني للشركات المدرجة في البورصة على معرفة المستجدات عن طريق التحديث الفوري للمعلومات أولا بأول.	**4.133**	**0.734**	**15.807**	**0.000**	موافق	عالية
المعدل العام		**3.168**	**0.695**	**2.487**	**0.000**	محايد	متوسطة

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات Spss

2.3. تحليل النتائج المتعلقة بالمحور الثالث

من خلال النتائج المحصل عليها في الجدول رقم 26 حول فقرات المحور الثالث، الذي يهدف إلى معرفة مدى امكانية الإفصاح الإلكتروني في دعم الشفافية في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر، يتبين أن درجة الموافقة كانت متوسطة لأن هناك فقرات في المحور لم يوافق عليها غالبية أفراد العينة، حيث قدر المتوسط الحسابي للمحور 3.168 والانحراف معياري 0.695.

وفيما يلي تحليل كل فقرة في هذا المحور:

-الفقرة الخامسة عشر التي تؤكد على أن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية على الموقع الإلكتروني للشركات المدرجة في البورصة يضمن وصولها إلى جميع مستخدميها، يلاحظ أن أغلب الإجابات كانت موافق، كما أن المتوسط الحسابي لها يقدر بقيمة 3.571، وانحرافها المعياري يساوي 0.988، و قيمة هذا المتوسط تعتبر معنوية إحصائيا لأن مستوى دلالتها يساوي 0.000.

الجدول الموالي يبين نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة الخامسة عشر.

الجدول رقم (27): نتائج إجابات أفراد العينة حول الخامسة عشر

المقياس	موافق بشدة (5)	موافق (4)	محايد (3)	غير موافق (2)	غير موافق بشدة (1)	المجموع
التكرار	6	75	2	17	5	105
النسبة	5.7	71.4	1.9	16.2	4.8	%100

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات Spss.

يتم عرض نتائج إجابات أفراد العينة على الفقرة الخامسة عشر بيانيا من خلال الشكل الموالي:

الشكل 28: نتائج إجابات أفراد العينة حول الخامسة عشر

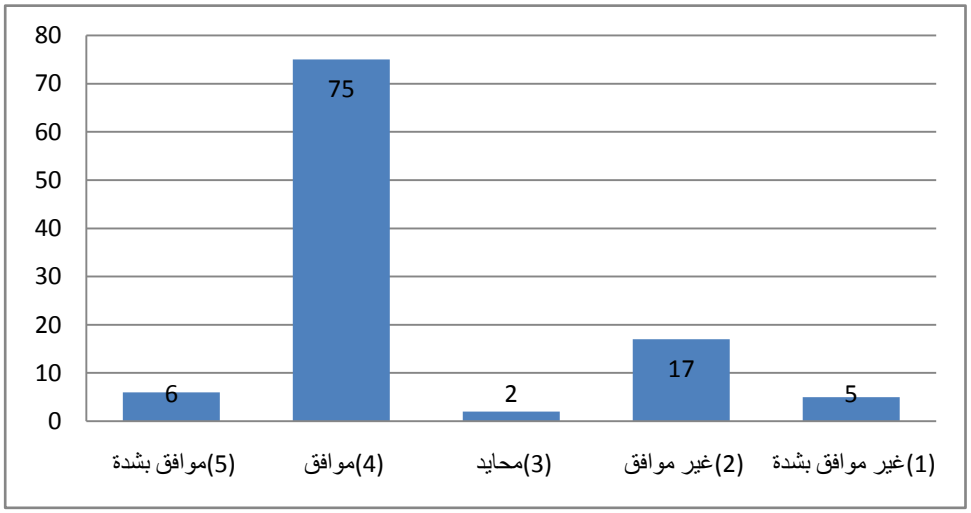

المصدر: تم إعداد الشكل بالاعتماد على برنامج Excel

-الفقرة السادسة عشر التي تؤكد على أن الإفصاح المحاسبي الإلكتروني يجعل المعلومات المحاسبية الخاصة بالشركات المدرجة في بورصة الجزائر متاحة للجميع في نفس الوقت، يتبين أن إجابات أفراد العينة كانت أغلبها موافق، كما أن المتوسط الحسابي لها يقدر ب 3.428، وانحرافها المعياري يساوي 1.150، و قيمة هذا المتوسط تعتبر معنوية إحصائيا لأن مستوى دلالتها يساوي 0.000.

الجدول الموالي يبين نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة السادسة عشر.

الجدول رقم (28): نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة السادسة عشر

المقياس	موافق بشدة (5)	موافق (4)	محايد (3)	غير موافق (2)	غير موافق بشدة (1)	المجموع
التكرار	8	67	2	18	10	105
النسبة	7.6	63.8	1.9	17.1	9.5	%100

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات Spss.

يتم عرض نتائج إجابات أفراد العينة على الفقرة السادسة عشر بيانيا من خلال الشكل الموالي:

الشكل 29: نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة السادسة عشر

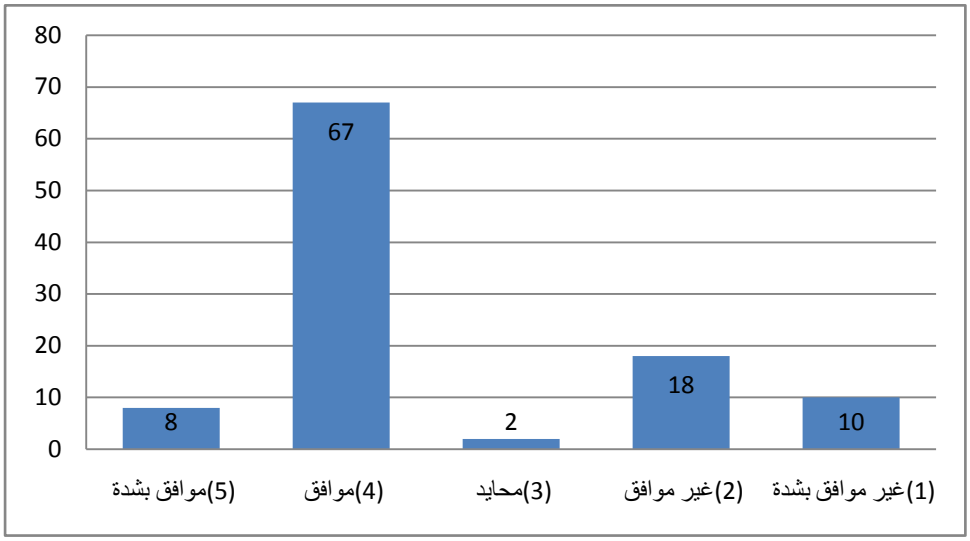

المصدر: تم إعداد الشكل بالاعتماد على برنامج Excel

يلاحظ من الرسم البياني أعلاه أن 71.4% من إجابات أفراد العينة وافقوا على الفقرة وهي نسبة عالية، أي أن الإفصاح عن المعلومات في الموقع الإلكتروني للمؤسسة يسمح لجميع مستخدميها بالحصول عليها في نفس الوقت، وهو أمر غير متعارف عليه في الإفصاح المحاسبي التقليدي.

–الفقرة السابعة عشر التي مفادها يسمح الإفصاح المحاسبي الإلكتروني بتخفيض درجة عدم تماثل المعلومات بين مستخدمي المعلومات المحاسبية الخاصة بالشركات المدرجة في بورصة الجزائر. يلاحظ أن غالبية أفراد العينة قد وافقوا على الفقرة حيث عموما كانت الإجابات بين موافق وموافق تماما، كما أن المتوسط الحسابي لها يقدر بقيمة 3.466، وانحرافها المعياري يساوي 1.256، و قيمة هذا المتوسط تعتبر معنوية إحصائيا لأن مستوى دلالتها يساوي 0.000.

الجدول الموالي يبين نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة السابعة عشر.

الجدول رقم (29): نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة السابعة عشر

المقياس	موافق بشدة (5)	موافق (4)	محايد (3)	غير موافق (2)	غير موافق بشدة (1)	المجموع
التكرار	20	50	2	25	8	105
النسبة	19	47.6	1.9	23.8	7.6	%100

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على برنامج SPSS.

يتم عرض نتائج إجابات أفراد العينة على الفقرة السابعة عشر بيانيا من خلال الشكل الموالي:

الشكل 30: نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة السابعة عشر

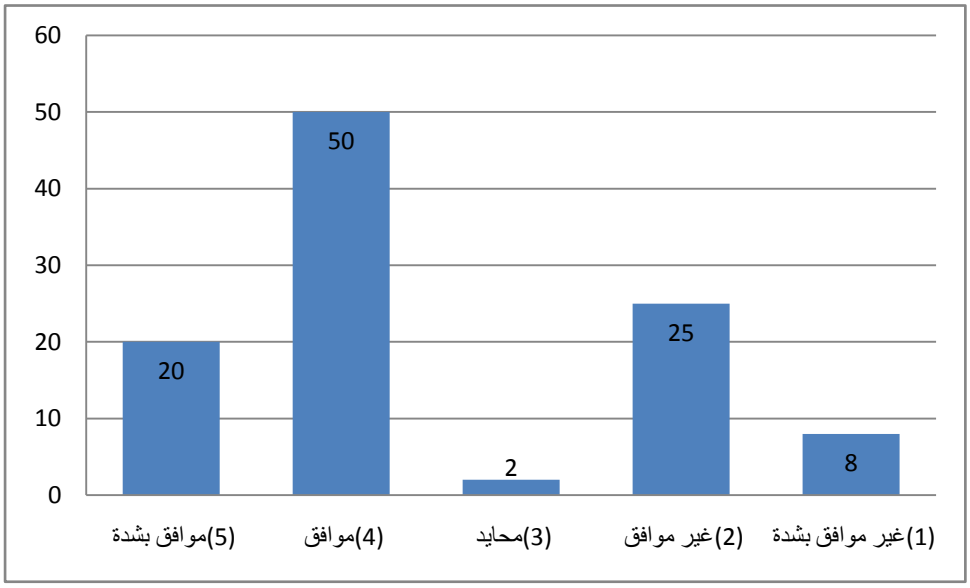

المصدر: تم إعداد الشكل بالاعتماد على برنامج Excel

يلاحظ من الرسم البياني أعلاه أن 66.6% من أفراد العينة وافقوا على أن الإفصاح المحاسبي الإلكتروني يساهم في تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات بين مستخدمي المعلومات المحاسبية لأن المعلومة عندما يتم عرضها على الموقع الإلكتروني سوف تكون متاحة للجميع وليست فقط حكرا على أحد.

-الفقرة الثامنة عشر التي تؤكد على أن نشر المعلومات المحاسبية على الموقع الإلكتروني للشركات المدرجة في البورصة دليل على أنها تتميز بالمصداقية. يلاحظ من الجدول أن فئة كبيرة من أفراد العينة لم يوافقوا على الفقرة حيث كانت معظم الإجابات بين غير موافق وغير موافق تماما، كما أن المتوسط الحسابي لها يقدر بقيمة2.152، وانحرافها المعياري يساوي 0.927، وقيمة هذا المتوسط تعتبر معنوية إحصائيا لأن مستوى دلالتها يساوي 0.000.

الجدول الموالي يبين نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة الثامنة عشر.

الجدول رقم (30): نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة الثامنة عشر

المقياس	موافق بشدة (5)	موافق (4)	محايد (3)	غير موافق (2)	غير موافق بشدة (1)	المجموع
التكرار	0	16	6	61	22	105
النسبة	0	15.2	5.7	58.1	21	%100

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على برنامج SPSS.

يتم عرض نتائج إجابات أفراد العينة على الفقرة الثامنة عشر بيانيا من خلال الشكل الموالي:

الشكل 31: نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة الثامنة عشر

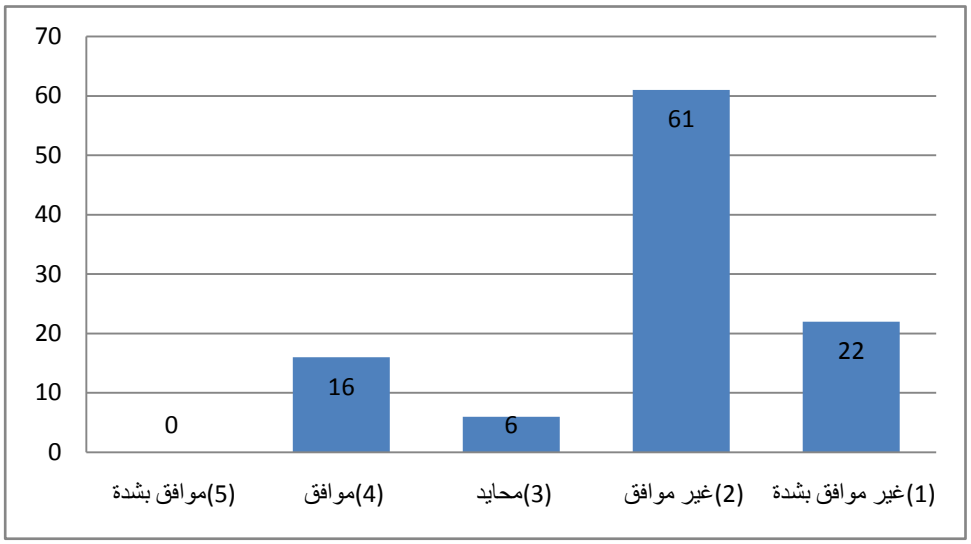

المصدر: تم إعداد الشكل بالاعتماد على برنامج Excel

يلاحظ من الرسم البياني أعلاه أن 79.1% من أفراد العينة لم يوافقوا على الفقرة، أي أنه بالنسبة إليهم نشر المعلومات المحاسبية على الموقع الإلكتروني للشركات المدرجة في البورصة ليس دليلا على أنها تتميز بالمصداقية. وحسب آراء البعض منهم فإن السبب يعود إلى أنه يمكن التلاعب بالمعلومات المنشورة إلكترونيا كما أنه لا يوجد دليل على أنها هي نفسها التي تتضمنها الكشوف المالية الورقية.

–الفقرة التاسعة عشر التي مفادها يسمح نشر المعلومات المحاسبية الخاصة بالشركات المدرجة في بورصة الجزائر بالتأكد من أنها تتميز بالموضوعية، حيث يلاحظ من الجدول أن غالبية الأجوبة كانت غير موافق، كما أن المتوسط الحسابي لها يقدر بقيمة 2.323، وانحرافها المعياري يساوي 0.790، وقيمة هذا المتوسط تعتبر معنوية إحصائيا لأن مستوى دلالتها يساوي 0.000.

الجدول الموالي يبين نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة التاسعة عشر.

الجدول رقم (31): نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة التاسعة عشر

المقياس	موافق بشدة (5)	موافق (4)	محايد (3)	غير موافق (2)	غير موافق بشدة (1)	المجموع
التكرار	0	16	7	77	5	105
النسبة	0	15.2	6.7	73.3	4.8	%100

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على برنامج SPSS.

يتم عرض نتائج إجابات أفراد العينة على الفقرة التاسعة عشر بيانيا من خلال الشكل الموالي:

الشكل 32: نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة التاسعة عشر

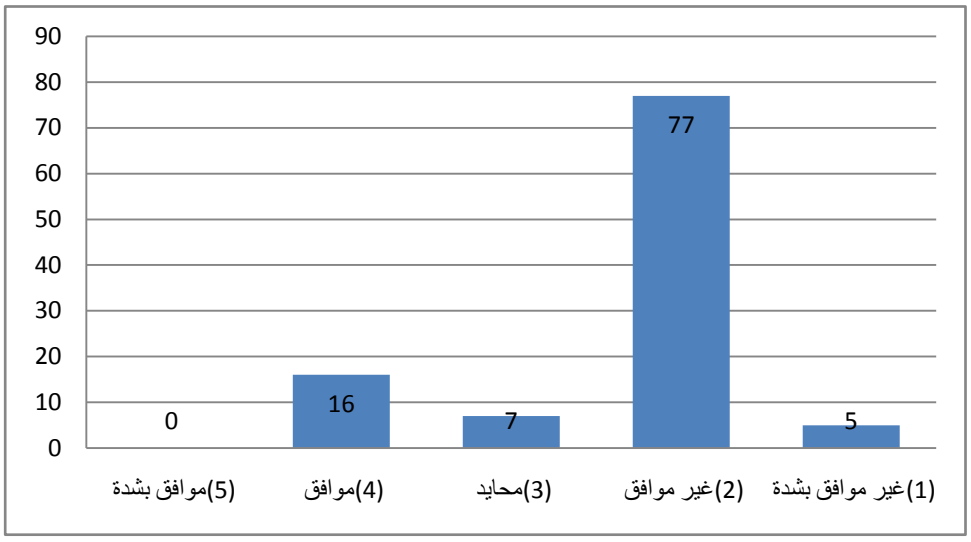

المصدر: تم إعداد الشكل بالاعتماد على برنامج Excel

يلاحظ من الرسم البياني أعلاه أن 78.1% من أفراد العينة لم يوافقوا على أنه يمكن التأكد من موضوعية المعلومات المحاسبية الخاصة بالشركات المدرجة في بورصة الجزائر إذا تم نشرها إلكترونيا، وعلى حسب آرائهم فإنه من الصعب الوصول إلى نفس النتائج إذا تم الاستعانة بالمعلومات المنشورة على الموقع الإلكتروني لأن المؤسسة لا تنشر جميع أساليب وطرق القياس المحاسبي التي اعتمدت عليها.

–الفقرة العشرون التي مفادها الإفصاح الإلكتروني يسمح بتقديم معلومات محاسبية تعبر عن الوضع المالي الحقيقي للشركات المدرجة في بورصة الجزائر . يلاحظ من الجدول أن هناك تباينا كبيرا في إجابات أفراد العينة لكن النتيجة النهائية كانت محايد أي أن الموافقة على الفقرة كانت متوسطة، كما أن المتوسط الحسابي لها يقدر بقيمة 3.381، وانحرافها المعياري يساوي 0.684، وقيمة هذا المتوسط تعتبر معنوية إحصائيا لأن مستوى دلالتها يساوي 0.000.

الجدول الموالي يبين نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة العشرون.

الجدول رقم (32): نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة العشرون

المقياس	موافق بشدة (5)	موافق (4)	محايد (3)	غير موافق (2)	غير موافق بشدة (1)	المجموع
التكرار	1	48	47	8	1	105
النسبة	1	45.7	44.8	7.6	1	%100

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على برنامج SPSS.

يتم عرض نتائج إجابات أفراد العينة على الفقرة العشرون بيانيا من خلال الشكل الموالي:

الشكل 33: نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة العشرون

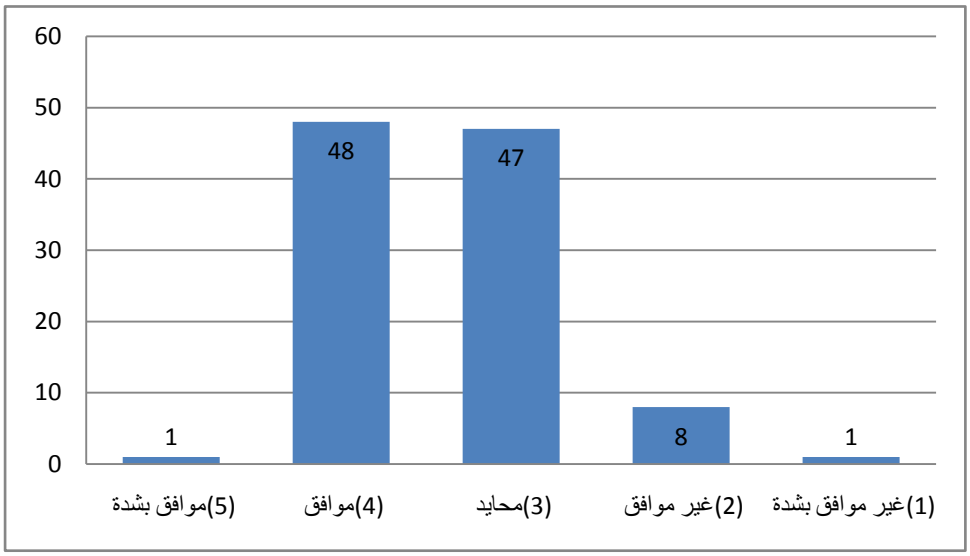

المصدر: تم إعداد الشكل بالاعتماد على برنامج Excel

من خلال الرسم البياني أعلاه يتبين أن أفراد العينة انقسموا إلى فئتين، فئة وافقت على أن الإفصاح الإلكتروني يسمح بتقديم معلومات محاسبية تعبر عن الوضع المالي الحقيقي للشركات المدرجة في بورصة الجزائر، وفئة أخرى محايدة أي أن درجة الموافقة لديها متوسطة. ويرجع هذا التباين إلى أنه لدى مستخدمي المعلومات المحاسبية شكوك حول مصداقية المعلومات المنشورة إلكترونيا وأنهم بحاجة إلى دليل يرافق الكشوف المالية أثناء نشرها إلكترونيا يدل على أنها فعلا تعبر عن الوضعية المالية للمؤسسة.

–الفقرة الحادية والعشرين التي مفادها يساعد نشر المعلومات المحاسبية على الموقع الإلكتروني للشركات المدرجة في البورصة على معرفة المستجدات عن طريق التحديث الفوري للمعلومات أولا بأول، يلاحظ من الجدول أن أغلبية الإجابات كانت بين موافق وموافق بشدة وبذلك كانت درجة الموافقة عالية، كما أن المتوسط الحسابي لها يقدر بقيمة 4.133، وانحرافها المعياري يساوي 0.734، وقيمة هذا المتوسط تعتبر معنوية إحصائيا لأن مستوى دلالتها يساوي 0.000.

الجدول الموالي يبين نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة الحادية والعشرين.

الجدول رقم (33): نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة الحادية والعشرين

المقياس	موافق بشدة (5)	موافق (4)	محايد (3)	غير موافق (2)	غير موافق بشدة (1)	المجموع
التكرار	30	65	4	6	0	105
النسبة	28.6	61.9	3.8	5.7	0	%100

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على برنامج SPSS.

يتم عرض نتائج إجابات أفراد العينة على الفقرة الحادية والعشرين بيانيا من خلال الشكل الموالي:

الشكل 34: نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة الحادية والعشرين

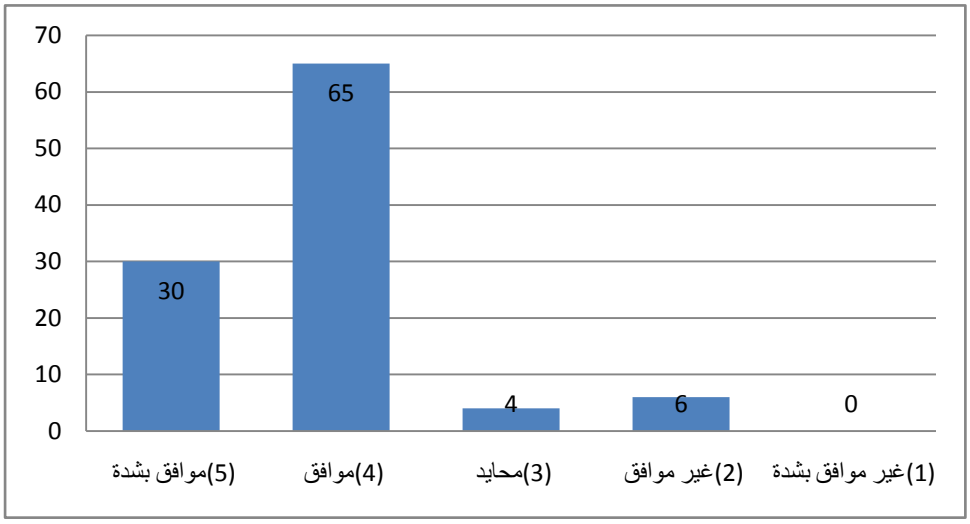

المصدر: تم إعداد الشكل بالاعتماد على برنامج Excel

يتضح من الرسم البياني أعلاه أن أغلب أفراد العينة وبنسبة 90.5% وافقوا على أن نشر المعلومات المحاسبية على الموقع الإلكتروني للشركات المدرجة في البورصة يساعد على معرفة المستجدات عن طريق التحديث الفوري للمعلومات أولا بأول.

4. عرض وتحليل النتائج المتعلقة بالمحور الرابع

سوف يتم عرض وتحليل إجابات أفراد العينة على فقرات المحور الرابع كما يلي:

1.4.العرض الجدولي للنتائج المتعلقة بالمحور الرابع

للتحقق من قدرة بعض الآليات على تحسين الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في الجزائر، تم إدراج سبع فقرات في المحور الرابع، حيث يلخص الجدول الموالي أهم النتائج التي تم التوصل إليها.

جدول رقم34: المؤشرات الاحصائية الخاصة بفقرات المحور الرابع

المرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	مستوى الدلالة	التقييم	درجة الموافقة
22	الاهتمام بالإطار القانوني للإفصاح المحاسبي الإلكتروني في الجزائر.	**3.742**	**0.665**	**11.438**	0.000	موافق	عالية
23	ضرورة مساهمة المنظمات المهنية الجزائرية في إصدار معيار محاسبي مستقل ينظم الإفصاح الإلكتروني للمعلومات المحاسبية.	**3.123**	**1.034**	**1.226**	0.000	محايد	متوسطة
24	ضرورة تدقيق محافظ الحسابات للمعلومات المحاسبية المفصح عنها في الموقع لزيادة موثوقيتها.	**4.714**	**0.474**	**37.101**	**0.000**	موافق جدا	عالية جدا
25	الانضمام للمنظمات العالمية التي تهتم بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية الكترونيا وبتطوير هذه الممارسة مثل منظمة لغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL.	**4.095**	**0.470**	**23.840**	**0.000**	موافق	عالية
26	نشر ثقافة النشر الإلكتروني للمعلومات المحاسبية عن طريق تكثيف الملتقيات والندوات العلمية.	**4.295**	**0.458**	**28.957**	**0.000**	موافق تماما	عالية جدا
27	الاستفادة من تجارب الدول التي تفصح مؤسساتها عن معلوماتها المحاسبية إلكترونيا.	**4.390**	**0.545**	26.101	0.000	موافق تماما	عالية جدا
28	تبني برامج إلكترونية خاصة بإعداد وعرض المعلومات المحاسبية على المواقع الإلكترونية للمؤسسات.	**4.028**	**0.642**	**16.408**	**0.000**	موافق	عالية
المعدل العام		**4.055**	**0.413**	**26.138**	**0.000**	موافق	عالية

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات Spss

2.4.تحليل النتائج المتعلقة بالمحور الرابع

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم 34 حول فقرات المحور الرابع، الذي يهدف إلى معرفة مدى امكانية بعض الآليات في تحسين ممارسة الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في الجزائر، يتبين أن غالبية أفراد العينة وافقوا على فقرات هذا المحور، ونتيجة لذلك فإن درجة الموافقة على المحور الثالث كانت عالية حيث قدر المتوسط الحسابي للمحور 4.055 والانحراف معياري 0.413. وفي ما يلي تحليل كل فقرة في هذا المحور:

-الفقرة الثانية والعشرين التي تنصح بالاهتمام بالإطار القانوني للإفصاح المحاسبي الإلكتروني في الجزائر، يلاحظ أن أغلب الإجابات موافق، كما أن المتوسط الحسابي لها يقدر بقيمة 3.742، وانحرافها المعياري يساوي 0.665، وقيمة هذا المتوسط تعتبر معنوية إحصائيا لأن مستوى دلالتها يساوي 0.000.

الجدول الموالي يبين نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة الثانية والعشرين.

الجدول رقم (35): نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة الثانية والعشرين

المقياس	موافق بشدة (5)	موافق (4)	محايد (3)	غير موافق (2)	غير موافق بشدة (1)	المجموع
التكرار	2	85	7	11	0	105
النسبة	1.9	81	6.7	10.5	0	%100

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على برنامج SPSS.

يتم عرض نتائج إجابات أفراد العينة على الفقرة الثانية والعشرين بيانيا من خلال الشكل الموالي:

الشكل 35: نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة الثانية والعشرين

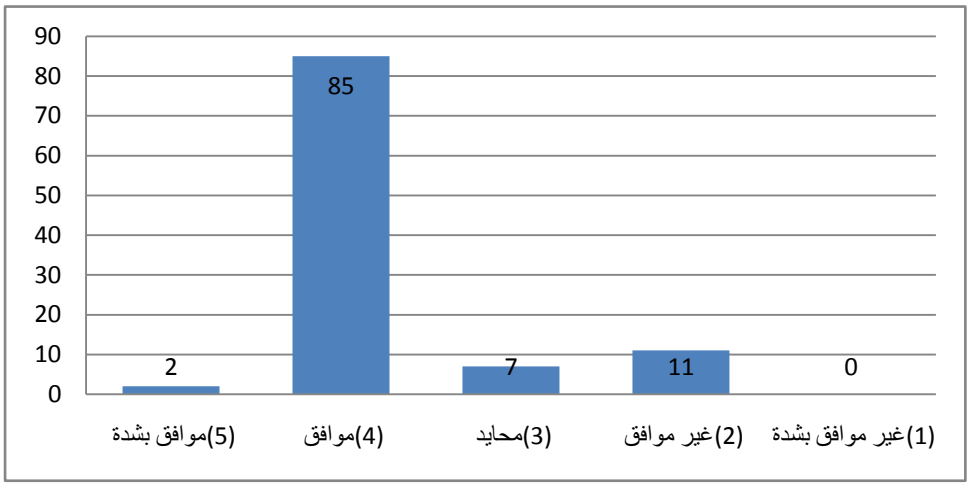

المصدر: تم إعداد الشكل بالاعتماد على برنامج Excel

يتبين من الرسم البياني أعلاه أن 82.9% من أفراد العينة وافقوا على أنه من الضروري الاهتمام بالإطار القانوني للإفصاح المحاسبي الإلكتروني في الجزائر، وهذا راجع إلى العشوائية التي تعتمدها المؤسسات في نشر معلوماتها المحاسبية على مواقعها الإلكترونية. لذلك، لابد من إطار قانوني ينظمها.

-الفقرة الثالثة والعشرين التي مفادها ضرورة مساهمة المنظمات المهنية الجزائرية في إصدار معيار محاسبي مستقل ينظم الإفصاح الإلكتروني للمعلومات المحاسبية، يتبين من إجابات أفراد العينة أنه درجة الموافق على الفقرة كانت متوسطة، حيث قدر المتوسط الحسابي لها بقيمة 3.123، وانحرافها المعياري يساوي 1.034، وقيمة هذا المتوسط تعتبر معنوية إحصائيا لأن مستوى دلالتها يساوي 0.000.

الجدول الموالي يبين نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة الثالثة والعشرين.

الجدول رقم (36): نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة الثالثة والعشرين

المقياس	موافق بشدة (5)	موافق (4)	محايد (3)	غير موافق (2)	غير موافق بشدة (1)	المجموع
التكرار	5	47	10	42	1	105
النسبة	4.8	44.8	9.5	40	1	%100

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات Spss.

يتم عرض نتائج إجابات أفراد العينة على الفقرة الثالثة والعشرين بيانيا من خلال الشكل الموالي:

الشكل 36: نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة الثالثة والعشرين

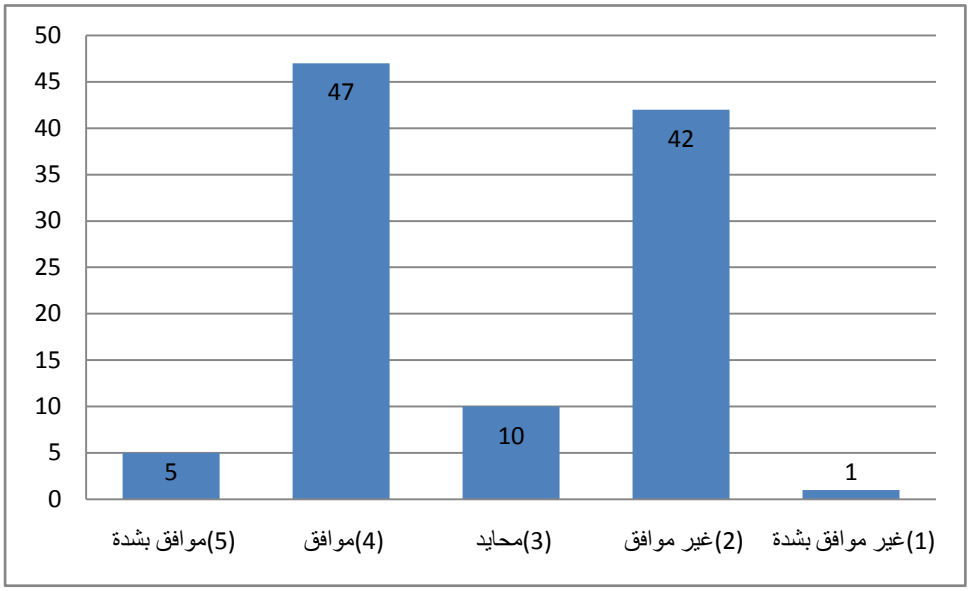

المصدر: تم إعداد الشكل بالاعتماد على برنامج Excel

يلاحظ من الرسم البياني أعلاه أن 49.6% من أفراد العينة وافقوا على إصدار معيار محاسبي مستقل ينظم الإفصاح الإلكتروني للمعلومات المحاسبية و50.4 % لم يوافقوا على ذلك.

–الفقرة الرابعة والعشرين التي مفادها ضرورة تدقيق محافظ الحسابات للمعلومات المحاسبية المفصح عنها في الموقع لزيادة موثوقيتها، يلاحظ أن درجة الموافقة على الفقرة كانت عالية جدا، كما أن المتوسط الحسابي لها يقدر بقيمة4.714، وانحرافها المعياري يساوي 0.474، و قيمة هذا المتوسط تعتبر معنوية إحصائيا لأن مستوى دلالتها يساوي 0.000.

الجدول الموالي يبين نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة الرابعة والعشرين.

الجدول رقم (37): نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة الرابعة والعشرين

المقياس	موافق بشدة (5)	موافق (4)	محايد (3)	غير موافق (2)	غير موافق بشدة (1)	المجموع
التكرار	76	28	1	0	0	105
النسبة	72.4	26.7	1	0	0	%100

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات Spss.

يتم عرض نتائج إجابات أفراد العينة على الفقرة الرابعة والعشرين بيانيا من خلال الشكل الموالي:

الشكل 37: نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة الرابعة والعشرين

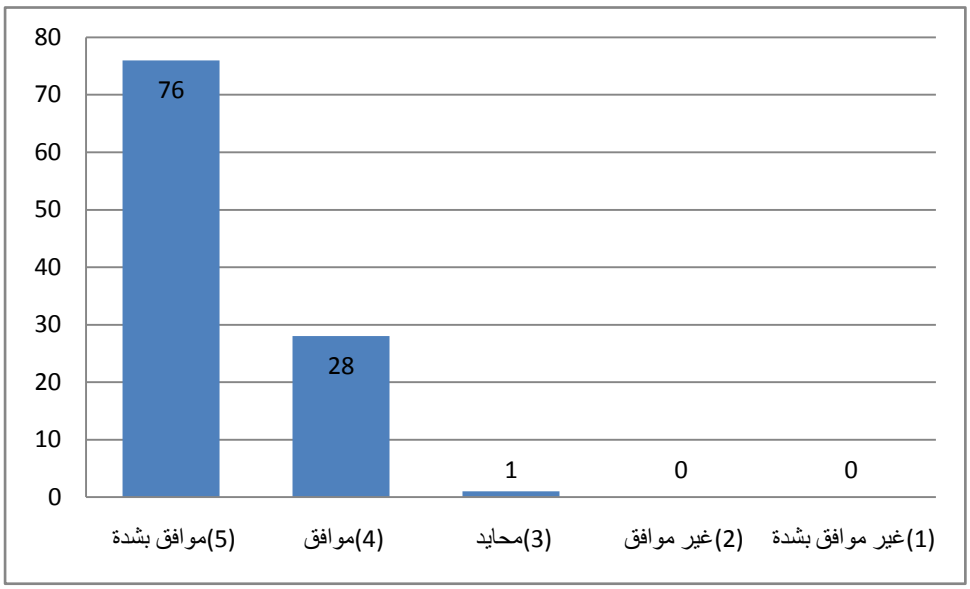

المصدر: تم إعداد الشكل بالاعتماد على برنامج Excel

يلاحظ من الرسم البياني أنه تقريبا كل أفراد العينة وافقوا وبشدة على ضرورة تدقيق محافظ الحسابات للمعلومات المحاسبية المفصح عنها في الموقع لزيادة موثوقيتها، لأن ذلك يعتبر من الضمانات الكافية على مصداقية المعلومات المحاسبية المنشورة إلكترونيا وبالتالي التأكد من أنها تعبر عن الوضع المالي للمؤسسة.

–الفقرة الخامسة والعشرين التي تؤكد على ضرورة الانضمام للمنظمات العالمية التي تهتم بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية إلكترونيا وبتطوير هذه الممارسة مثل منظمة لغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL، يلاحظ من الجدول أن فئة كبيرة من أفراد العينة كانت إجابتهم بين موافق و موافق تماما، كما أن المتوسط الحسابي لها يقدر بقيمة 4.095، وانحرافها المعياري يساوي 0.470، وقيمة هذا المتوسط تعتبر معنوية إحصائيا لأن مستوى دلالتها يساوي 0.000.

الجدول الموالي يبين نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة الخامسة والعشرين.

الجدول رقم (38): نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة الخامسة والعشرين

المقياس	موافق بشدة (5)	موافق (4)	محايد (3)	غير موافق (2)	غير موافق بشدة (1)	المجموع
التكرار	17	81	7	0	0	105
النسبة	16.2	77.1	6.7	0	0	%100

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات Spss.

يتم عرض نتائج إجابات أفراد العينة على الفقرة الخامسة والعشرين بيانيا من خلال الشكل الموالي:

الشكل 38: نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة الخامسة والعشرين

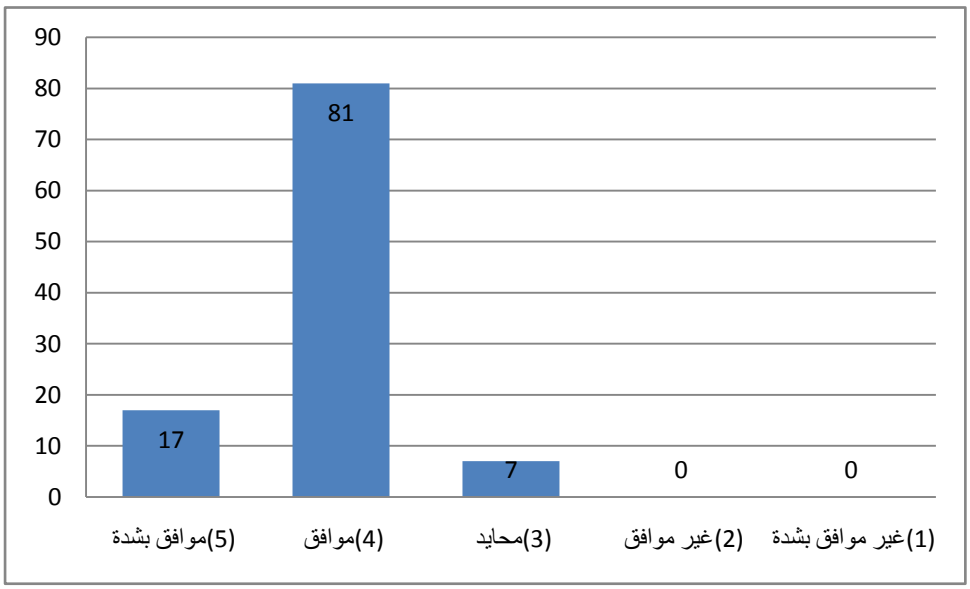

المصدر: تم إعداد الشكل بالاعتماد على برنامج Excel

يلاحظ من الرسم البياني أعلاه أن 93.3% من أفراد العينة وافقوا على ضرورة الانضمام للمنظمات العالمية التي تهتم بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية إلكترونيا وبتطوير هذه الممارسة مثل منظمة لغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL، حيث يساعد ذلك على مواكبة أهم الممارسات المحاسبية الحديثة التي يتم تطبيقها في العالم.

–الفقرة السادسة والعشرين التي مفادها أنه من الضروري نشر ثقافة النشر الإلكتروني للمعلومات المحاسبية عن طريق تكثيف الملتقيات والندوات العلمية، حيث يلاحظ من الجدول أن غالبية الأجوبة كانت موافق وموافق تماما ونتيجة لذلك كانت درجة الموافقة عالية جدا، كما أن المتوسط الحسابي لها يقدر بقيمة4.295، وانحرافها المعياري يساوي 0.458، وقيمة هذا المتوسط تعتبر معنوية إحصائيا لأن مستوى دلالتها يساوي 0.000.

الجدول الموالي يبين نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة السادسة والعشرين.

الجدول رقم (39): نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة السادسة والعشرين

المقياس	موافق بشدة (5)	موافق (4)	محايد (3)	غير موافق (2)	غير موافق بشدة (1)	المجموع
التكرار	31	74	0	0	0	105
النسبة	29.5	70.5	0	0	0	%100

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات Spss.

يتم عرض نتائج إجابات أفراد العينة على الفقرة السادسة والعشرين بيانيا من خلال الشكل الموالي:

الشكل 39: نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة السادسة والعشرين

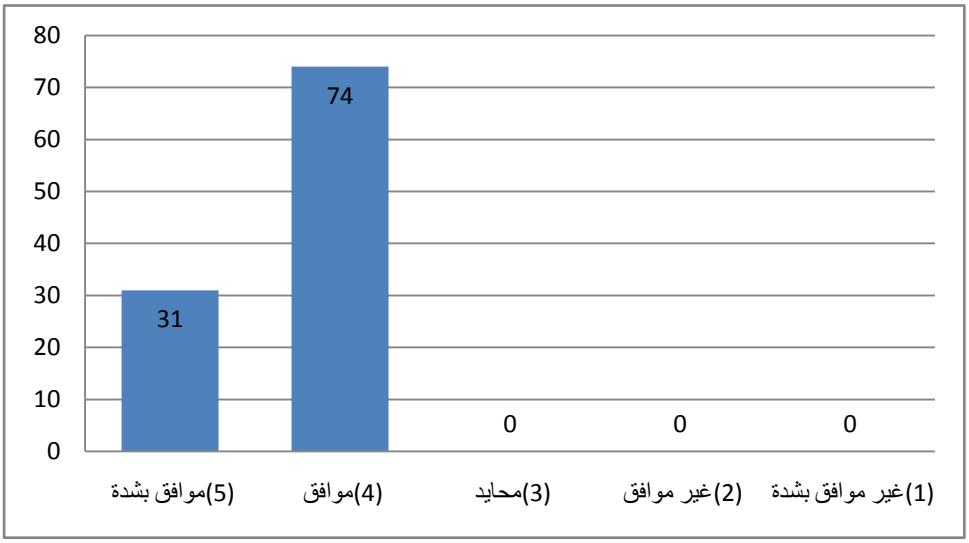

المصدر: تم إعداد الشكل بالاعتماد على برنامج Excel

يلاحظ من الرسم البياني أعلاه أن كل أفراد العينة وافقوا على ضرورة نشر ثقافة النشر الإلكتروني للمعلومات المحاسبية عن طريق تكثيف الملتقيات والندوات العلمية لأن ذلك يساعد على أخذ فكرة أوسع عن الإفصاح الإلكتروني و إدراك مزاياه.

–الفقرة السابعة والعشرين التي مفادها ضرورة الاستفادة من تجارب الدول التي تفصح مؤسساتها عن معلوماتها المحاسبية الكترونيا. يلاحظ من الجدول أن أفراد العينة قد وافقوا أيضا على هذه الفقرة حيث كانت أغلب الإجابات بين موافق وموافق بشدة وأن درجة الموافقة كانت عالية جدا، كما أن المتوسط الحسابي لها يقدر بقيمة 4.390، وانحرافها المعياري يساوي 0.545، وقيمة هذا المتوسط تعتبر معنوية إحصائيا لأن مستوى دلالتها يساوي 0.000.

الجدول الموالي يبين نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة السابعة والعشرين.

الجدول رقم (40): نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة السابعة والعشرين

المقياس	موافق بشدة (5)	موافق (4)	محايد (3)	غير موافق (2)	غير موافق بشدة (1)	المجموع
التكرار	44	58	3	0	0	105
النسبة	41.9	55.2	2.9	0	0	%100

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات Spss.

يتم عرض نتائج إجابات أفراد العينة على الفقرة السابعة والعشرين بيانيا من خلال الشكل الموالي:

الشكل 40: نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة السابعة والعشرين

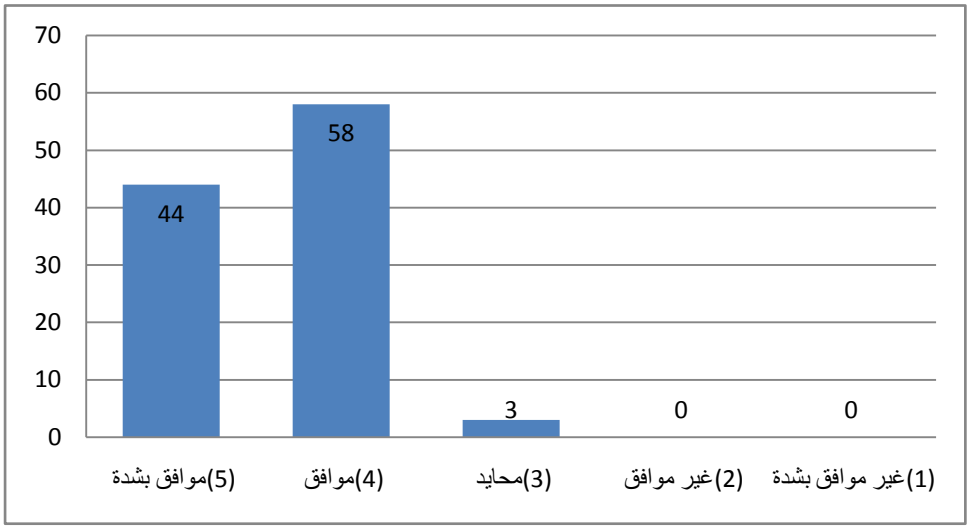

المصدر: تم إعداد الشكل بالاعتماد على برنامج Excel

يلاحظ من الرسم البياني أعلاه أن أغلب أفراد العينة وافقوا على ضرورة الاستفادة من تجارب الدول التي تفصح مؤسساتها عن معلوماتها محاسبيا، لأن هذه التجارب تساعد على تفادي الأخطاء التي ترافق تطبيق أي ممارسة محاسبية لأول مرة.

-الفقرة الثامنة والعشرين التي مفادها ضرورة تبني برامج إلكترونية خاصة بإعداد وعرض المعلومات المحاسبية على المواقع الإلكترونية للمؤسسات، يلاحظ من الجدول أن أغلبية الإجابات كانت بين موافق وموافق بشدة وبذلك كانت درجة الموافقة عالية، كما أن المتوسط الحسابي لها يقدر بقيمة 4.028، وانحرافها المعياري يساوي 0.642، وقيمة هذا المتوسط تعتبر معنوية إحصائيا لأن مستوى دلالتها يساوي 0.000.

الجدول الموالي يبين نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة الثامنة والعشرين

الجدول رقم (41): نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة الثامنة والعشرين

المقياس	موافق بشدة (5)	موافق (4)	محايد (3)	غير موافق (2)	غير موافق بشدة (1)	المجموع
التكرار	22	65	17	1	0	105
النسبة	21	61.9	16.2	1	0	%100

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات Spss.

يتم عرض نتائج إجابات أفراد العينة على الفقرة الثامنة والعشرين بيانيا من خلال الشكل الموالي:

الشكل 41: نتائج إجابات أفراد العينة حول الفقرة الثامنة والعشرين

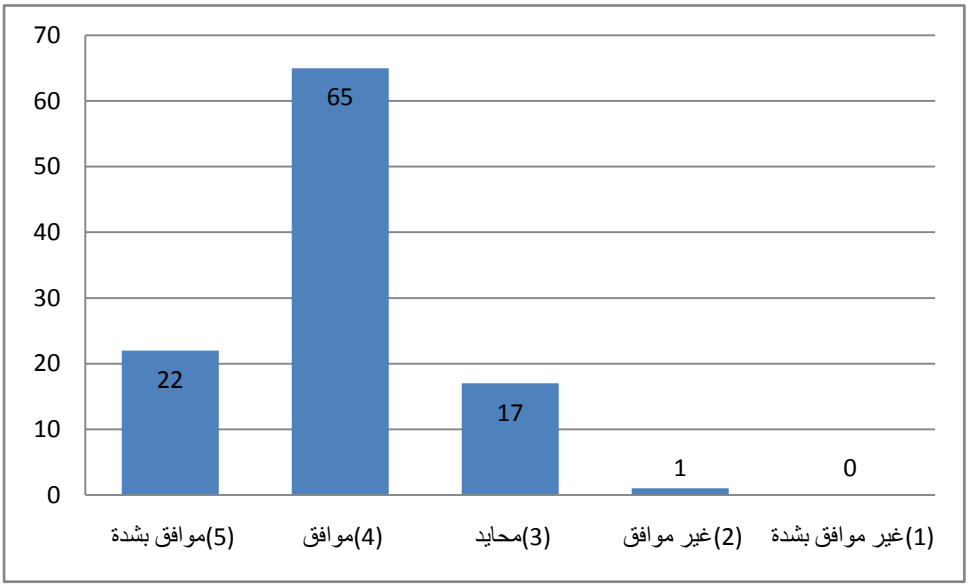

المصدر: تم إعداد الشكل بالاعتماد على برنامج Excel

يلاحظ من الرسم البياني أعلاه أن 82.9% من أفراد العينة وافقوا على ضرورة تبني برامج إلكترونية خاصة بإعداد وعرض المعلومات المحاسبية على المواقع الإلكترونية للمؤسسات وذلك في إطار تحديث الأنظمة المحاسبية التي تعتمد عليها المؤسسات الجزائرية.

المطلب الثالث: اختبار الفرضيات

يتضمن هذا المطلب نتائج اختبار فرضيات الدراسة من خلال استخدام اختبار "ت" ستيودنت للعينة الواحدة One Sample t Test وكانت النتائج على النحو الموالي:

1. اختبار الفرضية الأولى

تنص هذه الفرضية على أنه " **توجد مبررات تدفع بالبيئة الجزائرية إلى تبني الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ولغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL**".

يمكن صياغة الفرضية العدمية والفرضية البديلة على النحو الموالي:

-**الفرضية العدمية (H0)**: لا توجد مبررات لتبني البيئة الجزائرية للإفصاح المحاسبي الإلكتروني ولغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL"

-**الفرضية البديلة(H1)**: توجد مبررات لتبني البيئة الجزائرية للإفصاح المحاسبي الإلكتروني ولغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL".

بالرجوع إلى معطيات الجدول رقم(10) يتبين أن الإتجاه العام لإجابات أفراد العينة على كل الفقرات المطروحة عليهم كان نحو الموافقة، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي للمحور 3.568 وبانحراف معياري قيمته0.311، وهذا يدل على أن هناك مبررات لتبني البيئة الجزائرية للإفصاح المحاسبي الإلكتروني ولغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL. كما أكد على ذلك اختبار "ت" للعينة الواحدة (One Sample t Test) حيث يتضح من الجدول رقم 10 أن قيمة ت المحسوبة للمحور بلغت 18.680 وهي أكبر من قيمة ت الجدولية التي تساوي 1.645، لذلك يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تؤكد على أنه هناك مبررات لتبني الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ولغة تقارير الأعمال الموسعة خاصة وأن مستوى الدلالة المعنوية يساوي 0.000 وهو أقل 0.05.

2. اختبار الفرضية الثانية

تنص هذه الفرضية على أنه"**يساهم الإفصاح الإلكتروني في دعم الإفصاح المحاسبي لدى الشركات المدرجة في بورصة الجزائر**".

يمكن صياغة الفرضية العدمية والفرضية البديلة على النحو الموالي:

-**الفرضية العدمية (H0)**: لا يساهم الإفصاح الإلكتروني في دعم الإفصاح المحاسبي لدى الشركات المدرجة في بورصة الجزائر"

-**الفرضية البديلة(H1)**: يساهم الإفصاح الإلكتروني في دعم الإفصاح المحاسبي لدى الشركات المدرجة في بورصة الجزائر".

بالرجوع إلى معطيات الجدول رقم 18 يتبين أن الإتجاه العام لإجابات أفراد العينة على كل الفقرات المطروحة عليهم كان نحو الموافقة، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.620 وبانحراف معياري قيمته0.724، وهذا يدل على أن الإفصاح الإلكتروني يساهم في دعم الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر. كما أكد على ذلك اختبار "ت" للعينة الواحدة (One Sample t Test) حيث يتضح من الجدول رقم 18 أن قيمة ت المحسوبة للمحور بلغت 8.770 وهي أكبر من قيمة ت الجدولية التي تساوي 1.645، لذلك يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تؤكد على أن الإفصاح المحاسبي الإلكتروني يدعم الإفصاح المحاسبي لدى الشركات المدرجة في بورصة الجزائر خاصة وأن مستوى الدلالة المعنوية يساوي 0.000 وهو أقل 0.05.

3. اختبار الفرضية الثالثة

تنص هذه الفرضية على أنه " **يساهم الإفصاح الإلكتروني في دعم الشفافية لدى الشركات المدرجة في بورصة الجزائر**".

يمكن صياغة الفرضية العدمية والفرضية البديلة على النحو الموالي:

-**الفرضية العدمية (H0)**: لا يساهم الإفصاح الإلكتروني في دعم الشفافية لدى الشركات المدرجة في بورصة الجزائر"

-**الفرضية البديلة(H1)**: يساهم الإفصاح الإلكتروني في دعم الشفافية لدى الشركات المدرجة لدى بورصة الجزائر".

بالرجوع إلى معطيات الجدول رقم 26 يتبين أن درجة موافقة أفراد العينة على المحور الثالث كانت متوسطة، حيث بلغت قيمة المتوسط المحاسبي 3.168 بانحراف معياري قيمته 0.695، وهذا يدل على أن الإفصاح الإلكتروني يساهم في دعم الشفافية لدى الشركات المدرجة في بورصة الجزائر لكن بدرجة متوسطة. كما أكد على ذلك اختبار"ت" للعينة الواحدة (One Sample t Test) حيث يتضح من الجدول رقم 26 أن قيمة ت المحسوبة للمحور بلغت 2.487 وهي أكبر من قيمة ت الجدولية التي تساوي 1.645، لذلك يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تؤكد على أن الإفصاح المحاسبي الإلكتروني يدعم الشفافية لدى الشركات المدرجة في بورصة الجزائر خاصة وأن مستوى الدلالة المعنوية يساوي 0.000 وهو أقل 0.05.

4. اختبار الفرضية الرابعة

تنص هذه الفرضية على أنه " **تساهم الآليات المقترحة في تحسين الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في الجزائر**".

يمكن صياغة الفرضية العدمية والفرضية البديلة على النحو الموالي:

-**الفرضية العدمية (H0):** لا تساهم الآليات المقترحة في تحسين الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في الجزائر.

-**الفرضية البديلة(H1):** تساهم الآليات المقترحة في تحسين الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في الجزائر.

بالرجوع إلى معطيات الجدول رقم 34 يتبين أن الإتجاه العام لإجابات أفراد العينة على كل العبارات المطروحة عليهم كان نحو الموافقة، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.055 وبانحراف معياري قيمته0.413، كما أكد على ذلك اختبار "ت" للعينة الواحدة (One Sample t Test) حيث يتضح من الجدول رقم34 أن قيمة ت المحسوبة للمحور بلغت 26.138 وهي أكبر من قيمة ت الجدولية التي تساوي 1.645، لذلك يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تؤكد على أن الآليات المقترحة يمكن أن تساهم في تحسين الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في الجزائر خاصة وأن مستوى الدلالة المعنوية يساوي 0.000 وهو أقل 0.05.

خلاصة الفصل الرابع

خصص هذا الفصل لدراسة مدى مساهمة الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في تحسين الإفصاح المحاسبي والشفافية لدى الشركات المدرجة في بورصة الجزائر من الجانب التطبيقي، حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث. تناول المبحث الأول واقع الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر، والمبحث الثاني تناول منهجية الدراسة الميدانية، والمبحث الثالث والأخير خصص لعرض نتائج الدراسة وتحليلها ومناقشتها واختبار الفرضيات.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

-تطبق الشركات المدرجة في بورصة الجزائر الإفصاح المحاسبي الإلكتروني بناء على رغبة لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة وليس مبادرة منها.

-لا تنتظم الشركات المدرجة في بورصة الجزائر في نشرها لمعلوماتها المحاسبية على موقعها الإلكتروني.

-من أهم مبررات دوافع تبني الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في الجزائر هو تطور التجارة الإلكترونية بشكل مذهل وأمر فرض نفسه فضلا على قصور الإفصاح المحاسبي التقليدي على تلبية متطلبات مستخدمي المعلومات المحاسبية خاصة عدم الوصول إليها بسهولة.

-يدعم الإفصاح المحاسبي الإلكتروني الإفصاح المحاسبي لدى الشركات المدرجة في بورصة الجزائر عن طريق إمكانية الوصول إليها بسهولة وبالمجان، وتسهيل عملية نشر المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب، وفي نفس الوقت، وبشكل منتظم، وبطرق عرض مختلفة بالإضافة إلى امكانية التفصيل فيها بدون الخوف من مشكلة التكاليف.

-إذا لم تتوفر طرق تؤكد أمنية المعلومات المنشورة إلكترونيا وصحتها، فإن الإفصاح المحاسبي الإلكتروني لا يمكن أن يدعم إلى حد بعيد الشفافية لدى الشركات المدرجة في بورصة الجزائر.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

تأتي هذه الدراسة لتعالج موضوع الإفصاح المحاسبي الإلكتروني وإمكانية هذا الأخير في دعم الإفصاح والشفافية، حيث يعتبر من المواضيع المعاصرة التي يولي الجميع لها أهمية كبيرة وذلك في إطار السعي المستمر للهيئات الدولية لتحسين الإفصاح المحاسبي وتزويد مستخدمي الكشوف المالية بكل المعلومات التي تسهل عليهم اتخاذ القرارات الاقتصادية بكل فعالية وكفاءة.

لقد اتضح من الجانب النظري للدراسة أن الإفصاح المحاسبي الإلكتروني له العديد من المزايا التي تؤثر على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، ومما زاد من فعالية هذه الممارسة الجديدة هي لغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL حيث جاءت هذه الأخيرة لتعالج كل المشاكل التي كان يعاني منها الإفصاح المحاسبي الإلكتروني وخاصة أمان وسرية المعلومات المحاسبية. وفي ظل الاتجاهات الحالية لدول العالم في الاستفادة من التجارة الإلكترونية ومظاهرها، كان لابد من معرفة أثر ذلك على مهنة المحاسبة التي عرفت تطورا ملحوظا خاصة بعد ظهور الإنترنت، غير أنه جدير بالذكر أن استفادة الدول من هذه الأخيرة لم يكن بنفس القدر، وهو ما تبين من خلال الدراسة الميدانية للبحث، حيث إن البيئة الجزائرية لن تتضح فيها حاليا مزايا الإفصاح الإلكتروني خاصة أن بورصة الجزائر لم تحقق بعد الهدف المنشود، كما أن ثقافة الاستثمار هنا لا ترقى لتطبيق أحدث الممارسات المحاسبية الموجودة في العالم.

تنبع أهمية الدراسة في أنها اهتمت بمعرفة آراء مستخدمي الكشوف المالية حول أثر الإفصاح الإلكتروني على المبادئ المحاسبية لحوكمة الشركات التي تتمثل في الإفصاح المحاسبي والشفافية لدى الشركات المدرجة في بورصة الجزائر رغم قلة عددها. و عليه، يمكن تلخيص نتائج الدراسة، الاقتراحات والآفاق كما يلي:

1. نتائج الدراسة

من خلال الجانب النظري والميداني للدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج يمكن عرضها في النقاط الموالية:

-يقوم الإفصاح المحاسبي الإلكتروني على استعمال الإنترنت في نشر المعلومات المحاسبية وذلك من خلال عرضها على الموقع الإلكتروني للمؤسسة وإتاحتها للجميع.

-للإفصاح المحاسبي الإلكتروني مزايا عديدة أهمها أنه يحسن عملية الاتصال بين المؤسسة ومستخدمي المعلومات المحاسبية بالإضافة إلى تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

-من أهم الدوافع التي تجعل المؤسسة تهتم للإفصاح المحاسبي الإلكتروني هو نمو التجارة الإلكترونية وما صاحبها من الحاجة إلى المزيد من المعلومات، وسهولة الحصول عليها، وقصور الإفصاح المحاسبي التقليدي عن تحقيق ذلك.

-تلزم لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة الشركات المدرجة في بورصة الجزائر على نشر معلوماتها المحاسبية على مواقعها الإلكترونية، وذلك في إطار السياسة الجديدة لتطوير وتنشيط بورصة الجزائر وجعلها ترقى للبورصات العالمية رغم قلة عدد الشركات المدرجة فيها، والتحديات التي تواجهها في بيئة لا تعطي للاستثمار في الأوراق المالية أهمية كبيرة.

-من وجهة نظر مستعملي المعلومات المحاسبية، فإن الإفصاح المحاسبي الإلكتروني يسهل من إمكانية الوصول إلى الكشوف المالية الخاصة بالمؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر بسهولة وبدون عوائق.

-يعتمد توفير الشركات المدرجة في بورصة الجزائر لمعلوماتها المحاسبية على موقعها الإلكتروني في الوقت المناسب على رغبتها في ذلك، لكن لا يمنع هذا الجانب من اعتبار الإفصاح الإلكتروني أداة لتسهيل ذلك لأنه يوفر عليها جهدا ووقتا كبيرين في إعداد الكشوف المالية مقارنة عما كان عليه الأمر في الإفصاح المحاسبي التقليدي.

-توفير الإفصاح الإلكتروني لمعلومات ملائمة لاتخاذ القرار يتوقف على نوعية المعلومات المحاسبية التي تنشرها الشركات المدرجة في البورصة من جهة و ما يبحث عنه المستخدمون من معلومات من جهة أخرى.

-تنشر الشركات المدرجة في بورصة الجزائر كشوفها المالية مع تقرير مجلس الإدارة وكذا معلومات تحليلية على شكل نسق المستندات المنقولة PDF.

-يسهل الإفصاح المحاسبي الإلكتروني على المؤسسات المدرجة في البورصة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بطريقة تخفض لها من تكاليف الطباعة والتوزيع.

-يسمح الإفصاح المحاسبي الإلكتروني للشركات المدرجة في البورصة بتنويع طريقة نشرها للمعلومات وذلك عن طريق استعمال عرضها بصيغ متنوعة(Word, Excel, Vidéo, Image, PDF).

-يسهل الإفصاح المحاسبي على الشركات المدرجة في البورصة تقديم معلومات دقيقة، حيث إن الإفصاح بالطريقة الورقية قد يجعل ذلك يأخذ مدة طويلة وجهدا أطول وتكاليف كثيرة، لكن استعمال الموقع قد يسهل من ذلك.

-قيام الشركات المدرجة في بورصة الجزائر بنشر معلوماتها على موقعها الإلكتروني يتيح للجميع إمكانية الاطلاع عليها بسهولة ودون عناء، كما يخفض من عدم تماثل المعلومات بينهم فضلا عن إمكانية تحديثها دائما وجعل مستخدميها على علم بالمستجدات فور حدوثها.

-نشر الشركات المدرجة في بورصة الجزائر لمعلوماتها المحاسبية لا يضمن لمستخدميها على أنها ذات مصداقية وأنها تعبر عن الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة، حيث يمكن لهذه المعلومات أن تتعرض للتلاعب أو اختراق أطراف مجهولة للموقع وتغيير محتواه.

-الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في البيئة الجزائرية لم يحظى بالكثير من الاهتمام خاصة وأن البورصة تعاني من مشاكل، وعلى الرغم من دور هذه الممارسة في التقليل من مشكلة عدم التماثل في المعلومات وإعطاء فرص متكافئة لمستخدمي المعلومات في الاستفادة من هذه الأخيرة، إلا أن ذلك لم يتضح كثيرا لأن عدد الشركات المدرجة في البورصة قليل جدا كما أن الاستثمار فيه البورصة ليس في المستوى المطلوب.

2. الاقتراحات

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسة، يمكن تقديم الاقتراحات الموالية:

-تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال يجعل المؤسسات الجزائرية مجبورة على الاستفادة منها خاصة تلك المدرجة في البورصة على الرغم من المشاكل التي تعاني منها البورصة و غياب ثقافة الاستثمار المالي لدى المجتمع الجزائري.

-تبني الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ولغة تقارير الأعمال الموسعة يعطي للجميع صورة جيدة لمحاولة الجزائر في تطويرها للبورصة وتفعيل دورها. كما أن تفاعل الشركات المدرجة في البورصة مع هذا القرار حتى وإن كانت ملزمة بذلك سوف يساهم في تحسين صورتها ومصداقية معاملاتها.

-يجب أن يتضمن الموقع الإلكتروني للمؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر تقريرا من محافظ الحسابات أو أي طريقة أخرى تؤكد مصداقية المعلومات المنشورة.

-يجب على الشركات المدرجة في البورصة الحرص على الانتظام في نشر معلوماتها على الموقع الإلكتروني وإمكانية التفصيل في المعلومات.

-توفير طرق لحماية وضمان أمن المعلومات المنشورة في الموقع الإلكتروني أمر ضروري يجب الحرص عليه من قبل المؤسسات.

-يجب نشر ثقافة الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في البيئة الجزائرية عن طريق الملتقيات والندوات العلمية حتى يتسنى للجميع أخذ فكرة عن مميزاته والمنافع التي قد تستفيد منها المؤسسات.

-لابد من الاستفادة من تجارب الدول لهذه الممارسة خاصة الدول العربية، حيث قامت دول الخليج تدعيم الإفصاح الإلكتروني عن طريق استعمال لغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL والتي تعتبر أحدث ما تم التوصل إليه في مهنة المحاسبة.

3. آفاق الدراسة

بعد عرض موضوع الدراسة والنتائج التي تم التوصل إليها، يمكن اقتراح المواضيع الموالية والتي يمكن أن تكون مواضيع بحث مستقبلية:

- أثر نشر المعلومات المحاسبية إلكترونيا على مهنة المراجعة.
- آفاق تطبيق لغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL على البيئة الجزائرية.
- دور الكشوف المالية الإلكترونية في تسهيل عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

I. الكتب

1. أبو بكر أيمن (عبد الله)، **نظرية المحاسبة(مدخل معاصر)**، دار الكتاب الجامعي، الإمارات، الطبعة الأولى، 2016.

2. أبو شمالة (أحمد محمد)، **معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع،الأردن، الطبعة الأولى، 2010.

3. أحمد لطفي (أمين السيد)، **إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2010.

4. بن درويش (عدنان بن حيدر)، **حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة**، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 2007.

5. بن عيشي (بشير) و تقرارت (يزيد)، **حوكمة الشركات من منظور محاسبي**، المكتب الجامعي الحديث، الجزائر، 2017.

6. الحسبان (عطا الله)، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار اليازوري العلمية، الأردن، 2013.

7. حماد (طارق عبد العال)، **التقارير المالية**، الاسكندرية، القاهرة، الدار الجامعية، 2005.

8. الحميد (عبد الرحمن)، **نظرية المحاسبة**، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، الطبعة الأولى، 2009.

9. الحيالي (وليد ناجي) ، **نظرية المحاسبة**، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، ، الجزء الثاني2007.

10. الججاوي (طلال) و الجميلي (هدى) ، **قياس درجة الشفافية في الإفصاح المحاسبي للشركات الصناعية**، دار الأيام، الأردن، الطبعة الأولى، 2017.

11. الججاوي (طلال)، آل فتح الله (محمد)، **الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية**، دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2017.

12. خضر (أحمد علي)، **حوكمة الشركات**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2012.

13. خضر (أحمد علي)، **الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة في قانون الشركات**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2012.

14. الربيعي (حاكم محسن) و راضي (حمد عبد المحسن)، **حوكمة البنوك و أثرها في الأداء والمخاطرة**، دار اليازوري، 2012.

15. الشوملي إبراهيم (سهير)، **حوكمة الشركات**، دار الإعصار العلمي، الطبعة الأولى، 2016.

16. طالب (علاء فرحان) و المشهداني (إيمان شيحان)، **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2011.

17. عبد المعز الجمال (جيهان)، **المراجعة في البيئة الإلكترونية**، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة، 2014.

18. عصيمي (أحمد زكريا) ، **نظم المعلومات المحاسبية مدخل معاصر** ، ، دار المريخ للنشر ، الطبعة الأولى، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2011.

19. عمر (علي عبد الصمد)، **حوكمة المؤسسات بين المحاسبة المالية والتدقيق المحاسبي** ، دار هومة، الجزائر، 2017.

20. القاضي (حسين) ، مأمون حمدان، **نظرية المحاسبة**، جامعة دمشق، سوريا، 2013.

21. قنطقجي (سامر)، **لغة الإفصاح المالي والمحاسبي**، دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الأولى، سوريا، 2012.

22. مطر (محمد)، **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية** ، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2004.

23. هندي (منير إبراهيم)، **مدخل في التحليل المالي وتقييم الأداء** ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، القاهرة، الطبعة الأولى،2009.

II. الرسائل الجامعية

1. **حسين مصطفى (نجلاء)، امكانية استخدام الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في تنشيط كفاءة سوق الخرطوم للأوراق المالية**، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة أم درمان الإسلامية، 2013.

2. حمود سالم (مثقال)، **أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على مصداقية القوائم المالية من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين الأردنيين** ، رسالة ماجستير منشورة في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن، جويلية 2011.

3. **شاكر (نشوى)، تحليل وتقييم مدى فعالية الإفصاح المحاسبي عبر الإنترنت مع دراسة تطبيقية**، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية،2005.

4. **عبد الرحيم (عبد المجيد)، أثر تقنية المعلومات على الفكر و الممارسة المهنية للمحاسبة،** رسالة دكتوراه في المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، 2010.

5. كمال محمد (سامي يوسف)، **الإفصاح المحاسبي عن الصكوك المالية الإسلامية وأثره على ترويجها،** رسالة ماجستير منشورة في المحاسبة، كلية التجارة–قسم المحاسبة–، جامعة بنها، القاهرة، 2001.

6. المطيري (غزأي سبيل)، **العوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية على الأنترنت في القوائم المالية عن الشركات المساهمة العامة الكويتية** ، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2011–2012.

7. **الناغية (محمد سليمان)، مدخل مقترح لقياس مدى تأثير جودة التقرير المالي الإلكتروني على إدارة عملية المراجعة،** رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، الإسماعيلية، مصر، 2007.

III. الأبحاث المنشورة

1. إبراهيم (عبد السلام) و عباس كريم (فاضل)، "**حوكمة الشركات ضرورة استراتيجية لمنظمات الألفية الجديدة/ دراسة تحليلية عن عدد من منظمات صناعة خدمات التأمين العامة**" ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، ، العدد 12، 2009.

2. إبراهيم (محمد)، **دور الشفافية والإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار دراسة تطبيقية في سوق الخرطوم للأوراق المالية،** مجلة أماراباك، المجلد السادس، العدد16، 2015.

3. إبراهيم (محمود بكر)، **الإفصاح الإعلامي وأثره على وظيفة القياس المحاسبي،** مجلة الإدارة والاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد–قسم المحاسبة–، الجامعة المستنصرية، العراق،العدد 71، 2008.

4. إبراهيم (هدى خليل)، **دور حوكمة الشركات في محاربة الفساد من وجهة نظر محاسبية،** مجلة كلي بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العراق، العدد 38، 2014.

5. البسام (خالد محمد)، "**لغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL**"، مجلة المحاسبة ، الجمعية السعودية للمحاسبة، السعودية، العدد58، 2013.

6. بلبركاني (أم خليفة)، **آليات الحوكمة في المؤسسة الاقتصادية،** مجلة التنظيم والعمل، جامعة معسكر، المجلد 3، العدد1، 2014.

7. بن سمينة (عزيزة)، مريم (طبني)، **دور الإفصاح والشفافية في تفعيل بورصة الجزائر،** مجلة تاريخ العلوم، جامعة بسكرة، العدد7، مارس2017.

8. بن يدير (فارس) وآخرون، **واقع الإلتزام بمتطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية في الجزائر– دراسة لعينة من الشركات البترولية في الجزائر–**، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، كلية العلوم الاقتصادية

والعلوم التجارية وعلوم التسيير بالتنسيق مع مخبر التطبيقات الكمية في العلوم الاقتصادية والمالية بجامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد02، 2016.

9. بوخروبة (الغالي)، بلقاسم دواح، **مساهمة حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية والإفصاح المحاسبي–حالة شركات التأمينات–**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، معهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، العدد السادس، جوان 2018.

10. بوهراوة (سعيد) وبوكروشة (حليمة)، "**حوكمة المصارف الإسلامية: تجربة البنك المركزي الماليزي**" ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد 02، جوان 2015.

11. توفيق (محمد شريف)، **مدى الحاجة لتنظيم التوزيع الإلكتروني لمعلومات تقارير الأعمال على القطاع المصرفي في مصر وأساليب التنفيذ والمحاسبة عن عمليات التجارة الإلكترونية** ، مركز البحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر، 2004.

12. الحالمي (سلطان حسن)، **قياس مستوى الشفافية في القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية،–دراسة تحليلية** –، مجلة جامعة الجزيرة ، السودان، المجلد الأول، العدد الأول، جانفي 2018.

13. خديج (محمد)و الشجيري (محمد)، "**قياس مدى امكانية تطبيق لغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL والعوامل المؤثرة–دراسة ميدانية في إقليم كردستان العراق–**" ، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية ، الأردن، المجلد 17، العدد الثاني، 2015.

14. خلف (ربيع) و فاضل (عادل منصور)، **أثر تطبيق حوكمة الشركات على كفاءة الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، العراق، العدد 47، 2016.

15. الدباغ (أحمد) و باشي (إنصاف)، "**دور الإفصاح الإلكتروني في تحقيق السوق المالي الكفء سوق الأسهم السعودي نموذجا**"، مجلة تنمية الرافدين، العراق، المجلد35، العدد113، 2013.

16. الدوغجي (علي حسين) و علي سيد (أسامة عبد المنعم) ، **دور قانون ساربنز–أوكسلي في رفع كفاءة مهنة التدقيق الخارجي**، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامع المستنصرية، العراق، العدد 36، 2011.

17. الراوي (مظفر جابر) ، **تطبيق معايير الحوكمة وأثرها القانوني في ضمان حقوق أقلية المساهمين في شركات المساهمة–المملكة الأردنية الهاشمية نموذجا–**، دفاتر السياسة والقانون، الأردن، العدد 11، جوان2014.

18. الرحيلي (عوض من سلامة) ، "**لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات**"، مجلة الاقتصاد والإدارة، **جامعة الملك عبد العزيز**،السعودية، العدد 1، 2008.

19. رقايقية (فاطمة الزهراء)، **مساهمة التدقيق في رفع جودة المعلومات المالية في ظل حوكمة الشركات– دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية–**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير قاصدي مرباح، ورقلة، العدد01، ديسمبر2014.

20. السعيد (أسامة)، "**التصنيف السعودي للمعلومات المحاسبية باستخدام لغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL**"،مجلة المحاسبون الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ، السعودية، العدد68، جانفي2011.

21. شعباني صالح إبراهيم يونس ، **أثر تكامل إدارة الجودة الشاملة مع نظرية القيود في ظل حوكمة الشركات–دراسة استطلاعية في عينة من الشركات الصناعية في نينوي** ، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، المجلد الثاني، العدد 94، 2013.

22. عبد الحميد (خولة محمد)، **دور حوكمة الشركات في إرساء الأسس العلمية لعمل شركات المساهمة في العراق**، الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوفة، العراق، العدد25، 2012.

23. عبد الرحمن (أحمد رجب)، **قياس مدى تحقق الشفافية والإفصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات المتداولة في سوق المال السعودي–دراسة نظرية وتطبيقية–** ، السعودية، مقال منشور على الإنترنت،2010.

24. عبد السيد (ناظم حسن)، **أثر حوكمة المصارف على جودة المعلومات المحاسبية–دراسة ميدانية في عينة من المصارف العراقية الخاصة،** ، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، المجلد 2، العدد4، 2012.

25. عبد الله حسن (إيناس) ، "**فعالية أساليب الإفصاح التقليدية في سوق بغداد للأوراق المالية في ظل ثورة الاتصالات وظهور الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت)** "، مجلة تنمية الرافدين ، العراق، العدد 73، 2003.

26. عبد الله يعقوب (فيحاء) و عامر حسين (عماد)، "**تفعيل مقاييس الأداء المالي على أساس القيمة وانعكاسها على أداء الشركات في ظل الشركات**"، **مجلة دراسات محاسبية ومالية،** المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية، جامعة بغداد، المجلد التاسع، العدد26، 2014.

27. العربيد (عصام) و قرطالي (حافظ) ، " **أثر الإفصاح المحاسبي على منفعة المعلومات المحاسبية– دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في الأسواق العربية للأوراق المالية –**"، **مجلة جامعة البعث**، سوريا، المجلد38، العدد34، 2016.

28. علاوي (خضير مجيد)، "**مدى تطبيق قواعد الحوكمة في الشركات العراقية–دراسة تحليلية وتطبيقية على الشركات العامة العراقية**"، **مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية**، المجلد 17، العدد42، 2015.

29. العيساوي (عوض خلف)، **دور الإفصاح المحاسبي في حوكمة الشركات** ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 4، العدد 11، 2008.

30. عيد (صالح سليمان)، "الأبعاد البيئية وأثرها على اختلاف النماذج المحاسبية الدولية"، **مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين**، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، المجلد 30، العدد40، 1990.

31. فتح الإله محمد و محمد سعد، "**تقييم جودة المحتوى الإعلامي للتقارير المالية المنشورة إلكترونيا في سوق الخرطوم للأوراق المالية من وجهة نظر المستثمرين** "، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث ، فلسطين، المجلد الأول، العدد الثالث، ماي 2017.

32. الفضل (مؤيد محمد علي) و حربي راضي (نوال)، **العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وقيمة الشركة في ضوء نظرية الوكالة**، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القا دسية، العراق المجلد12، العدد4، 2010.

33. فيصل زماط حسن السليم، "**مقومات الإفصاح الإلكتروني وأهميته في قرارات الاستثمار**"، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، العدد 61، 2006.

34. قاسم الشحادة (عبد الرزاق) وآخرون،"**تحديات مهنة المحاسبة في ظل متطلبات التنمية المستدامة** "، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العراق، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك، 2014.

35. محسن (إنعام)، **أثر اقتصاد المعرفة في نظام الإبلاغ المالي–دراسة تطبيقية في عينة من البنوك الأردنية**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد5، جانفي 2008.

36. محمد رضا (سامح)، **دور لجان المراجعة كأحد دعائم الحوكمة في تحسين جودة التقارير المالية – دراسة تطبيقية على شركات الأدوية المصرية**–، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ، الأردن، المجلّد 7، العدد1، 2011.

37. محمود (بكر إبراهيم) ، الإفصاح الإعلامي وأثره على وظيفة القياس المحاسبي، **مجلة الإدارة والاقتصاد**، كلية الإدارة والاقتصاد–قسم المحاسبة–، الجامعة المستنصرية، العراق،العدد71، 2008.

38. محمود رجب غنيم، **دور الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في الحد من تماثل المعلومات وانعكاس ذلك على كفاءة سوق رأس المال المصري**، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر، العدد الأول، جانفي 2013.

39. مرزاقة (صالح)، بوهرين (فتيحة)، **المعيار المحاسبي الدولي رقم 07: قائمة التدفقات النقدية** ، **مجلة الاقتصاد والمجتمع**، جامعة عبد الحميد مهري، العدد6، 2010.

40. المشهداني (عمر إقبال توفيق)، "**تدقيق التحكم المؤسسي(حوكمة الشركات) في ظل معايير التدقيق المتعارف عليها" إطار مقترح**" "، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد02، 2013.

41. نادية سامي خضر، **دور الحوكمة في تحقيق الإفصاح والشفافية في ظل الأزمة المالية العالمية**، مجلة بحوث مستقبلية، كلية الحدباء الجامعة بالموصل، العراق، العدد24، 2008.

42. النواس (رافد عبيد)، "**أثر حوكمة الشركات على جودة أداء مراقب الحسابات**"، مجلة الحاسب للعلوم المحاسبية والتدقيقية، جامعة جرش، الأردن، المجلد 23، العدد 45، 2016.

43. نور الدين (أحمد قايد) ، سعيدي (عبد الحليم)، **مدى التزام المؤسسات في الجزائر بمتطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي- دراسة عينة من المؤسسات**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد13، 2015.

IV. **الملتقيات العلمية**

1. بن الطاهر (حسين)، بوطلاعة محمد، **دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة التقارير المالية في ظل النظام المحاسبي المالي** ، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير محمد خيضر ، بسكرة، الجزائر، يومي 6و7 ماي 2012.

2. توفيق (محمد شريف)، **مدى الحاجة لتنظيم التوزيع الالكتروني لمعلومات تقارير الأعمال بالتطبيق على القطاع المصرفي وأساليب التنفيذ والمحاسبة عن عمليات التجارة الالكترونية** ، مؤتمر التجارة الإلكترونية- الآفاق والتحدي، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 25-27 جويلية، 2002.

3. جميل (أحمد) ومحمد سفير، **تجليات حوكمة الشركات في الارتقاء بمستوى الشفافية والإفصاح**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، يومي 6و7 ماي 2012.

4. جودي محمد رمزي، **اهتمام لجنة معايير المحاسبة الدولية بالإفصاح المحاسبي كمدخل لحوكمة الشركات**، الملتقى الوطني بعنوان حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، يومي 6و7 ماي 2012.

5. عياري (أمال) و خوالد (أبو بكر)، **تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية-دراسة حالة الجزائر** الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 06-07 ماي 2012.

V. **الأبحاث و المنشورات الإلكترونية**

1. اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، **حوكمة الشركات الفرص والتحديات** ، النشرة الإلكترونية الفصلية، دبي، العدد 11، 2015.
2. مركز المشروعات الدولية الخاصة، **دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات**، مصر، أكتوبر2005.
3. المعهد الأوروبي لحوكمة الشركات، مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية – النسخة العربية --، 2004.
4. هيئة السوق المالية، **لائحة حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية**، أم القرى، السعودية، 24 نوفمبر 2006م.
5. معهد الحوكمة الفلسطيني، **نشرة دورية متخصصة بقضايا الحوكمة في المنشآت والمؤسسات الاقتصادية بعنوان الحوكمة في فلسطين**، العدد 1، 2013.
6. مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: مادة تدريبية للمعايير الدولة لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، 9 جويلية2009.
7. ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، إصدار 2009.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

I. الكتب

1. Bergeron (Bryan), **Essentials of XBRL Financial Reporting in the 21st Century**, John Wiley & Sons, USA, 2003.
2. Charreaux (Gérard)., **la gouvernance des entreprises**, Ed.Economica, Paris,1997.
3. Finet (Alain), «G**ouvernement d'entreprise »**, De Boeck Supérieur « Management », Paris, 2005.
4. Keasey (Kevin), Thompson (Steve), **Corporate Gouvernance: Accountability, Enterprise and International Comparisons**, John Wiley and son, England, 2005.
5. Van Greuning (Hennie) and others, **International Financial Reporting**, The Word Bank Washington, Sixth Edition, 2010.
6. Wirtz (Peter), **les meilleurs pratique de gouvernance d'entreprise**, Edition la Découverte, Paris, France, 2008.

II. الأبحاث العلمية

1. Abdelsalam (Omneya), El-Masry (Ahmed), **The impact of board independence and ownership structure on the timeliness if corporate internet reporting of Irish listed companies**, Managerial Finance, Vol34, No 12, 2008.
2. Abdelsalam (Omneya), Street (Donna), **Corporate Governance and the Timeliness of Corporate Internet Reporting by U.K. listed companies**, Journal of International Accounting Auditing and Taxation, vol16, N°2, 2007.

3. Alexandre (Hervé), Paquerot (Mathieu), "**efficacité des structures de contrôle et enracinement des dirigeants"**, finance contrôle stratégie, France, volume 3,N°2, juin 2000.
4. Baldwin (Amelia), Trinkle (Brad), **The impact of XBRL: A Delphi Investigation**, The international Journal of Digital Accounting Research, Vol11, N°1, 2011.
5. Benoît (Pigé), " **Enracinement des dirigeants et Richesse des actionnaires** ", Finance contrôle stratégie, France, vol 1, N°3, septembre 1998.
6. Charreaux (Gérard), "**Pour une véritable théorie de la latitude managériale et du gouvernement des entreprises** ", Revue française de gestion, France, Vol8, N° 253, 2015.
7. Corken (Sheree), Morgan (Mark), **Introduce XBRL to business Student**, American Journal Of Business Education, vol5, No03, 2012.
8.
9. Furubotn (Erik), Pijovich (Svetozar), **"Property rights and Economic Theory: a Survey of Recent Literature"**, Journal of economic literature, USA, Vol 10, N°4, 1972.
10. Gunn (James), **XBRL : Opportunities and Challenges in Enhancing Financial Reporting and Assurance Processe**s, American Accounting Association, Vol1, 2007.
11. Hamadi (Matoussi) et autres, "**Les Motivation de la Communication Financière des Entreprises Françaises et Britanniques à travers le Web"**, 27eme Congrès de l'Association Francophone de Comptabilité,10-12 mai, Tunisie, 2006.
12. Kelton (Andrea) Yang (Ya-wen), "**The impact of corporate governance on internet financial reporting**". Journal of Accounting and Public Policy, vol27, No 1, 2008.
13. Jensen (Michael) and Meckling (William), **"theory of the firm: managerial behavior, agency costs and ownership structure**", Journal of Financial Economics,University of Rechester, USA, Vol03, N°04, 1976.
14. Johnstone (Ashbaugh) and other, **"Corporate Reporting On The Internet**", American Accounting Association, USA, Vol 3, No13, 1999.
15. Meier (Olivier) et Schier (Guillaume), **"Quelle théorie et principes d'action en matières de Gouvernance des associations ?",** Management et Avenir, Paris, N20, 2008.
16. Oxibar (Bruno), Communication Financière sur les Sites Internet des Groupes cotés Français, **Crises et Nouvelles Problématiques de la Valeur**, France, 2010.
17. Oyelere (Peter) and Others, **"Determinants Of Internet Financial Reporting by New Zealand Companies**", Journal of International Financial Management and Accounting, Oxford, vol14, N°1, 2003.
18. Parlakkaya (Raif), Kahraman (Umran), Cetin (Huseyin), **The effect of the Corporation Governance on the Level of Internet Financial Reporting: Evidence from Turkish Companies**, International Scholarly and Scientific Research and innovation, Vol 9, No3, 2015.
19. Popova (Tatiana) and others, **Mandatory Disclosure and its impact on the Company Value**, International Business Research, Canadian Center of Science and Education, Vol 6, No5, 2013.
20. Puspitaningrum (Dara) Atmini (Sari), **Corporate Governance Mechanism and the Level of Internet Financial Reporting: Evidence from Indonesian Companies**, Procedia Economics and Finance, Vol. 2, 2012.
21. Wagenhofer (Alfred), **Economic Consequences Of Internet Financial Reporting**, **Schmlenbach Business Review**, Vol55, October 2003.
22. Yap (KIEW-HEONG), Saleh (ZAKIAH)**, Internet Financial Reporting in Malaysia : The Preparers' View**, Asian Journal of Finance& Accounting, Vol3, No 1, 2011.
23. Yves (Simon), Tézenas du Montcel (Henri), "**Théorie de la firme et réforme de l'entreprise**", Revue Economique, Paris, vol 28, N°3, 1977.

III. الأطروحات و المنشورات العلمية

1. Al hajaya (Krayyem)**, Factors Internet Corporate Reporting(ICR) Adoption and Practices in Jordan,** Doctorat Thesis on Philosophy, Liverpool John Moors University, Royaume-Uni, November 2014.
2. Li Li, **L'offre d'information volontaire par internet des entreprises françaises**, Thèse de doctorat en Sciences de Gestion, Université Paris Est, 2011.
3. Tehmina (Khan), **Financial reporting disclosure on the internet –an international perspective** -, a thesis submitted in fulfillment of the requirements for the degree of doctor of philosophy, Victoria University, Australia, November 2006.

IV. المنشورات الإلكترونية

1. FASB, **Business reporting research project: Electronic distribution of business reporting information.** Steering Committee Report Series. Financial Accounting Standards Board, 2000.
2. OCDE (2015), **Principes de gouvernement d'entreprise du G20 et de l'OCDE**, Éditions OCDE, Paris.

V. المواقع الإلكترونية

1. https://www.ifrs.org
2. www.focusifrs.com.
3. www.oecd.org
4. www.sgbv.dz
5. www.xbrl.org
6. www.saidalgroup.dz
7. www.cosob.org
8. www.eifrs.ifrs.org
9. www.ascajordan.org
10. www.ecgi.org.
11. www.iefpedia.com

قائمة الملاحق

الملحق الأول:

استبيان الدراسة الميدانية

المدرسة العليا للتجارة

قسم علوم التسيير

تخصص محاسبة، مراجعة وتدقيق

استبيان بحث أطروحة دكتوراه

السادة الأفاضل

تحية طيبة وبعد،

يمثل هذا الاستبيان الذي بين أيديكم جزء من دراسة تقوم بها الباحثة للحصول على شهادة الدكتوراه في علوم التسيير بعنوان:

واقع وآفاق الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في ظل مبادئ حوكمة الشركات

-دراسة حالة الشركات المدرجة في بورصة الجزائر-

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر نشر المعلومات المحاسبية في الموقع الإلكتروني للشركات المدرجة في بورصة الجزائر على الإفصاح والشفافية، و كذلك مدى استفادة مستخدمي المعلومات المحاسبية من هذه الممارسة.

ونظرا لما تتمتعون به من دراية وخبرة علمية وعملية في الميدان، يرجى منكم التفضل بالإجابة على الفقرات الموجودة ضمن محاور الاستبيان لأنكم قادرون على المساهمة في إثراء هذا البحث وتحقيق الأهداف المرجوة.

وفي الأخير، أحيطكم علما بأن التعامل مع الإجابة سوف يكون بسرية تامة ولأغراض البحث العلمي فقط.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

الباحثة: براهيمي مها

المحور الأول: مبررات تبني الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ولغة تقارير الأعمال الموسعةXBRL في البيئة الجزائرية.

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	التطور المستمر للتجارة الإلكترونية يتطلب من المؤسسات الجزائرية الاستفادة منها في المجال المحاسبي.					
2	سوف يساهم تبني الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ولغة تقارير الأعمال الموسعةXBRL في جذب المزيد من المستثمرين المحليين و الأجانب.					
3	تتوفر الجزائر على بيئة محاسبية جاهزة لتطبيق كل ما هو حديث.					
4	هناك ازدياد كبير لحاجات متعاملي المؤسسة لمعلومات محاسبية تساعدهم على اتخاذ القرارات الاقتصادية بصورة سليمة.					
5	يتميز الإفصاح المحاسبي التقليدي بعدم قدرته على تلبية مختلف حاجات مستخدمي المعلومات المحاسبية.					
6	دعم تنافسية المؤسسات الجزائرية في الأسواق الخارجية يتطلب تبني الممارسات المحاسبية العالمية.					
7	يمكن أن يساهم الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ولغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL في تنشيط بورصة الجزائر.					

المحور الثاني: يؤدي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني إلى دعم الإفصاح المحاسبي لدى الشركات المدرجة في بورصة الجزائر.

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
8	يزيد نشر المعلومات المحاسبية على الموقع الإلكتروني للشركات المدرجة في بورصة الجزائر من امكانية الوصول إليها بسهولة.					
9	يسمح الموقع الإلكتروني للشركة المدرجة في البورصة بتوفير المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب.					
10	يساعد الإفصاح المحاسبي الإلكتروني الشركات المدرجة في بورصة الجزائر على توفير معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات.					
11	يدعم الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ال شركات المدرجة في البورصة على نشر المعلومات المحاسبية بطريقة منتظمة.					
12	يساعد الإفصاح المحاسبي الإلكتروني الشركات المدرجة في البورصة على التفصيل أكثر في المعلومات المفصح عنها بدون عائق التكاليف.					
13	يسمح الإفصاح المحاسبي الإلكتروني للشركات المدرجة في بورصة الجزائر بعرضها بصيغ متنوعة(Word, Excel, Vidéo, Image, PDF…) .					
14	يسهل الإفصاح المحاسبي الإلكتروني على الشركات المدرجة في بورصة الجزائر تقديم					

	معلومات دقيقة.					

المحور الثالث: يؤدي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني إلى دعم الشفافية لدى الشركات المدرجة في بورصة الجزائر.

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
15	يضمن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية على الموقع الإلكتروني للشركات المدرجة في البورصة وصولها إلى جميع مستخدميها.					
16	يجعل الإفصاح المحاسبي الإلكتروني المعلومات المحاسبية الخاصة بالشركات المدرجة في بورصة الجزائر متاحة للجميع في نفس الوقت.					
17	يسمح الإفصاح المحاسبي الإلكتروني بتخفيض درجة عدم تماثل المعلومات بين مستخدمي المعلومات المحاسبية الخاصة بالشركات المدرجة في بورصة الجزائر.					
18	نشر المعلومات المحاسبية على الموقع الإلكتروني للشركات المدرجة في البورصة دليل على أنها تتميز بالمصداقية.					
19	يسمح نشر المعلومات المحاسبية الخاصة بالشركات المدرجة في بورصة الجزائر بالتأكد من أنها تتميز بالموضوعية.					
20	الإفصاح الإلكتروني يسمح بتقديم معلومات محاسبية تعبر عن الوضع المالي الحقيقي للشركات المدرجة في بورصة الجزائر.					

21	يساعد نشر المعلومات المحاسبية على الموقع الإلكتروني للشركات المدرجة في البورصة على معرفة المستجدات عن طريق التحديث الفوري للمعلومات أولا بأول.					

المحور الرابع: آليات تحسين ممارسة الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في الجزائر.

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
22	الاهتمام بالإطار القانوني للإفصاح المحاسبي الإلكتروني في الجزائر.					
23	ضرورة مساهمة المنظمات المهنية الجزائرية في إصدار معيار محاسبي مستقل ينظم الإفصاح الإلكتروني للمعلومات المحاسبية.					
24	ضرورة تدقيق محافظ الحسابات للمعلومات المحاسبية المفصح عنها في الموقع لزيادة موثوقيتها.					
25	الانضمام للمنظمات العالمية التي تهتم بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية الكترونيا وبتطوير هذه الممارسة مثل منظمة لغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL.					
26	نشر ثقافة النشر الإلكتروني للمعلومات المحاسبية عن طريق تكثيف الملتقيات والندوات العلمية.					
27	الاستفادة من تجارب الدول التي تفصح مؤسساتها عن معلوماتها المحاسبية إلكترونيا.					

28	تبني برامج إلكترونية خاصة بإعداد وعرض المعلومات المحاسبية على المواقع الإلكترونية للمؤسسات.					

القسم الثاني: المعلومات الشخصية لعينة الدراسة

يرجى وضع علامة (×) أمام الإجابة المناسبة.

1. المهنة

محافظ حسابات ☐ خبير حسابات ☐ محاسب معتمد ☐ وسيط مالي ☐

مدير مالي ☐ أستاذ في التخصص ☐

2. المؤهل العلمي

ليسانس ☐ ماستر ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐ شهادة أخرى ☐

(يرجى ذكرها.....).

3. سنوات الخبرة المهنية

أقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى 10 سنوات ☐ أكثر من 10 سنوات ☐

الملحق الثاني:

النتائج الإحصائية

توزيع أفراد العينة حسب المهنة

المهنة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محافظ حسابات	55	52,4	52,4	52,4
	خبير حسابات	19	18,1	18,1	70,5
	محاسب معتمد	15	14,3	14,3	84,8
	وسيط مالي	4	3,8	3,8	88,6
	مدير مالي	2	1,9	1,9	90,5
	أستاذ في التخصص	10	9,5	9,5	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ليسانس	82	78,1	78,1	78,1
	ماستر	2	1,9	1,9	80,0
	ماجستير	5	4,8	4,8	84,8
	دكتوراه	12	11,4	11,4	96,2
	شهادة أخرى	4	3,8	3,8	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة المهنية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 5 سنوات	5	4,8	4,8	4,8
	من 5 إلى 10 سنوات	34	32,4	32,4	37,1
	أكثر من 10 سنوات	66	62,9	62,9	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

معامل ألفا كرونباخ

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,929	28

المحور الأول

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,578	7

المحور الثاني

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,897	7

المحور الثالث

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,806	7

المحور الرابع

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,766	7

معامل بيرسون

Corrélations

		المحاور الكلية	المحور الأول :مبررات تبني الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ولغة تقارير الأعمال الموسعة XBRLفي البيئة الجزائرية.
المحاور الكلية	Corrélation de Pearson	1	,797**
	Sig. (bilatérale)		,000
	N	105	105
المحور الأول :مبررات تبني الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ولغة تقارير الأعمال الموسعة XBRLفي البيئة الجزائرية.	Corrélation de Pearson	,797**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	
	N	105	105

Corrélations

		المحاور الكلية	المحور الثانى :يؤدي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني إلى دعم الإفصاح المحاسبي في المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر.
المحاور الكلية	Corrélation de Pearson	1	,937**
	Sig. (bilatérale)		,000
	N	105	105
المحور الثاني :يؤدي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني إلى دعم الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر.	Corrélation de Pearson	,937**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	
	N	105	105

Corrélations

		المحاور الكلية	المحور الثالث :يؤدي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني إلى دعم الشفافية في المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر.
المحاور الكلية	Corrélation de Pearson	1	,918**
	Sig. (bilatérale)		,000
	N	105	105
المحور الثالث :يؤدي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني إلى دعم الشفافية في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر.	Corrélation de Pearson	,918**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	
	N	105	105

Corrélations

		المحاور الكلية	المحور الرابع :آليات تحسين ممارسة الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في الجزائر.
المحاور الكلية	Corrélation de Pearson	1	,814**
	Sig. (bilatérale)		,000
	N	105	105
المحور الرابع :آليات تحسين ممارسة الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في الجزائر.	Corrélation de Pearson	,814**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	
	N	105	105

النتائج الإحصائية الخاصة بالمحور الأول

التطور المستمر للتجارة الإلكترونية يتطلب من المؤسسات الجزائرية الاستفادة منها في المجال المحاسبي.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	44	41,9	41,9	41,9
	موافق بشدة	61	58,1	58,1	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

سوف يساهم تبني الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ولغة تقارير الأعمال الموسعة XBRLفي جذب المزيد من المستثمرين المحليين و الأجانب.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	1,9	1,9	1,9
	غير موافق	15	14,3	14,3	16,2
	محايد	52	49,5	49,5	65,7
	موافق	36	34,3	34,3	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

تتوفر الجزائر على بيئة محاسبية جاهزة لتطبيق كل ما هو حديث.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	37	35,2	35,2	35,2
	غير موافق	59	56,2	56,2	91,4
	محايد	6	5,7	5,7	97,1
	موافق	3	2,9	2,9	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

يتميز الإفصاح المحاسبي التقليدي بعدم قدرته على تلبية مختلف حاجات مستخدمي المعلومات المحاسبية.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	2	1,9	1,9	1,9
	محايد	19	18,1	18,1	20,0
	موافق	79	75,2	75,2	95,2
	موافق بشدة	5	4,8	4,8	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

هناك ازدياد كبير لحاجات متعاملي المؤسسة لمعلومات محاسبية تساعدهم على اتخاذ القرارات الاقتصادية بصورة سليمة.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	1,0	1,0	1,0
	محايد	2	1,9	1,9	2,9
	موافق	93	88,6	88,6	91,4
	موافق بشدة	9	8,6	8,6	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

دعم تنافسية المؤسسات الجزائرية في الأسواق الخارجية يتطلب تبني الممارسات المحاسبية العالمية.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	4	3,8	3,8	3,8
	موافق	79	75,2	75,2	79,0
	موافق بشدة	22	21,0	21,0	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

يمكن أن يساهم الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ولغة تقارير الأعمال الموسعة XBRLفي تنشيط بورصة الجزائر.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	11	10,5	10,5	10,5
	محايد	37	35,2	35,2	45,7
	موافق	57	54,3	54,3	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 3					
					Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Inférieur	Supérieur
التطور المستمر للتجارة الإلكترونية يتطلب من المؤسسات الجزائرية الاستفادة منها في المجال المحاسبي.	32,676	104	,000	1,58095	1,4850	1,6769
سوف يساهم تبني الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ولغة تقارير الأعمال الموسعة XBRLفي جذب المزيد من المستثمرين المحليين و الأجانب.	2,256	104	,026	,16190	,0196	,3042
تتوفر الجزائر على بيئة محاسبية جاهزة لتطبيق كل ما هو حديث.	-18,474	104	,000	-1,23810	-1,3710	-1,1052
هناك ازدياد كبير لحاجات متعاملي المؤسسة لمعلومات محاسبية تساعدهم على اتخاذ القرارات الاقتصادية بصورة سليمة.	24,350	104	,000	1,03810	,9536	1,1226
يتميز الإفصاح المحاسبي التقليدي بعدم قدرته على تلبية مختلف حاجات مستخدمي المعلومات المحاسبية.	16,102	104	,000	,82857	,7265	,9306
دعم تنافسية المؤسسات الجزائرية في الأسواق الخارجية يتطلب تبني الممارسات المحاسبية العالمية.	25,573	104	,000	1,17143	1,0806	1,2623
يمكن أن يساهم الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ولغة تقارير الأعمال الموسعة XBRLفي تنشيط بورصة الجزائر.	6,618	104	,000	,43810	,3068	,5694

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
المحور الأول :مبررات تبني الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ولغة تقارير الأعمال الموسعة XBRLفي البيئة الجزائرية.	105	3,5687	,31197	,03044

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 3					
					Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Inférieur	Supérieur
المحور الأول :مبررات تبني الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ولغة تقارير الأعمال الموسعة XBRLفي البيئة الجزائرية.	18,680	104	,000	,56871	,5083	,6291

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
التطور المستمر للتجارة الإلكترونية يتطلب من المؤسسات الجزائرية الاستفادة منها في المجال المحاسبي.	105	4,5810	,49577	,04838
سوف يساهم تبني الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ولغة تقارير الأعمال الموسعة XBRLفي جذب المزيد من المستثمرين المحليين و الأجانب.	105	3,1619	,73542	,07177
تتوفر الجزائر على بيئة محاسبية جاهزة لتطبيق كل ما هو حديث.	105	1,7619	,68674	,06702
هناك ازدياد كبير لحاجات متعاملي المؤسسة لمعلومات محاسبية تساعدهم على اتخاذ القرارات الاقتصادية بصورة سليمة.	105	4,0381	,43686	,04263
يتميز الإفصاح المحاسبي التقليدي بعدم قدرته على تلبية مختلف حاجات مستخدمي المعلومات المحاسبية.	105	3,8286	,52728	,05146
دعم تنافسية المؤسسات الجزائرية في الأسواق الخارجية يتطلب تبني الممارسات المحاسبية العالمية.	105	4,1714	,46939	,04581
يمكن أن يساهم الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ولغة تقارير الأعمال الموسعة XBRLفي تنشيط بورصة الجزائر.	105	3,4381	,67829	,06619

نتائج الإجابات حول فقرات المحور الثاني

يزيد نشر المعلومات المحاسبية على الموقع الإلكتروني للشركات المدرجة في بورصة الجزائر من امكانية الوصول إليها بسهولة.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	3	2,9	2,9	2,9
	محايد	2	1,9	1,9	4,8
	موافق	57	54,3	54,3	59,0
	موافق بشدة	43	41,0	41,0	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

يسمح الموقع الإلكتروني للشركات المدرجة في البورصة بتوفير المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	1,0	1,0	1,0
	غير موافق	38	36,2	36,2	37,1
	محايد	2	1,9	1,9	39,0
	موافق	62	59,0	59,0	98,1
	موافق بشدة	2	1,9	1,9	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

يساعد الإفصاح المحاسبي الإلكتروني الشركات المدرجة في بورصة الجزائر على توفير معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	1,9	1,9	1,9
	غير موافق	29	27,6	27,6	29,5
	محايد	19	18,1	18,1	47,6
	موافق	54	51,4	51,4	99,0
	موافق بشدة	1	1,0	1,0	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

يدعم الإفصاح المحاسبي الإلكتروني الشركات المدرجة في البورصة في نشر المعلومات المحاسبية بطريقة منتظمة.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	19	18,1	18,1	18,1
	محايد	22	21,0	21,0	39,0
	موافق	57	54,3	54,3	93,3
	موافق بشدة	7	6,7	6,7	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

يساعد الإفصاح المحاسبي الإلكتروني الشركات المدرجة في البورصة على التفصيل أكثر في المعلومات المفصح عنها بدون عائق التكاليف.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	6	5,7	5,7	5,7
	غير موافق	24	22,9	22,9	28,6
	محايد	4	3,8	3,8	32,4
	موافق	48	45,7	45,7	78,1
	موافق بشدة	23	21,9	21,9	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

يسمح الإفصاح المحاسبي الإلكتروني للشركات المدرجة في بورصة الجزائر بعرضها بصيغ متنوعة (Word, Excel, Vidéo, Image, PDF…) .

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	3	2,9	2,9	2,9
	موافق	74	70,5	70,5	73,3
	موافق بشدة	28	26,7	26,7	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

يسهل الإفصاح المحاسبي الإلكتروني على الشركات المدرجة في بورصة الجزائر تقديم معلومات دقيقة.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	7	6,7	6,7	6,7
	غير موافق	21	20,0	20,0	26,7
	محايد	22	21,0	21,0	47,6
	موافق	48	45,7	45,7	93,3
	موافق بشدة	7	6,7	6,7	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
المحور الثاني :يؤدي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني إلى دعم الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر.	105	3,6204	,72487	,07074

Test sur échantillon unique

Valeur de test = 3

	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 % Inférieur	Supérieur
المحور الثاني :يؤدي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني إلى دعم الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر.	8,770	104	,000	,62041	,4801	,7607

Test sur échantillon unique

Valeur de test = 3

	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 % Inférieur	Supérieur
يزيد نشر المعلومات المحاسبية على الموقع الإلكتروني للشركات المدرجة في بورصة الجزائر من امكانية الوصول إليها بسهولة.	20,694	104	,000	1,33333	1,2056	1,4611
يسمح الموقع الإلكتروني للشركات المدرجة في البورصة بتوفير المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب.	2,518	104	,013	,24762	,0526	,4426
يساعد الإفصاح المحاسبي الإلكتروني الشركات المدرجة في بورصة الجزائر على توفير معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات.	2,413	104	,018	,21905	,0391	,3990
يدعم الإفصاح المحاسبي الإلكتروني الشركات المدرجة في البورصة في نشر المعلومات المحاسبية بطريقة منتظمة.	5,850	104	,000	,49524	,3274	,6631
يساعد الإفصاح المحاسبي الإلكتروني الشركات المدرجة في البورصة على التفصيل أكثر في المعلومات المفصح عنها بدون عائق التكاليف.	4,622	104	,000	,55238	,3154	,7894
يسمح الإفصاح المحاسبي الإلكتروني للشركات المدرجة في بورصة الجزائر بعرضها بصيغ متنوعة (Word, Excel, Vidéo, Image, PDF…) .	25,851	104	,000	1,23810	1,1431	1,3331
يسهل الإفصاح المحاسبي الإلكتروني على الشركات المدرجة في بورصة الجزائر تقديم معلومات دقيقة.	2,473	104	,015	,25714	,0510	,4633

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
يزيد نشر المعلومات المحاسبية على الموقع الإلكتروني للشركات المدرجة في بورصة الجزائر من امكانية الوصول إليها بسهولة.	105	4,3333	,66023	,06443
يسمح الموقع الإلكتروني للشركات المدرجة في البورصة بتوفير المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب.	105	3,2476	1,00748	,09832
يساعد الإفصاح المحاسبي الإلكتروني الشركات المدرجة في بورصة الجزائر على توفير معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات.	105	3,2190	,93006	,09076
يدعم الإفصاح المحاسبي الإلكتروني الشركات المدرجة في البورصة في نشر المعلومات المحاسبية بطريقة منتظمة.	105	3,4952	,86740	,08465
يساعد الإفصاح المحاسبي الإلكتروني الشركات المدرجة في البورصة على التفصيل أكثر في المعلومات المفصح عنها بدون عائق التكاليف.	105	3,5524	1,22460	,11951
يسمح الإفصاح المحاسبي الإلكتروني للشركات المدرجة في بورصة الجزائر بعرضها بصيغ متنوعة (Word, Excel, Vidéo, Image, PDF…) .	105	4,2381	,49076	,04789
يسهل الإفصاح المحاسبي الإلكتروني على الشركات المدرجة في بورصة الجزائر تقديم معلومات دقيقة.	105	3,2571	1,06544	,10398

نتائج الإجابات حول فقرات المحور الثالث

يضمن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية على الموقع الإلكتروني للشركات المدرجة في البورصة وصولها إلى جميع مستخدميها.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	5	4,8	4,8	4,8
	غير موافق	17	16,2	16,2	21,0
	محايد	2	1,9	1,9	22,9
	موافق	75	71,4	71,4	94,3
	موافق بشدة	6	5,7	5,7	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

يجعل الإفصاح المحاسبي الإلكتروني المعلومات المحاسبية الخاصة بالشركات المدرجة في بورصة الجزائر متاحة للجميع في نفس الوقت.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	10	9,5	9,5	9,5
	غير موافق	18	17,1	17,1	26,7
	محايد	2	1,9	1,9	28,6
	موافق	67	63,8	63,8	92,4
	موافق بشدة	8	7,6	7,6	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

يسمح الإفصاح الإلكتروني بتخفيض درجة عدم تماثل المعلومات بين مستخدمي المعلومات المحاسبية الخاصة بالشركات المدرجة في بورصة الجزائر.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	8	7,6	7,6	7,6
	غير موافق	25	23,8	23,8	31,4
	محايد	2	1,9	1,9	33,3
	موافق	50	47,6	47,6	81,0
	موافق بشدة	20	19,0	19,0	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

نشر المعلومات المحاسبية على الموقع الإلكتروني للشركات المدرجة في البورصة دليل على أنها تتميز بالمصداقية.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	22	21,0	21,0	21,0
	غير موافق	61	58,1	58,1	79,0
	محايد	6	5,7	5,7	84,8
	موافق	16	15,2	15,2	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

يسمح نشر المعلومات المحاسبية الخاصة بالشركات المدرجة في بورصة الجزائر بالتأكد من أنها تتميز بالموضوعية.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	5	4,8	4,8	4,8
	غير موافق	77	73,3	73,3	78,1
	محايد	7	6,7	6,7	84,8
	موافق	16	15,2	15,2	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

الإفصاح الإلكتروني يسمح بتقديم معلومات محاسبية تعبر عن الوضع المالي الحقيقي للشركات المدرجة في بورصة الجزائر.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	1,0	1,0	1,0
	غير موافق	8	7,6	7,6	8,6
	محايد	47	44,8	44,8	53,3
	موافق	48	45,7	45,7	99,0
	موافق بشدة	1	1,0	1,0	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

يساعد نشر المعلومات المحاسبية على الموقع الإلكتروني على معرفة المستجدات عن طريق التحديث الفوري للمعلومات أولا بأول.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	6	5,7	5,7	5,7
	محايد	4	3,8	3,8	9,5
	موافق	65	61,9	61,9	71,4
	موافق بشدة	30	28,6	28,6	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
المحور الثالث :يؤدي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني إلى دعم الشفافية في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر.	105	3,1687	,69501	,06783

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 3					
					Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Inférieur	Supérieur
المحور الثالث :يؤدي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني إلى دعم الشفافية في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر.	2,487	104	,014	,16871	,0342	,3032

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
يضمن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية على الموقع الإلكتروني للشركات المدرجة في البورصة وصولها إلى جميع مستخدميها.	105	3,5714	,98895	,09651
يجعل الإفصاح المحاسبي الإلكتروني المعلومات المحاسبية الخاصة بالشركات المدرجة في بورصة الجزائر متاحة للجميع في نفس الوقت.	105	3,4286	1,15073	,11230
يسمح الإفصاح الإلكتروني بتخفيض درجة عدم تماثل المعلومات بين مستخدمي المعلومات المحاسبية الخاصة بالشركات المدرجة في بورصة الجزائر.	105	3,4667	1,25627	,12260
نشر المعلومات المحاسبية على الموقع الإلكتروني للشركات المدرجة في البورصة دليل على أنها تتميز بالمصداقية.	105	2,1524	,92799	,09056
يسمح نشر المعلومات المحاسبية الخاصة بالشركات المدرجة في بورصة الجزائر بالتأكد من أنها تتميز بالموضوعية.	105	2,3238	,79051	,07715
الإفصاح الإلكتروني يسمح بتقديم معلومات محاسبية تعبر عن الوضع المالي الحقيقي للشركات المدرجة في بورصة الجزائر.	105	3,3810	,68474	,06682
يساعد نشر المعلومات المحاسبية على الموقع الإلكتروني على معرفة المستجدات عن طريق التحديث الفوري للمعلومات أولا بأول.	105	4,1333	,73467	,07170

Test sur échantillon unique

Valeur de test = 3

	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 % Inférieur	Supérieur
يضمن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية على الموقع الإلكتروني للشركات المدرجة في البورصة وصولها إلى جميع مستخدميها.	5,921	104	,000	,57143	,3800	,7628
يجعل الإفصاح المحاسبي الإلكتروني المعلومات المحاسبية الخاصة بالشركات المدرجة في بورصة الجزائر متاحة للجميع في نفس الوقت.	3,816	104	,000	,42857	,2059	,6513
يسمح الإفصاح الإلكتروني بتخفيض درجة عدم تماثل المعلومات بين مستخدمي المعلومات المحاسبية الخاصة بالشركات المدرجة في بورصة الجزائر.	3,806	104	,000	,46667	,2235	,7098
نشر المعلومات المحاسبية على الموقع الإلكتروني للشركات المدرجة في البورصة دليل على أنها تتميز بالمصداقية.	-9,359	104	,000	-,84762	-1,0272	-,6680
يسمح نشر المعلومات المحاسبية الخاصة بالشركات المدرجة في بورصة الجزائر بالتأكد من أنها تتميز بالموضوعية.	-8,765	104	,000	-,67619	-,8292	-,5232
الإفصاح الإلكتروني يسمح بتقديم معلومات محاسبية تعبر عن الوضع المالي الحقيقي للشركات المدرجة في بورصة الجزائر.	5,701	104	,000	,38095	,2484	,5135
يساعد نشر المعلومات المحاسبية على الموقع الإلكتروني على معرفة المستجدات عن طريق التحديث الفوري للمعلومات أولا بأول.	15,807	104	,000	1,13333	,9912	1,2755

نتائج الإجابات حول فقرات المحور الرابع

الاهتمام بالإطار القانوني للإفصاح المحاسبي الإلكتروني في الجزائر.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	11	10,5	10,5	10,5
	محايد	7	6,7	6,7	17,1
	موافق	85	81,0	81,0	98,1
	موافق بشدة	2	1,9	1,9	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

ضرورة مساهمة المنظمات المهنية الجزائرية في إصدار معيار محاسبي مستقل ينظم الإفصاح الإلكتروني للمعلومات المحاسبية.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	1,0	1,0	1,0
	غير موافق	42	40,0	40,0	41,0
	محايد	10	9,5	9,5	50,5
	موافق	47	44,8	44,8	95,2
	موافق بشدة	5	4,8	4,8	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

ضرورة تدقيق محافظ الحسابات للمعلومات المحاسبية المفصح عنها في الموقع لزيادة موثوقيتها.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	1	1,0	1,0	1,0
	موافق	28	26,7	26,7	27,6
	موافق بشدة	76	72,4	72,4	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

الانضمام للمنظمات العالمية التي تهتم بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية الكترونيا وتطويرهذه الممارسة مثل منظمة لغة تقاريرالأعمال الموسعةXBRL

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	7	6,7	6,7	6,7
	موافق	81	77,1	77,1	83,8
	موافق بشدة	17	16,2	16,2	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

نشر ثقافة الإفصاح المحاسبي الإلكتروني عن طريق تكثيف الملتقيات والندوات العلمية.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	74	70,5	70,5	70,5
	موافق بشدة	31	29,5	29,5	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

الاستفادة من تجارب الدول التي تفصح مؤسساتها عن معلوماتها المحاسبية إلكترونيا.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	3	2,9	2,9	2,9
	موافق	58	55,2	55,2	58,1
	موافق بشدة	44	41,9	41,9	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

تبني برامج إلكترونية خاصة بإعداد وعرض المعلومات المحاسبية على المواقع الإلكترونية للمؤسسات.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	1	1,0	1,0	1,0
	محايد	17	16,2	16,2	17,1
	موافق	65	61,9	61,9	79,0
	موافق بشدة	22	21,0	21,0	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
المحور الرابع :آليات تحسين ممارسة الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في الجزائر.	105	4,0558	,41389	,04039

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 3					
					Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Inférieur	Supérieur
المحور الرابع :آليات تحسين ممارسة الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في الجزائر.	26,138	104	,000	1,05578	,9757	1,1359

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
الاهتمام بالإطار القانوني للإفصاح المحاسبي الإلكتروني في الجزائر.	105	3,7429	,66548	,06494
ضرورة مساهمة المنظمات المهنية الجزائرية في إصدار معيار محاسبي مستقل ينظم الإفصاح الإلكتروني للمعلومات المحاسبية.	105	3,1238	1,03492	,10100
ضرورة تدقيق محافظ الحسابات للمعلومات المحاسبية المفصح عنها في الموقع لزيادة موثوقيتها.	105	4,7143	,47463	,04632
الانضمام للمنظمات العالمية التي تهتم بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية الكترونيا وتطوير هذه الممارسة مثل منظمة لغة تقارير الأعمال الموسعةXBRL	105	4,0952	,47076	,04594
نشر ثقافة الإفصاح المحاسبي الإلكتروني عن طريق تكثيف الملتقيات والندوات العلمية.	105	4,2952	,45834	,04473
الاستفادة من تجارب الدول التي تفصح مؤسساتها عن معلوماتها المحاسبية إلكترونيا.	105	4,3905	,54588	,05327
تبني برامج إلكترونية خاصة بإعداد وعرض المعلومات المحاسبية على المواقع الإلكترونية للمؤسسات.	105	4,0286	,64237	,06269

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 % Inférieur	Supérieur
الاهتمام بالإطار القانوني للإفصاح المحاسبي الإلكتروني في الجزائر.	11,438	104	,000	,74286	,6141	,8716
ضرورة مساهمة المنظمات المهنية الجزائرية في إصدار معيار محاسبي مستقل ينظم الإفصاح الإلكتروني للمعلومات المحاسبية.	1,226	104	,223	,12381	-,0765	,3241
ضرورة تدقيق محافظ الحسابات للمعلومات المحاسبية المفصح عنها في الموقع لزيادة موثوقيتها.	37,010	104	,000	1,71429	1,6224	1,8061
الانضمام للمنظمات العالمية التي تهتم بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية الكترونيا وتطوير هذه الممارسة مثل منظمة لغة تقارير الأعمال الموسعةXBRL	23,840	104	,000	1,09524	1,0041	1,1863
نشر ثقافة الإفصاح المحاسبي الإلكتروني عن طريق تكثيف الملتقيات والندوات العلمية.	28,957	104	,000	1,29524	1,2065	1,3839
الاستفادة من تجارب الدول التي تفصح مؤسساتها عن معلوماتها المحاسبية إلكترونيا.	26,101	104	,000	1,39048	1,2848	1,4961
تبني برامج إلكترونية خاصة بإعداد وعرض المعلومات المحاسبية على المواقع الإلكترونية للمؤسسات.	16,408	104	,000	1,02857	,9043	1,1529

الملحق الثالث:

قائمة المحكمين

قائمة المحكمين

الإسم واللقب	الجامعة
أ.د براق محمد	المدرسة العليا للتجارة
أ.د.شيخي بلال	جامعة بومرداس
د.لقيطي الأخضر	جامعة المسيلة
د.كبيش محمود	جامعة جيجل
د.جناي محمد علاء الدين	جامعة البليدة2
د.مغنم محمد	جامعة بومرداس
د.بلواضاح فاتح	جامعة بومرداس